

## رؤية مقترحة لإدارة الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير بعض المنظمات الدولية

د . محمد عيد عطريس

أستاذ التربية المقارنت، والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية جامعة الزقازيق

### • المستخلص :

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع رؤية مقترحة لإدارة الفجوة الراهنة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية، واستخدمت الدراسة عدة مداخل منهجية وهي: المدخل الوصفي، المقارنة المرجعية، أسلوب دراسة العوامل ذات التأثيرات البيئية المتنوعة "التحليل النوعي"، واعتمدت الدراسة بشكل رئيس على تقرير التنافسية العالمية، تقرير التنمية البشرية، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. وقامت الدراسة بكشف ملامح الفجوة ثم تشخيصها وتحليلها في إطار السياق الثقافي العام للمجتمع المصري والتحديات الراهنة. وقدمت الدراسة رؤية مقترحة لإدارة الفجوة الراهنة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير ومؤشرات المنظمات الدولية، وعرضت لبعض متطلبات وضمانات نجاح تنفيذ هذه الرؤية.

الكلمات المفتاحية : إدارة الفجوة - جودة التعليم - تقارير المنظمات الدولية

*A proposed vision to manage the gap between the quality of pre-university education in Egypt and the reports of some international organizations*

*Dr. Mohamed Eid AtreesTaha*

### Abstract:

The present study aimed at developing a proposed vision to manage the current gap between the quality of pre-university education in Egypt and the reports of international organizations. The study used several methodological approaches: descriptive approach, reference comparison, method of studying the factors with different environmental effects "Qualitative analysis". The study depended mainly on the Global Competitiveness Report, Human Development Report, Education For All Global Monitoring Report. The study revealed the features of the gap and then diagnosed and analyzed within the context of the general cultural context of Egyptian society and the current challenges. The study set a proposed vision to manage the current gap between the quality of pre-university education in Egypt and the reports and indicators of international organizations, and thus presented some requirements and guarantees for the successful implementation of this vision.

**Keywords: Gap Management - Quality of Education - Reports of International Organizations**

• مقدمة :

غنى عن البيان أن تقدم أى مجتمع الآن أصبح رهناً بنوعية التعليم الذى يقدم لأبنائه ، التعليم الجيد الذى ينمى قدرات أفراده ومهاراتهم ومعارفهم وقيمهم ، وينمى شخصياتهم بشكل شامل ومتوازن ومتكامل ، مما جعل الاهتمام بالتعليم وجودته في مقدمة أولويات الدول واهتماماتها الرئيسية.

ويعد التعليم قبل الجامعى العامل الجوهرى في أفق المستقبل لدى الكثير من البلدان النامية ، والعاملا أساسى لإيجاد مجتمعات عادلة قابلة للتكيف خالية من الفقر ، كما يعد المدخل الرئيسى والطبيعى لإعداد النشئ وتجهيزه بالمعارف والمهارات والقيم التى تمكن من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة ، كما يعد استثمارا استراتيجيا في التنمية ، ولكى يكون التعليم قبل الجامعى كذلك ، فلا بد من الاهتمام الجدى بتحسين جودته إلى أقصى حد ممكن<sup>(١)</sup>.

واستناداً لما تقدم ، فإن تحسين جودة التعليم قبل الجامعى تكتسب أهمية حيوية نظراً لدورها فى بناء رأس المال البشرى الكفاء ، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بسائر قطاعات التنمية ، لذلك يتعين النظر إلى جودة التعليم قبل الجامعى وفق رؤية واعية شاملة متكاملة من كافة الأطراف ذات العلاقة المباشرة ، سواء الفاعلين فى السياق التربوى التعليمى ، أو السياق الثقافى المجتمعى العام ، كما أصبح تطوير التعليم وتحسين جودته يمثل قاسماً مشتركاً لدى كافة المجتمعات.

ولقد تزايد تركيز السياسات التعليمية فى الدول المختلفة على قضية الجودة ، فى إطار الاهتمام المتزايد بالاعتماد والتصنيف والترتيب التنافسى للمنظم التعليمية ، ولكن على الرغم من الوتيرة المتزايدة لانتقال نماذج وممارسات الجودة فيما بين دول العالم ، إلا أن تطورها المفاهيمى فى سياق العلاقة مع جوانب الإتاحة Access والملاءمة Revelance والقيمة المضافة Value-added ، لم يكن على نفس معدل التطور فى الممارسات والتطبيقات<sup>(٢)</sup>.

وتتعدد مداخل إصلاح التعليم قبل الجامعى وتحسين جودته ، ومن أهمها مدخل المؤشرات التعليمية ، والتى من أكثرها تداولاً تلك المؤشرات والتقارير والإحصاءات التى تصدرها المنظمات والمؤسسات الدولية بشأن التعليم بوجه عام ، وجودته بوجه خاص ، ومنها تقارير اليونسكو ، منظمة التعاون الاقتصادى ، كلية انسياد لإدارة الأعمال ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، المنتدى الاقتصادى العالمى .

فعلى سبيل المثال ، يتكون تقرير أو دليل التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى من عدة مؤشرات فرعية عن التعليم وجودته ، مثل جودة نظام التعليم ، جودة التعليم الابتدائى ، جودة الإدارة المدرسية ، جودة تعليم العلوم

والرياضيات ، جودة التدريب ، القيد الصافي بالتعليم الابتدائي ، والقيد الإجمالي بالتعليم الثانوي ، علماً بأن هذا التقرير تتراوح فيه قيمة كل مؤشر من ١ إلى ٧ درجات ، ويتضمن بيانات إحصائية من وكالات معترف بها دولياً مثل صندوق النقد الدولي ، اليونسكو ، منظمة الصحة العالمية ، واستطلاع الرأي السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي ، ويتتبع أداء ما يقرب من ١٤٠ دولة في اثني عشر ركيزة من ركائز القدرة التنافسية ، ويساعد التقرير صناع القرار على فهم تحديات التنمية وتقييم ووضع سياسات أفضل<sup>(٣)</sup> .

ويعد دليل التنمية البشرية مقياساً موجزاً لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية ، وعلى رأسها مستوى التعليم ، والذي من أهم مؤشرات ، متوسط سنوات الدراسة المتوقع والفعلي ، المساواة في التعليم ، الحرمان من التعليم ، معدل التسرب من التعليم ، الإنفاق على التعليم ، ومستوى الرضا عن جودة التعليم ، وهو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية : حياة طويلة وصحية ، مستوى التعليم ، ومستوى معيشي لائق<sup>(٤)</sup> .

ويتم الحكم على الجودة من خلال مؤشرات معترف بها ، وتحدد هذه المؤشرات في كونها ترجمة للبيانات والمعلومات والإحصاءات الأولية يستخدمها واضعو السياسات والمخططين كعلامات إرشادية لتطوير التعليم<sup>(٥)</sup> .

وترجع أهمية التقارير والمعايير والمؤشرات بالنسبة لجودة التعليم ، إلى أنه ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته ، ومن ثم فإن تقييم جودة التعليم وتشخيص ملامحها وتحليلها يجب أن يستند إلى إحصاءات ومؤشرات لمنظمات معترف بها ، قادرة على تشخيص الواقع ورصد المتغيرات ورسم مسارات الاستدامة والنمو والتطوير ، حيث تساعد تلك المؤشرات والتقارير القائمين على السياسة التعليمية في تقييم أداء نظم التعليم ، والتخطيط والإدارة الفعالة للموارد والخدمات التعليمية<sup>(٦)</sup> .

• وقد قسمت بعض الدراسات مؤشرات جودة التعليم وأبعادها إلى ما يلي<sup>(٧)</sup> :

أ- مؤشرات الجودة الكمية ، أو جودة الإتاحة . أو الأبعاد الكمية للجودة ، ومنها :

◀ معدل القيد الصافي والإجمالي

◀ كثافة الفصل

◀ عدد سنوات الدراسة المتوقعة والفعلية

◀ معدل الاستبقاء

◀ معدل الرسوب

◀ معدل الحرمان من التعليم

◀ معدل التسرب

◀ نسب النجاح

ب- مؤشرات الجودة النوعية أو الكيفية أو الأبعاد النوعية للجودة ، ومنها :

- ◀◀ معدل التلاميذ / معلم
- ◀◀ جودة الإدارة المدرسية
- ◀◀ نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً
- ◀◀ جودة تعليم العلوم والرياضيات
- ◀◀ جودة المناهج والأنشطة وطرق التدريس
- ◀◀ جودة الأداء المالى والإنفاق على التعليم

وفى مصر بذلت جهود عديدة ومبادرات متنوعة لإصلاح التعليم قبل الجامعى وتحسين جودته ، كان من أهمها المعايير القومية للتعليم فى مصر ٢٠٠٣ ، الإصلاح المتمركز على المدرسة ٢٠٠٤ ، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٢/٢٠١١ ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ ، استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وتم إنشاء مؤسسات قومية تعنى بتطوير التعليم وإصلاحه وتحقيق جودته مثل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، الأكاديمية المهنية للمعلمين ، المجلس التخصصى للتعليم والبحث العلمى وغيرها .

كما صدر القرار الوزارى رقم (١٣٧) فى ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء وحدات للتدريب والجودة بكل مدرسة ، بهدف تحسين جودة المدرسة وأدائها والتقويم الذاتى<sup>(٨)</sup> ، وصدر القرار الوزارى (١٣٨) فى ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء إدارات للجودة بالمديريات والإدارات التعليمية<sup>(٩)</sup> .

وتبنت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ ثلاثة محاور أساسية للإصلاح والتطوير ، تمثلت فى محور الإتاحة وتكافؤ الفرص والتي تسمى بالجودة الكمية ، وتحسين الجودة حيث المدخلات الكيفية والنوعية للتعليم قبل الجامعى ، ثم محور كفاءة نظم الإدارة وتدعيم البنية المؤسسية والتنظيمية ، واشتملت الخطة على عدد من البرامج الرئيسية والفرعية والمتقاطعة ، والتي تهدف فى مجملها إلى إصلاح التعليم وتحسين جودته<sup>(١٠)</sup> . كما قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بإعداد وثيقة المعايير للتعليم قبل الجامعى ، ووثيقة خاصة بالمستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعى ، بهدف ضمان جودة التعليم وتحقيق التميز والتنافسية لمخرجات مؤسساته على المستوى المحلى والإقليمى والدولى .

ونتيجة لتزايد الاهتمام الرسمى والشعبى والمجتمعى بالتعليم ، واستجابة لنداءات وتدابير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، اختص الدستور المصرى فى ٢٠١٤ التعليم باهتمام واضح وربما غير مسبوق ، ولاسيما فى المواد من ١٩ إلى ٢٢ ، والتي تم التأكيد فى كل مادة منها على أن الهدف هو تحقيق جودة

التعليم المصرى وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، لذلك على الدولة أن تخصص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم قبل الجامعى لا تقل عن ٤% من الناتج القومى الإجمالى ، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية<sup>(١١)</sup> .

وقامت وزارة التخطيط بإعداد استراتيجية مصر للتنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وتمثلت رؤيتها فى أن يكون التعليم بجودة عالية ومتاحاً للجميع ، فى إطار نظام مؤسسى كفاء وعادل، مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجيا وجودة الحياة المدرسية ، بهدف إصلاح المنظومة التعليمية وتحسين وضع التعليم المصرى فى المؤشرات الدولية<sup>(١٢)</sup> .

وتنطلق الدراسة الحالية من هذه الجزئية المهمة ، وهى تعرف مدى الفجوة بين واقع جودة التعليم قبل الجامعى بمصر وبعض مؤشرات وتقارير المنظمات الدولية ، من خلال المقارنة بينهما ، ثم تحليل وضعية مصر فى إطار السياق الثقافى المجتمعى العام وفى إطار التحديات الراهنة وانعكاساتها على جودة التعليم قبل الجامعى .

وفى ٢٠١٧ أعلن وزير التعليم عن عشرة محاور لإصلاح منظومة التعليم قبل الجامعى منها ، اعتبار الصف السادس الابتدائى سنة نقل عادية ، برنامج متخصص لتدريب المعلمين ، الغاء التعريب فى مدارس اللغات ، إدراج كتاب القيم والأخلاق والمواطنة فى السنوات الثلاثة الأولى ، تنظيم امتحانات الميد تيرم ، وتطبيق الثانوية العامة التراكمية ذات الثلاث سنوات من العام الدراسى ٢٠١٩/٢٠١٨<sup>(١٣)</sup> .

ومن ثم أصبحت جودة التعليم أحد الأبعاد الرئيسية فى الخطاب الرسمى عن التعليم ، وسعت كل الجهات والهيئات الرسمية للحديث عن ضرورة تطبيق معايير الجودة فى التعليم لتحسين قدرته التنافسية ، كما مثلت جودة التعليم أحد الأولويات الكبرى فى السياسات الرسمية والاهتمام المجتمعى العام .

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات المصرية التى تهدف إلى تحسين جودة مخرجات التعليم قبل الجامعى ، إلا أن التقدم فى هذا المجال لم يزل بطيئاً ، ولازال التركيز الأكبر على تحقيق الجودة الشكلية غير الموضوعية ، أو جودة استيفاء الأوراق والملفات ، ولازال جهود الجودة لم تؤت ثمارها بعد .

#### • مشكلة الدراسة :

سيتم إبراز مشكلة الدراسة الحالية من خلال رصد العديد من أوجه القصور والسلبيات والتحديات من خلال الوثائق والتقارير الرسمية والبحوث والدراسات السابقة على النحو التالى :

أ- تدنى ترتيب مصر فى مؤشرات وتقارير جودة التعليم والتي تصدرها المنظمات الدولية ، ومن أهم ملامح ذلك :

◀ فى تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، احتلت مصر المركز ١٣٥ من بين ١٣٨ دولة شملها التقرير ، وبمعدل ٢.١ فقط ، وفى مؤشر جودة الإدارة المدرسية احتلت مصر المركز الأخير عالمياً ، وبمعدل ٢.٥ ، وفى مؤشر جودة تعليم العلوم والرياضيات ، احتلت مصر المركز ١٣٠ وبمعدل ٢.٦<sup>(١٤)</sup> .

◀ فى تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، احتلت مصر المركز ١٣٠ من بين ١٣٧ دولة شملها التقرير ، وبمعدل ٢.٣ فقط وذلك فى مؤشر جودة نظام التعليم بوجه عام ، وفى مؤشر جودة التعليم الابتدائى ، احتلت مصر المركز ١٣٣ وبمعدل ٢.٤ ، وفى مؤشر جودة الإدارة المدرسية ، احتلت مصر المركز ١٢٤ وبمعدل ٣.٢ ، وفى مؤشر جودة تعليم العلوم والرياضيات ، احتلت مصر المركز ١٢٢ وبمعدل ٢.٨<sup>(١٥)</sup> .

يلاحظ مما سبق مدى تدنى ترتيب مصر فى هذه المؤشرات ، وإن كان قد حدث تحسن طفيف للغاية فى تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨ عن تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧ ، إلا أن الفجوة لا تزال واسعة للغاية بين مصر ودول العالم فى هذه المؤشرات .

الجدير بالذكر أن مصر احتلت المركز الأخير عالمياً - للأسف - فى جودة التعليم الابتدائى فى ٢٠١٣/٢٠١٤ ، والمركز ١٤١ من ١٤٤ دولة فى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ثم المركز قبل الأخير عالمياً فى ٢٠١٥/٢٠١٦ وهى مراكز غاية فى التدنى والتدهور ، ولا تليق بمكانة مصر الحضارية والتاريخية والاستراتيجية .

وعند مقارنة وضع مصر فى إحدى هذه المؤشرات وليكن مؤشر جودة نظام التعليم بوجه عام بالدول العربية التى شملها التقرير وهى ١٤ دولة ، يلاحظ أن ترتيب مصر ١٢ من بين ١٤ دولة شملها التقرير ، حيث أن مصر لم تتفوق فى هذا سوى على موريتانيا واليمن ، مع أن مصر هى التى صدرت العلم والتعليم والبحث العلمى لهذه الدول عبر فترات طويلة من الزمن .

ب- مظاهر وملامح أزمة جودة التعليم قبل الجامعى بمصر :

ذكرت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ أن جودة التعليم قبل الجامعى بمصر تعاني من أوجه قصور وسلبيات عديدة ومشكلات متنوعة ، من أهمها<sup>(١٦)</sup> :

١- الجودة الكمية "الإتاحة" :

◀ مازال معدل القيد برياض الأطفال بعيداً عما تم استهدافه فى الخطط الاستراتيجية السابقة .

◀ ضعف قدرة النظام التعليمى على الوصول لجميع الأطفال فى سن ٦ سنوات ، وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة .

« لازالت هناك فجوة إتاحة على المستوى الاقتصادي ، فحوالى ٢٠٪ فقط من أطفال الشريحة الأفقر بالمجتمع تلتحق بالتعليم الإعدادى ، بينما يلتحق ٨٠٪ من أطفال الأسر الغنية والمتوسطة بها .

« نقص الإتاحة والاستيعاب فى مرحلة التعليم الأساسى والثانوى .  
« مشكلات الرسوب والتسرب والغياب والغش وارتفاع مخيف فى كثافات الفصول .

٢- الجودة الكيفية "النوعية" :

« تدنى جودة نوعية التعليم فى المرحلة الابتدائية وضعف المكون التكنولوجى فيها .

« ضعف المهارات الأساسية والقراءة والكتابة والحساب والاتصال ، فى الصفوف الثلاثة الأولى .

« ضعف الاهتمام بالتحسين الكيفى للمناهج ، وخاصة فى مجال العلوم والرياضيات واللغات .

« غياب الأنشطة المدرسية وضعف تفعيلها .

« مشكلات نظام التقويم والإمتحانات ولاسيما فى شهادة الثانوية العامة .

« غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم وتفشى مشكلة الدروس الخصوصية .

كما تعاني منظومة التعليم قبل الجامعى من سلبيات عديدة ذات علاقة بجودة التعليم ، منها<sup>(١٧)</sup> :

« عجز النظام التعليمى عن تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص .

« ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم .

« تدهور القيم الاجتماعية والاقتصادية للمعلم .

« غياب الرؤية والمرجعية الفكرية والاجتماعية الموجهة للنظام التعليمى .

« استفحال ظاهرة الأمية بكل مفاهيمها ومدلولاتها .

« بطالة الشباب المتعلم وهجرة الكفاءة والخبرات العلمية .

« تفشى الدروس الخصوصية وتراجع هيبة المدرسة كمؤسسة تربوية .

وأظهرت دراسة بعض المشكلات والمعوقات المرتبطة بجودة التعليم قبل الجامعى منها<sup>(١٨)</sup> :

« العجز الواضح فى أعداد المعلمين فى تخصصات بعينها ، ووجود نسبة لا يستهان بها من المعلمين غير المؤهلين تربوياً ، إضافة إلى القصور فى تدريب المعلمين وتنميتهم مهنياً .

« مشكلات تتعلق بالطلاب ، من حيث ارتفاع كثافة الفصول وغياب الطلاب وعدم المواظبة .

« مشكلات تتعلق بالمبنى المدرسية والأثاث والتجهيزات والصيانة والمرافق .

◀ صعوبة مناهج بعض المقررات الدراسية ، وبعدها عن الواقع ، وتقديمها بصورة غير جاذبة.

◀ ضعف البنية التكنولوجية فى معظم مدارس الجمهورية.

وأشارت إحدى الدراسات إلى وجود فجوة فى جودة التعليم يجب العمل على إزالتها ، كذلك توجد فجوة بين متطلبات تحسين جودة التعليم وشروط تنفيذ السياسات الملائمة من ناحية ، ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على تنفيذ السياسات من ناحية أخرى<sup>(١٩)</sup>.

كما أن هناك تباطؤ فى استيعاب وتطبيق فكر الجودة ومعاييرها ، ومقاومة ثقافتها فى كثير من المدارس المصرية ، والدليل على ذلك أن عدد المدارس التى تقدمت للحصول على الاعتماد حتى نهاية ٢٠١٥ هو ٤٦٠٠ مدرسة من بين نحو ٥٠٠٠٠ مدرسة ، بل وحصل على الاعتماد منها ٢٦٠٠ مدرسة فقط ، منها ١٠٪ من المدارس الخاصة<sup>(٢٠)</sup>.

وبسبب ضعف قدرة المدارس المصرية على تحقيق الجودة المنشودة ، غيرت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عدد المعايير أكثر من أربع مرات ومن الغريب أن الهيئة هى التى تعدل وتقلل من معايير التقييم ، فى حين أن المفترض هو تكاتف المسؤولين عن التعليم بمصر لبحث احتياجات ومتطلبات تحقيق الجودة ، ورفع مستوى الأداء داخل المدارس المصرية لتحقيقها<sup>(٢١)</sup>.

وعرضت إحدى الدراسات لدلالات واقع جودة التعليم قبل الجامعى بمصر ، كما يلى<sup>(٢٢)</sup> :

◀ عشوائية المشروعات الإصلاحية ، وضعف كفاية البنى التحتية والتجهيزات التعليمية.

◀ ضعف مستوى الرضا المجتمعى الناتج عن تدنى جودة الخدمات المقدمة وعدم استقرار السياسات التعليمية ، وتحويل تلاميذ مصر إلى حقول تجارب.

◀ الفجوة الواضحة بين السياسات والممارسات التطبيقية وتنفيذ الاستراتيجيات ، فرغم كثرة الهيئات التى تدعم تحسين جودة التعليم ، إلا أن المدردود لازال ضعيفا للغاية.

◀ ضعف كبير فى المؤشرات الكيفية لجودة التعليم ، رغم التحسن - إلى حد ما - فى المؤشرات الكمية.

كما عرضت وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ لأهم التحديات التى تواجه تحقيق جودة التعليم قبل الجامعى بمصر ، والتى من أبرزها<sup>(٢٣)</sup> :

◀ انخفاض أعداد المعلمين بشكل واضح وعدم وضوح معايير توزيع المعلمين .

◀ عدم تحديد موعد ملزم لتحقيق الجودة والاعتماد.



- « تدهور الثقة بين المجتمع ومنظومة التعليم .
- « الأمية الرقمية لمعظم المعلمين ، ونقص قواعد البيانات اللازمة لدعم اتخاذ القرار .
- « صعوبة تطبيق فكر تطوير المناهج وتغييرها ، وضعف فاعلية وكفاءة التدريب الحالي .
- « تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص فى العملية التعليمية .
- « قلة عدد الفصول وضعف كفاءة توزيعها .
- « ضعف درجة استعداد المدارس للاعتماد ، والاحتياج إلى إمكانات وإلى موارد كافية لتهيئة المدارس للجودة الفعلية المطورة .
- ومن أهم تحديات تحقيق جودة التعليم قبل الجامعي بمصر أيضاً :
- « تراجع فكرة هيئة المدرسة ، وانصراف التلاميذ عنها ، لكونها أصبحت بيئة غير جاذبة للطلاب ، والافتقار إلى الثقة بين الأطراف المعنية بالعملية التعليمية<sup>(٢٤)</sup> ، الأمر الذى جعل أحد الخبراء يتساءل ، كيف يمكن تحقيق الجودة والتميز فى مدارس وفصول خاوية؟<sup>(٢٥)</sup> .
- « عدم وجود رؤية واضحة مستقرة للتشريعات التعليمية ، حيث إنها تعتمد على التجربة والخطأ فى عمليات الإصلاح والاعتماد على الحلول قصيرة الأجل لمظاهر المشكلات دون التعمق لجنورها<sup>(٢٦)</sup> .
- وبالتأكيد عدم وجود رؤية واضحة مستقرة للإصلاح التعليمى ، ينعكس سلباً على جودة التعليم ومدى الاهتمام بها وتبنيها وطبيعة النظر إليها ، وهل نريدها بالفعل جودة حقيقية فعلية ، أم مجرد الحديث عن جودة شكلية مزيفة .
- « ضعف ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة فى المدارس لفكر الجودة الحقيقية ومتطلبات تحسينها ، وذلك على مستوى كافة الأبعاد التنظيمية (القيادة - الهياكل والنظم - التحسين المستمر - تشجيع الابتكار والإبداع - مقاومة التغيير)<sup>(٢٧)</sup> .
- ومعلوم أن الجودة ، قبل أن تكون إدارات ووحدات وأقسام وهياكل تحمل مسميات الجودة ، فإنها - فى المقام الأول - ثقافة مؤسسية وتنظيمية وفردية ، يجب أن تسرى فى عروق الجسد التعليمى كله .
- إن التحدى الأكبر الذى تواجهه مصر خلال الفترة الحالية فى سياق إصلاح التعليم ، هو الانتقال من الوصول الفعال ، إلى التعليم الجيد والتميز للجميع ، أى فى فجوة الانتقال من بعد الإتاحة "الجودة الكمية" ، إلى منظور الجودة النوعية وكفاءة النظام التعليمى وقدرته على المنافسة العالمية<sup>(٢٨)</sup> .
- فى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل الرئيس الآتى :
- كيف يمكن إدارة الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعى بمصر وتقارير المنظمات الدولية؟

١. ويتضرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :  
ما الإطار المفاهيمي لإدارة فجوة جودة التعليم قبل الجامعي؟
٢. ما أهم ملامح وأبعاد الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية؟
٣. ما أهم الجهود والمبادرات المصرية سواءً الوزارية أو المؤسسية في مجال تحسين جودة التعليم قبل الجامعي؟
٤. ما أهم ملامح وضعية جودة التعليم قبل الجامعي بمصر من خلال الدراسات والوثائق والتقارير الرسمية؟
٥. كيف يمكن تحليل واقع جودة التعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء السياق الثقافي العام للمجتمع المصري؟
٦. ما الرؤية المقترحة لإدارة الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية؟

#### • أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في "كيفية إدارة الفجوة الراهنة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية".  
وتحقيق هذا الهدف الرئيس ، يستلزم تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١. تعرف الإطار المفاهيمي لإدارة فجوة جودة التعليم قبل الجامعي .
٢. تعرف أبعاد وملامح الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية .
٣. الوقوف على أهم الجهود والمبادرات المصرية في مجال تحسين جودة التعليم قبل الجامعي .
٤. استعراض أهم ملامح وضعية جودة التعليم قبل الجامعي بمصر من خلال الدراسات والوثائق والتقارير الرسمية .
٥. تحليل وتفسير واقع جودة التعليم قبل الجامعي في ضوء السياق الثقافي العام للمجتمع المصري .
٦. تقديم رؤية مقترحة لإدارة الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية .

#### • أهمية الدراسة :

◀ الوقوف على الواقع الفعلي لجودة التعليم قبل الجامعي بمصر ، من خلال استعراض بعض المؤشرات والتقارير الدولية بشأن نظام التعليم وجودته ، وموقع مصر منها ، لتحديد مدى الفجوة وأبعادها ، ثم كيفية إدارتها بشكل علمي سليم .

◀ جذب أنظار القائمين على التعليم قبل الجامعي بمصر تجاه الواقع الحقيقي لجودة التعليم ، ولماذا فشلت كل المبادرات والجهود الرسمية سواءً الوزارية أو

المؤسسية فى تحقيق الجودة الحقيقية حتى اليوم ، وليست الجودة الشكلية أو جودة استيفاء الأوراق ، من خلال تحليل وتفسير معطيات الواقع فى إطار السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى ، والتحديات الراهنة وانعكاساتها على الجودة ، والوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تدنى ترتيب مصر فى جودة التعليم فى تقارير ومؤشرات المنظمات الدولية ، ولاسيما وأن مصر احتلت المركز قبل الأخير عالميا فى جودة التعليم فى ٢٠١٥/٢٠١٦ .

◀ معالجة واحدة من أهم وأخطر قضايا التعليم وهى الجودة ، والتي تنامى اهتمام وزارات التعليم ومؤسسات الدولة بها ، وكم التقارير والمؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية بشأنها .

◀ تقديم رؤية مقترحة لتقليص الفجوة بين الواقع الفعلى لجودة التعليم وبين المعايير القياسية ومؤشرات وتقارير المنظمات الدولية ، بما يسهم فى تحسين جودة التعليم قبل الجامعى بمصر .

#### • منهج الدراسة :

- اعتمدت الدراسة الحالية على عدة أساليب أو مداخل منهجية كما يلى :
- أ - المدخل الوصفى ، من خلال وصف وتشخيص ملامح الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعى والمؤشرات والمعدلات العالمية وتقارير المنظمات الدولية ، وكذلك تشخيص وتحليل ملامح جودة التعليم قبل الجامعى بمصر من خلال الدراسات والوثائق والتقارير الرسمية .
- ب - المقارنة المرجعية ، والذي يسمى أحيانا القياس المقارن ، وهو أحد المداخل التي تهدف إلى تحسين جودة الأداء داخل المؤسسة ، من خلال تقييم جانب أو أكثر من جوانب الأداء ، ومقارنته إما بالمؤسسات الأخرى المشابهة أو المنافسة ، وإما بمعايير أداء متفق عليها ، وإما بنموذج أو قيمة أو علامة مرجعية متميزة ، أو بمعدلات عالمية قياسية ، ثم الوقوف على أسباب الفجوة القائمة ، وإدخال التغييرات الضرورية اللازمة<sup>(٢٩)</sup> .

والمقارنة المرجعية مدخل لقياس وتقييم أداء المؤسسات ، وتحديد نواحي القصور ، من خلال مقارنة الأداء الفعلى بالآخرين أو بأفضل الممارسات ، للعمل على معالجتها ، وتحقيق الجودة فى الأداء ، وهى مقاييس أداء نوعية وكمية ، لتقييم وتشخيص أداء المؤسسة أو النظام ، للتعرف على أسباب الفجوة والعمل على معالجتها ، والوصول إلى الأداء الأفضل<sup>(٣٠)</sup> . وهى أسلوب للتحسين المستمر يسهم فى مساعدة المؤسسة على التحديد والتشخيص الدقيق للفجوة بين أدائها وأداء المؤسسات الرائدة فى مجال عملها ، أو بين أدائها والمستويات المعيارية الدولية المتفق عليها .

- وسيتم استخدام هذا المدخل المنهجي من خلال ما يلي :
- ◀ تحديد المجالات والأبعاد التي ستتم مقارنتها (بعض مؤشرات وأبعاد الجودة سواءً على المستوى الكمي أو الكيفي).
  - ◀ تحديد المؤسسات الأفضل أو التجارب المنشودة (تقارير ومؤشرات المنظمات الدولية المرتبطة بالجودة).
  - ◀ تحديد وتشخيص ملامح الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية حول جودة التعليم في العديد من دول العالم.
  - ◀ تحليل هذه الفجوة وأسبابها في إطار السياق الثقافي العام للمجتمع المصري.
  - ◀ إدارة الفجوة من خلال وضع خطط التحسين والتطوير المستمر " الرؤية المقترحة " ، والتي تساعد على إزالة الفجوة تماما أو تقليصها.

ج - أسلوب دراسة العوامل ذات التأثيرات البيئية المتنوعة ، والذي يسميه البعض بالقوى والعوامل الثقافية أو التحليل النوعي ، من خلال تحليل وتفسير واقع الفجوة وملامحها في ضوء السياق الثقافي العام للمجتمع المصري والتحديات الراهنة وانعكاساتها على جودة التعليم بمصر.

#### • مصطلحات الدراسة :

##### الفجوة :

الفجوة لغوياً هي المتسع بين شيئين<sup>(٣١)</sup> ، وفجوة الأداء هي الفرق بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع أو المثالي ، وهي المسافة بين الواقع الحالي والأهداف والرؤية المنشودة ، أو بين الأداء الحالي والمعايير القياسية المتعارف عليها .

وفجوة الجودة هي مقدار التباعد بين جودة الأداء الفعلي وجودة الأداء المعياري ، "وهي ليست مجرد فجوة عددية فقط ، وإنما فجوة نوعية في المقام الأول"<sup>(٣٢)</sup> .

##### إدارة الفجوة :

يقصد بإدارة الفجوة مجموعة من العمليات والإجراءات والآليات العلمية المخططة المنظمة الهادفة للتعاطي والتعامل العلمي السليم مع واقع الفجوة الراهنة والشاسعة الموجودة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير ومؤشرات المنظمات الدولية ذات العلاقة .

ولكى يتم إدارة الفجوة بشكل علمي سليم ، فإنها تمر بعدة خطوات وعمليات رئيسية وهي :

- ◀ تشخيص الفجوة وتحديد حجمها ونوعها ومظاهرها وملامحها .
- ◀ تحليل الفجوة في إطار السياق الثقافي العام للمجتمع والتحديات الراهنة .

◀ التعاطى العلمى المدرس والمخطط والمنظم مع الضجوة ، من خلال مجموعة من العمليات والخطط والأساليب العلمية المخططة والمدرسة بهدف إزالة الضجوة تماما ، أو تضييقها وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

#### • الدراسات السابقة :

#### أولاً : الدراسات العربية :

١- أحمد محمد سيد أحمد الشناوى ، هالة فوزى محمد عيد : تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعى بمصر (٢٠١٠) (٣٣) :

هدفت الدراسة إلى التوصل لواقع تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم قبل الجامعى المصرية ، وتعرف مدى ملائمة معايير ضمان الجودة والاعتماد التربوى المصرية لظروف وإمكانات تلك المؤسسات ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، من خلال المقابلة المفتوحة وتحليل المحتوى والاستبيان ، وتوصلت الدراسة إلى أهم المعوقات التى تعوق وتواجه تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم قبل الجامعى بمصر ، سواءً ما يتعلق منها بالطلاب أو الإدارة المدرسية والتعليمية أو المبانى والتجهيزات أو بالعاملين بمؤسسات التعليم .

٢- أحمد إبراهيم أحمد وآخرون : آليات وإجراءات تأهيل المدارس المصرية للجودة والاعتماد (٢٠١٤) (٣٤) :

هدفت الدراسة إلى تعرف آليات وإجراءات تأهيل المدارس المصرية للجودة والاعتماد ، وطرح توصيات إجرائية لتفعيل هذه الآليات ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، وتوصلت إلى عدم قبول العاملين بالمدارس فكر التغيير ، ضعف الإمكانيات المادية لدى بعض المدارس يعرقل التوجه نحو الجودة ، ومازال العمل المدرسى يحتاج إلى المزيد من التشريعات التى تسمح بمرونة فى إدارته ، وتسمح للمديرين بتطبيق ما يحقق معايير الاعتماد .

٣- منال محمد أحمد محمد سيد أحمد ، الخبرة الأمريكية فى الجودة والاعتماد بالتعليم قبل الجامعى وكيفية الإفادة منها فى مصر (٢٠١٦) (٣٥) :

هدفت الدراسة إلى تعرف مفهوم وطبيعة نظام ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم قبل الجامعى ، وكيفية الارتقاء به فى مصر ، من خلال الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية ، واستخدمت المنهج الوصفى التحليلى ، وتوصلت الدراسة لوضع تصور مقترح لتفعيل نظام الجودة والاعتماد فى التعليم قبل الجامعى بمصر ، كما توصلت إلى عدم وجود ثقافة للجودة والاعتماد بين أفراد المجتمع ، وعدم وجود رؤية واضحة عن الاعتماد الأكاديمى لدى العاملين بالمؤسسة التعليمية .

٤- عدنان محمد قطيط : تحسين مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعى فى مصر- سياسات مقترحة فى ضوء التوجهات المعاصرة (٢٠١٦) (٣٦) :

هدفت الدراسة إلى وضع مجموعة من السياسات المقترحة لتحسين مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعى فى مصر ، واستخدمت المنهج الوصفى ومدخل

تحليل السياسات ، وتوصلت إلى أن جودة التعليم تتطلب سياسات تهتم بتوفير بيئة تعليمية جاذبة وآمنة ، تتوافر معها التجهيزات الأساسية ، كما أن المعلمين والقيادات التعليمية المدرسية يمثلون العنصر الأهم فى برامج أى إصلاح ، وأن هناك اهتمام دولى بالمؤشرات التعليمية من منظور مقارن ، للوقوف على التقدم المحرز وتصنيف وترتيب تنافسية النظم التعليمية .

٥- إيمان توفيق محمد صيام : معوقات تأهيل المدارس بمحافظة دمياط لتحقيق معايير الجودة والاعتماد : دراسة ميدانية (٢٠١٦) (٢٧) :

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد المؤسسى فى مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط ، ووضع بعض الإجراءات التنفيذية لتأهيل المدارس للاعتماد ، واستخدمت المنهج الوصفى ، وتوصلت إلى وجود معوقات أمام تأهيل المدارس لتحقيق معايير الجودة والاعتماد ، سواء معوقات إدارية وتنظيمية ، معوقات خاصة بالموارد المادية المتاحة ، معوقات خاصة بالمشاركة المجتمعية ، ومعوقات أكاديمية، ووضعت مجموعة من المتطلبات للتغلب على تلك المعوقات .

٦- أشواق عبد الجليل على معوض : تحسين جودة المدارس الثانوية العامة فى مصر : المتطلبات ، المشكلات ، المقترحات (٢٠١٦) (٢٨) :

هدفت الدراسة إلى تحديد المشكلات التى تعانى منها المدارس الثانوية العامة ، ووضع مقترحات لمواجهتها ، وخاصة مشكلات تحسين الجودة ، واستخدمت المنهج الوصفى ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مشكلات عديدة ترتبط بتطبيق وتحسين جودة المدارس الثانوية العامة ، منها التركيز على المجالات غير الأكاديمية والعلمية ، عدم الترحيب بالتغيير ، عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة لتحسين الجودة ، مقاومة التغيير ، كما وضعت مجموعة من المقترحات لتحسين جودة المدرسة الثانوية العامة .

٧- عبد الصمد عبد العظيم مصطفى : تفعيل دور مدير المدرسة الابتدائية لتحقيق معايير الجودة والاعتماد (٢٠١٧) (٢٩) :

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور مدير المدرسة الابتدائية فى تحقيق معايير الجودة والاعتماد ، واستخدمت المنهج الوصفى ، وتوصلت إلى أن القيادة التحويلية من أهم أنماط القيادة التى تسهم فى الوصول إلى أدوار جديدة للمدير تمكنه من تحقيق المدرسة لمعايير الجودة والاعتماد ، حيث أنها تقوم على وجود علاقة مشتركة بين القائد ومرؤوسيه ، وتركز على أهمية المرؤوسين فى العملية القيادية ، كما تؤكد بشكل قوى على الأخلاق والقيم .

### ثانياً : الدراسات الأجنبية :

١- فايان ت. بيفر Fabian, T.ppeffer: المساواة والجودة فى التعليم (٢٠١٢) (٣٠) :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أداء أنظمة التعليم الوطنية من حيث جودة التعليم (تطوير القدرات والمهارات اللازمة لنجاح الأفراد) ، والمساواة فى التعليم ، وعلى بيان العلاقة ومدى الارتباط بين الجودة والمساواة أو العدالة فى التعليم ،

واستخدمت المنهج الوصفي ، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الجودة والمساواة ، وأنه يمكن الحكم على فعالية النظام التعليمي من خلال كليهما معا ومدى تحقيقه للإثنين معا ، وهذه هي المعادلة الصعبة لكنها حيوية.

٢- OECD: **العدالة والجودة في التعليم : دعم الطلاب والمدارس المحرومة نموذج النمسا** (٢٠١٢) (٤٣) :

هدفت الدراسة إلى تحليل تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن قضية الجودة والعدالة والإنصاف في التعليم، ومدى دعم الطلاب والمدارس المحرومة ، والمتغيرات والعوامل التي تقف وراء فشل المدارس في النمسا في تحقيق هذه المعادلة ، وتوصلت إلى أنه يمكن للحكومات منع أو تقليل التسرب والفشل الدراسي من خلال القضاء على السياسات والممارسات التعليمية التي تعوق العدالة والإنصاف ، واستهداف المناطق المحرومة ومنخفضة الأداء ، وكذلك القضاء على الرسوب وتكرار الصفوف ، والاهتمام بالجودة.

٣- **تاديسي ريجاسا وآخرون** : Tadesse Regassa, et al. **جودة التعليم – دراسة حالة جامعة جيما في إثيوبيا** (٢٠١٣) (٤٤) :

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع جودة التعليم والبحث والخدمات المقدمة في جامعة جيما ، واستخدمت طريقة المسح المقطعي على عينة من الطلاب المنتظمين والمعلمين ورؤساء الأقسام ووحدات خدمات رعاية ودعم الطلاب ، وكشفت النتائج عن أن هناك عقبات وقيود عديدة تعوق جودة التعليم والبحث والخدمات ، منها ضعف التفويض ، ضعف إدارة الميزانيات ، كثافة الفصول العالية ، وعدم وجود رؤية واضحة لدى المعلمين بشأن الجودة.

٤- **المركز البحثي للصحة والسكان بأفريقيا** (APHRC) : **جودة التعليم في أوغندا** (٢٠١٦) (٤٥)

هدفت الدراسة إلى دراسة أنماط التعليم للأطفال والتلاميذ الذين يعيشون بالمناطق الريفية ، وجودة التعليم الذي يتلقونه في أوغندا ، والعوامل الرئيسية التي تؤثر على جودة نتائج التعليم ، وتوصلت إلى أنه من أهم أسباب انخفاض مستوى جودة التعليم : عدم استعداد المعلم للتدريس ، قلة وقت التفاعل بين المعلم والطلاب ، ضعف مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية ، وأوصت بأهمية تخفيض حالات الرسوب ، والاهتمام بالتدريس التعويضي والتفاعلي مع أولياء الأمور.

٥- **جاتاماني كريكوناسي وآخرون** : Jutamane Kraikunnasai et al. **نموذج Causal للعوامل والمتغيرات الإدارية المؤثرة على جودة التعليم في المدارس المهنية** (٢٠١٧) (٤٦) :

هدفت الدراسة إلى تعرف أهم المتغيرات الإدارية والتي تؤثر على جودة التعليم وتحليلها ، واستخدمت تصميم بحث متعدد الأساليب ، حيث تحليل الأدبيات والمقابلة والمسح التجريبي الشامل ، وتوصلت إلى أن أهم العوامل الإدارية ذات التأثير الأقوى على جودة التعليم ، القيادة التحويلية ، قوة الثقافة المدرسية ، جودة إدارة المواد ، وجودة إدارة عملية التعليم ، وأن هذه المحددات تعتبر ضرورية لتعلم الطلاب بشكل فعال ، ومن ثم لتحسين جودة العملية التعليمية.

### • التعليق علي الدراسات السابقة :

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية جودة التعليم قبل الجامعي بمصر ، غير أن الدراسات السابقة ركزت اما علي اجراءات تأهيل المدارس للجودة والاعتماد ، واما علي بعض الخبرات الأجنبية والاتجاهات المعاصرة في الجودة والاعتماد ، واما علي معوقات ومشكلات الجودة ، أو دور مديري المدارس في تحقيق الجودة . في حين تركز الدراسة الحالية علي جزئية وقضية مختلفة وهي ادارة الفجوة الهائلة و القائمة بين واقع جودة التعليم قبل الجامعي بمصر بمؤشراتها الكمية والکیفبة وتقارير ومؤشرات بعض المنظمات الدولية ذات العلاقة بجودة التعليم ، وذلك لوضع رؤية مقترحة لكييفية ادارة هذه الفجوة بما يسهم في تحسين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر .

### • خطوات الدراسة :

تسير الدراسة وفقاً للخطوات التالية :

١. الإطار المفاهيمي لإدارة فجوة جودة التعليم قبل الجامعي .
٢. تشخيص أبعاد وملامح الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير بعض المنظمات الدولية .
٣. بعض الجهود والمبادرات الوزارية والمؤسسية لتحسين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر
٤. تشخيص وتحليل وضعية جودة التعليم قبل الجامعي بمصر في إطار السياق الثقافي العام للمجتمع المصري .
٥. رؤية مقترحة لإدارة الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير المنظمات الدولية

### الخطوة الأولى : الإطار المفاهيمي لإدارة فجوة جودة التعليم قبل الجامعي :

يتضمن هذا الإطار المفاهيمي ما يلي :

#### أ- مفهوم الفجوة :

الفجوة لغوياً هي المتسع بين شيئين<sup>(٤٥)</sup> ، وفجوة الأداء - اصطلاحاً - هي الفرق بين الأداء الفعلي ، والأداء المتوقع طبقاً للأهداف المخططة<sup>(٤٦)</sup> ، ويرى أحد الباحثين أن فجوة الأداء توجد عندما لا يتطابق الأداء مع التوقعات<sup>(٤٧)</sup> . ومن ثم فالفجوة هي المسافة بين الواقع الآن وبين الأهداف أو الرؤية المنشودة ، أو بين الأداء الحالي للمؤسسة والمعايير القياسية المراد الوصول إليها .

والفجوة موقف مقارن بين الكيان (مؤسسة أو مشروع أو نظام) في ذاته كنقطة انطلاق دائمة ، سواءً للتعامل مع متطلبات الواقع وأوضاعه وأحواله ، أو لاستشراف المستقبل باحتمالاته وتوقعاته ، وكذلك لطموحاته وأحلامه وأهدافه<sup>(٤٨)</sup> .

وفجوة الجودة هي مقدار التباعد بين توقعات العميل أو المستفيد وطبيعة الخدمة المقدمة ، أو بين جودة الأداء الفعلي وجودة الأداء المعياري . والفجوة



التعليمية ليست مجرد فجوة عددية فحسب ، ولكنها فجوة نوعية فى المقام الأول<sup>(٤٩)</sup> .

بل إن الهدف من تحسين الجودة هو العمل على تقليل الاختلافات والفجوة بين المشاهدات والأداءات على أرض الواقع والإجراءات والمعايير المثالية أو المتفق عليها سواءً محلياً أو دولياً ، ومن التقنيات التى يمكن استخدامها لتحسين الجودة ، أسلوب تحليل الفجوة وأسلوب المقارنة المرجعية .  
ب- تحليل الفجوة :

يعد تحليل الفجوة بمثابة أسلوب تحليلي يهدف إلى مقارنة العمليات القائمة أو الأداء الفعلى للمؤسسة التعليمية "رصد الواقع" ، والأداء المستهدف تحقيقه فى المستقبل<sup>(٥٠)</sup> .

ويعتمد أسلوب تحليل الفجوة على ثلاثة خطوات وهى<sup>(٥١)</sup> :

◀ تحديد الفجوة وأهم ملامحها .

◀ تشخيص وتحليل الفجوة وأسبابها وانعكاساتها .

◀ معالجة الفجوة وإدارتها .

ويمثل تحليل الفجوة دراسة الفرق بين الأداء المستهدف وبين الأداء المتوقع وأسبابه .ونظرا للترابط بين الأنظمة المجتمعية المختلفة ، يصبح من الصعوبة الفصل بين الفجوات ، فالفجوات التعليمية قد تكون سببا أو نتيجة لفجوات أخرى عديدة مثل الفجوة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية وغيرها .

ويعد تحليل الفجوة Gap Analysis خطوة من خطوات إعداد الخطوة الاستراتيجية ، أو مرحلة من مراحل التخطيط الاستراتيجى ، ويمر بعدة مراحل فرعية هى<sup>(٥٢)</sup> :

١. مرحلة تحديد الفجوة من خلال تقييم الأداء "أين نحن الآن" ورصد الواقع من خلال المعلومات والإحصاءات المتوفرة .

٢. تحديد نوعية الفجوة وتحليل أسبابها .

٣. كيفية عبور الفجوة من خلال ابتكار وسائل وأساليب ملائمة لإحداث تغييرات أو تعديلات فى النظم المالية أو الهياكل والبنى التنظيمية أو التدريب أو المراحل أو القيم وغيرها .

لذلك ينظر إلى تحليل الفجوة على أنه بمثابة أسلوب تكتيكى فى مبسط ومعقد يركز على تحليل مقارن للنتائج الفعلية على أرض الواقع والنتائج المتوقعة أو المأمولة فى ضوء معايير محلية أو دولية .

وذكرت إحدى الدراسات أنه توجد عدة مقاييس لقياس أداء المؤسسات وتحديد مقدار وعمق فجوات الأداء منها : معيار الكلفة والأداء المالى ، الاستثمارات ، الإنجازات والعوائد ، والمقارنة المرجعية<sup>(٥٣)</sup> .

ولكى يتم تحليل الفجوة بشكل علمى فعال ، لابد أن تكون المعايير والمؤشرات المرتبطة الأداء المعيارى المثالى المستهدف ، هى نفس المعايير والمؤشرات التى سنقيس من خلالها الواقع الفعلى .

وتنقسم فجوة جودة التعليم قبل الجامعى - حسب الدراسة الحالية - إلى

بعدين :

**البعد الأول :** فجوة الإتاحة أو الفجوة الكمية ، ومن أهم محاورها أو عناصرها ، معدلات القيد والالتحاق ، معدلات الرسوب والتسرب ، معدل الاستبقاء ، كثافة الفصول .

**البعد الثانى :** فجوة الجودة أو ما قد تسمى الفجوة النوعية أو الكيفية ، ومن أهم محاورها الفرعية - جودة الإدارة المدرسية ، جودة تعليم العلوم والرياضيات ، جودة الأداء المالى ، جودة أداء المعلم ، تعدد الفترات الدراسية ، تأهيل المعلمين وتنميتهم ، مدى الرضا عن وجوده التعليم .

**ج- إدارة الفجوة :**

تشمل إدارة الفجوة عدة خطوات وعمليات فرعية رئيسية منها :

« تشخيص الفجوة وتحديد حجمها ونوعها وأهم ملامحها ومظاهرها .  
 « تحليل الفجوة فى إطار السياق الثقافى والمجتمعى العام والتحديات الراهنة .  
 « التعاطى العلمى المدروس والمخطط والمنظم مع الفجوة لإزالتها أو تضييقها .  
 ويكون تضييق الفجوة ليس بأسلوب اطفاء الحرائق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، وإنما ببناء وتوطيد روابط فعالة بين المجتمع بأنظمتة المختلفة وبين النظام التعليمى للوفاء باحتياجاته ، ومن ثم يعرف تضييق الفجوة بأنه خلق نظام أكثر مساواة بدلالة النتائج ، والوصول إلى الموارد والفرص اللازمة للحصول على نتائج جيدة<sup>(٥٤)</sup> .

ويمكن إدارة الفجوة والتعامل معها بأكثر من آلية أو أسلوب ، غير أن المفاضلة بين الأساليب المستخدمة فى تضييق الفجوة وإدارتها ، يتوقف على مدى توافر الموارد والإمكانات البشرية والمادية اللازمة ، وكذلك على الأهداف المعلنة والمستترة فى التعامل مع الفجوات ، ومقدار الرغبة والإرادة الحقيقية فى الإصلاح والتحسين ، وكذلك مدى خبرات وقدرات متخذ القرار ورؤيته وحساباته المختلفة والضغوط التى يتعرض لها ، وهل هذه الفجوة فى أولويات النظام القائم أم لا ، كما يتوقف ذلك على حجم الفجوة ومظاهرها ومدى انتشارها واستفحالها وانعكاساتها على الأنظمة الفرعية الأخرى فى المجتمع .

وتتطلب إدارة الفجوة القائمة بشكل فعال ، مواجهة الموقف وتشخيصه بصراحة وشفافية ، ومحاولة تعرف مدى إمكانات غلق أو إنهاء أو تضييق الفجوة<sup>(٥٥)</sup> .

ويمكن إدارة الفجوة من خلال وضع المعالجات والآليات المناسبة لتقليص الفجوة بين الواقع الفعلي لجودة التعليم وبين المعايير القياسية الدولية في هذا الشأن.

ولكى تدار الفجوة بشكل فعال لأبد من تحديد حجم الفجوة أولاً ونوعها وتحليلها وتشخيص الجوانب السلبية التي سببت حالات عدم الملاءمة مع المواصفات أو المعايير القياسية وتحليلها ، ثم اتخاذ الإجراءات والآليات والخطط الكفيلة بتضييق الفجوة أو إزالتها في إطار السياق في المجتمعى بوجه عام. وإدارة الفجوة وتحليلها تجعل المؤسسة تسأل عدة أسئلة :

- ◀ ما المعايير والمؤشرات القياسية للأداء؟
- ◀ أين نحن الآن من المعايير القياسية؟
- ◀ ما أسباب وجود الواقع بهذا الشكل؟
- ◀ ما الموارد المطلوبة للوصول إلى الأداء المعيارى؟
- ◀ ما الموارد الموجودة بالفعل؟
- ◀ ما الفرص التي يمكن اقتناصها واستثمارها؟
- ◀ ما المخاطر والتحديات الموجودة؟
- ◀ كيف يمكن التعاطى بشكل علمى مع كل ما سبق؟

د-تقارير المنظمات الدولية :

هى تلك التقارير التي تصدر من المنظمات الدولية والتي تتضمن مؤشرات ومعايير وإحصاءات تتعلق بنظام التعليم فى العالم بوجه عام ، وفى مصر بوجه خاص.

ومن هذه المنظمات الدولية التي اعتمد عليها البحث بشكل أساسى :

• اليونيسكو ، وتصدر التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع EFA Global Monitoring Report . ويرصد التقرير العالمى للتعليم للجميع التقدم نحو الأهداف الستة للتعليم للجميع ، ويتناول عددا من مؤشرات التعليم منها : متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة ، معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى ، معدل الاستبقاء فى التعليم الابتدائى ، نسبة التلاميذ إلى المعلمين ، وغيرها. ويتوجه التقرير إلى صانعى السياسات فى مجال التعليم على المستوى الوطنى والدولى ، وإلى المخططين ومحلى السياسات والخبراء والباحثين ، وجميع الجهات المعنية بتعزيز الحق فى التعليم الجيد<sup>(٥٦)</sup> .

• المنتدى الاقتصادى العالمى ، ويصدر تقرير التنافسية العالمية The Global Competitiveness Report

ويتكون هذا التقرير من مؤشرات فرعية من بينها التعليم ، ولكل مؤشر قيمة وترتيب ، وتراوح قيمة المؤشر من (١ إلى ٧) ، أما الترتيب فيكون حسب عدد الدول المشتركة فى التقرير ، ومن مؤشرات نظام التعليم الواردة بهذا التقرير : القيد الصافى بالتعليم الابتدائى ، القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى ، جودة

التعليم الابتدائي ، جودة نظام التعليم ، جودة تعليم العلوم والرياضيات ، جودة الإدارة المدرسية ، ويصدر التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، ويتتبع أداء نحو ١٤٠ دولة في ١٢ ركيزة أساسية من ركائز القدرة التنافسية ويساعد صناع القرار على فهم تحديات التنمية وتقييم ووضع سياسات أفضل<sup>(٥٧)</sup>.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ويصدر تقرير التنمية البشرية Human Development Report

وتقرير التنمية البشرية مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية ، حياة طويلة وصحية ، مستوى التعليم ، مستوى معيشى لائق<sup>(٥٨)</sup> ، ومن مؤشرات التعليم في هذا التقرير : متوسط سنوات الدراسة ، المساواة في التعليم ، الحرمان من التعليم ، معدل التسرب من التعليم الابتدائي الإنفاق العام على التعليم ، والرضا عن جودة التعليم.

• المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وتصدر مؤشر الابتكار "الإبداع" العالمي The Global Innovation Index

وتشارك جامعة كورنيل والمعهد الأوربي لإدارة الأعمال "الإنسياد" في إصدار هذا التقرير أيضا .

وقد راعت الدراسة استخدام عدة تقارير دولية متنوعة ، وليس الاحتكام إلى تقرير بعينه ، كما راعت الدراسة اختيار دول متنوعة لمقارنة مصر بها ، فاختارت الدراسة دولاً تمثل قارات العالم المختلفة ، واختارت دولاً تمثل الدول المتقدمة وأخرى للدول النامية والعربية ، ودول ذات ثقل ووزن عالمي ، وأخرى لا تتمتع بهذا كما اختارت الدراسة اسراويل العدو الصهيوني الملاصق لمصر.

#### هـ- جودة التعليم ومؤشراتها :

جاء في مختار الصحاح جاد الشيء يحود ، وجودة بفتح الجيم وضمها ، أى صار جيدا<sup>(٥٩)</sup> ، والجيد نقيض الردي ، وجاد الشيء جودة ، وقد جاد جودة وأجاد أى أتى بالجيد من القول والفعل<sup>(٦٠)</sup>.

وللجودة معايير عالمية للقياس والاعتراف ، والانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز ، واعتبار المستقبل هدفا نسعى إليه ، والانتقال من تكريس الماضي والنظرة الماضية إلى المستقبل الذى تعيش فيه الأجيال التى تتعلم الآن<sup>(٦١)</sup>.

وتعريف الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بأنها عملية مستمرة لمراجعة الأداء المؤسسى فى ضوء معايير محددة ، بما يحقق جودة العمليات التى تؤدى إلى جودة المنتج الذى يتمثل فى المتعلم<sup>(٦٢)</sup>.

وهناك أربعة محددات رئيسية تدعم مفهوم الجودة . وهى<sup>(٦٣)</sup> :

« كل عضو فى المؤسسة يشعر بالمسئولية تجاه تعزيز الجودة فى المخرج النهائى أو الخدمة المقدمة .

« كل عضو فى المؤسسة لديه مسئولية تجاه المحافظة على مستوى الجودة .

« كل عضو فى المؤسسة يعى ويتعامل مع المؤسسة على أنها ملكيته الخاصة ، مما يدفعه إلى المحافظة على جودة الأداء فيها .  
« تقوم إدارة المؤسسة بشكل مستمر بمراجعة مدى صلاحية النظام للمحافظة على الجودة .

وبالتأكيد هذه المحاور أو العناصر الأربعة لا تدعم الجودة فى حد ذاتها فقط بل وتعزز ضمان الجودة واستدامتها وتحسينها باستمرار .  
وتؤكد تعريفات الجودة على قدرة المؤسسة على تحقيق التميز والسمعة الجيدة ، وأهمية عمليات التحسين المستمر للمؤسسة ، وتحقيق رضا عملائها من خلال الأداء المتميز والذى ينعكس على جودة مخرجاتها<sup>(٦٤)</sup> .

وتتعدد مجالات وأبعاد الجودة فى مجال التعليم ، حيث تشمل الطالب والمعلم والإدارة والمناهج والأنشطة والبيئة التعليمية ومدى جاهزيتها ، ومدى توافر تكنولوجيا التعليم ، والموارد المادية ، كما يتحكم فيها عدة عوامل خارجية مثل مدى توافر التمويل ، وثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وغيرها ، الأمر الذى يجعل جودة التعليم تتمحور بدرجة كبيرة حول غايات المجتمع وأهدافه وتطلعاته فى المقام الأول<sup>(٦٥)</sup> .

وعلى أية حال ، مفهوم الجودة مفهوم ديناميكى متعدد الأبعاد ، ومن الصعوبة وضع تعريف موحد لمصطلح الجودة ، لتعدد منظور تناوله وفق تعدد الأطراف وأصحاب العلاقة والمصلحة والمستفيدين والمهتمين به ، غير أنها فى أبسط معانيها تعنى الحكم أو التقويم أو الملاءمة للغرض فى ضوء استيفاء مجموعة من المعايير المحددة والمتفق عليها من قبل هيئة معترف بها .

وتحسين الجودة هو العمل على تقليل الاختلافات والفضوات بين الإجراءات والممارسات الواقعية والتقييم والإجراءات والنماذج المعيارية ، وهى عملية دائمة ومستمرة فيما يسمى بالتحسين المستمر .

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن هناك أسباب وراء انخفاض معدلات جودة التعليم منها ، قلة وقت التفاعل والاتصال بين المعلم والطالب ، ضعف استعداد ودافعية المعلم للتدريس ، وضعف مشاركة أولياء الأمور فى العملية التعليمية ، وزيادة معدلات الرسوب بالتسرب<sup>(٦٦)</sup> .

ويتم الحكم على الجودة من خلال مؤشرات معترف بها ، وتحدد هذه المؤشرات فى كونها ترجمة للمعلومات والبيانات والإحصاءات الأولية ، يستخدمها واضعو السياسات كعلامات إرشادية لتطوير التعليم<sup>(٦٧)</sup> .

فالمؤشرات مقاييس كمية أو نوعية ، تصف ظاهرة أو نظام أو كيان ، قد تكون فى شكل نسب مئوية أو أرقام خام أو معدلات أو ترتيب معين أو جمل قياسية

يمكن الاستفادة منها أو التعويل عليها في الحكم والتقييم ، وهى أفضل فى التقييم والتشخيص من مجرد ذكر أن النظام أو الظاهرة فى تحسن أو تردى أو تراجع أو تقدم وما إلى ذلك .

وتعرف المؤشرات على أنها مجموعة من الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية والكيفية التى تصف الوضع أو الظاهرة المراد فحصها للوصول لحكم معين وفقا لمعايير متفق عليها<sup>(٦٨)</sup> .  
ويمكن استخدام المؤشرات التعليمية فيما يلى<sup>(٦٩)</sup> :

- ◀ إعلام الجمهور العام أو الحكومة بشأن وضع نظام التعليم .
- ◀ رصد التقدم المحرز فى سياسة أو استراتيجية أو خطة تم تنفيذها .
- ◀ إدارة نظام التعليم أو إحدى مؤسساته .
- ◀ بيان حال نظام التعليم عبر الزمن ، وبيان حاله بالنسبة لأنظمة تعليمية أخرى فى بلدان أخرى .

يتضح مما سبق أن مؤشرات الجودة عبارة عن عبارات تصف الأداءات المتوقعة المرتبطة بكل معيار أو مجال استنادا إلى إحصاءات وبيانات ودلائل كمية وكيفية معا ، ثم الحكم عليها فى ضوء المعايير المحددة والمتفق عليها ، ومن ثم لا يمكن الحكم على الجودة من خلال مؤشرات ودلائل كمية وظاهرية فقط ، وإنما الأهم هو المؤشرات والدلائل الكيفية النوعية ، ويمكن استخدامها فى أغراض المقارنة بين المناطق وبين الدول وعبر الزمن .  
ومن ثم يستشف مما سبق :

- ◀ أن للجودة مؤشرات كمية وكيفية معا .
- ◀ يتم الحكم على واقع الجودة من خلال معايير محددة متفق عليها .
- ◀ يمكن استخدام هذه المعايير والمؤشرات كدلائل للمقارنة بين الدول استنادا إلى هذه المعايير والمؤشرات ، ولاسيما إن كانت صادرة عن منظمات دولية معترف بها عالميا ، وهذا ما تنطلق منه الدراسة الحالية .

وقد قسمت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ هذه المؤشرات إلى قسمين أو مجالين أساسيين هما<sup>(٧٠)</sup> :

- ◀ مجال الإتاحة "الجودة الكمية" ، حيث نسب الاستيعاب ومعدلات القيد والالتحاق وأعداد المدارس والمعلمين والطلاب والإداريين ، ومعدلات الرسوب والتسرب والغياب .

- ◀ مجال الجودة الكيفية "النوعية" ، حيث تعدد الفترات ، كثافة الفصول ، تأهيل المعلمين وتدريبهم ، المناهج المدرسية ، نظام الإدارة المدرسية ، نظام التقويم والامتحانات ، الإنفاق على التعليم .

فى حين قسمت إحدى الدراسات مؤشرات جودة التعليم إلى بعدين أساسيين هما<sup>(٧١)</sup> :

« مؤشرات كمية ، حيث عدد المدرسين حسب المؤهلات ، عدد التلاميذ لكل مدرس ، نسب الإنفاق ، معدلات القيد ، معدلات التمدرس ، معدلات الأمية ، نسب النجاح .

« مؤشرات كيفية ، حيث الكفاءة الداخلية (رسوب - تسرب) ، المباني المدرسية والفترات ، كثافة الفصول ، نسب التلاميذ/المعلمين ، نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً ، المناهج والأنشطة ، المدخلات البشرية (معلمين - إدارة ....) ، الإنفاق على التعليم ، السياسات التعليمية .

وفى ضوء الخطة الاستراتيجية والدراسة السابقة ودراسات عديدة أخرى ، تركز الدراسة الحالية على بعض مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعي سواء الكمية أو الكيفية كما يلي :

أ- مؤشرات الجودة الكمية ، حيث :

« معدل القيد الصافي والإجمالي والاستيعاب .

« معدل التسرب .

« عدد سنوات الدراسة المتوقعة والفعلية .

« كثافة الفصل .

« معدل الاستبقاء .

« معدل الرسوب .

ب- مؤشرات الجودة الكيفية أو النوعية ، حيث :

« معدل التلاميذ/معلم .

« نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً .

« جودة الإدارة المدرسية .

« جودة الأداء المالي والإنفاق على التعليم .

« جودة المناهج الدراسية "جودة تعليم العلوم والرياضيات نموذجاً" .

علماً بأن الدراسة توقن أن هناك مؤشرات فرعية عديدة أكثر مما سبق تحت كل مجال رئيسي ، ولكن لا يمكن لدراسة واحدة أن تتناول كافة مؤشرات جودة التعليم ، كما أن هناك مؤشرات فرعية مختلف بشأنها ، هل هي كمية أم نوعية ، مثل كثافة الفصل ، نظام الفترات الدراسية ، عدد ساعات التدريس وغيرها .

الخطوة الثانية : تشخيص أبعاد وملامح الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير بعض المنظمات الدولية :

ويتم ذلك من خلال تشخيص وتحديد ملامح جودة التعليم قبل الجامعي بمصر ومقارنتها ببعض دول العالم من قارات مختلفة بتقارير ومؤشرات المنظمات الدولية ، وذلك على النحو التالي :

أ- جودة نظام التعليم بوجه عام :

يمكن الوقوف على ذلك من خلال تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٧ ،  
٢٠١٨/٢٠١٧ ، على النحو الموضح بالجدول (١) :

جدول (١) جودة نظام التعليم بمصر وبعض الدول الأجنبية :

تقرير ٢٠١٨/٢٠١٧ (٣)		الدول	تقرير ٢٠١٧/٢٠١٦ (٧)		الدول
قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨		قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨	
٦.٢	١	سويسرا	٦.٢	١	سويسرا
٥.٨	٢	سنغافورة	٥.٩	٢	سنغافورة
٥.٦	٤	الولايات المتحدة	٥.٢	١٤	استراليا
٥.١	١٨	استراليا	٥.١	١٧	الولايات المتحدة
٤.٦	٢٥	اسرائيل	٤.٧	٢٤	اسرائيل
٤.٥	٢٩	الصين	٤.٤	٣٧	اليابان
٤.٤	٣٦	اليابان	٤.٣	٤٣	الصين
٤.١	٤٨	غانا	٤.٢	٤٧	موريسوش
٤.١	٤٩	موريسوش	٤.١	٥١	زيمبابوى
٤.٠	٥٦١	زيمبابوى	٣.٩	٦٠	غانا
٣.٦	٧٤	بتسوانا	٣.٧	٦٦	بتسوانا
٢.٨	١١٤	جنوب افريقيا	٢.٦	١٢٨	البرازيل
٢.٦	١٢٥	البرازيل	٢.٣	١٣٤	جنوب افريقيا
٢.٣	١٣٠	مصر	٢.١	١٣٥	مصر

يلاحظ من خلال الجدول (١) مدى التدهن والتراجع فى جودة نظام التعليم بمصر ، حيث احتلت المركز ١٣٥ من ١٣٨ دولة فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، والمركز ١٣٠ من ١٣٧ دولة فى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وتقدمت على مصر دول افريقية ربما ليس لها وزن أو ثقل كبير على المستوى الدولى بوجه عام مثل موريسوش وزيمبابوى وغانا وبتسوانا ، وتقدمت دول لا حضارة لها فى جذور التاريخ مثل اسرائيل والولايات المتحدة ، ودول لم يكن لها وجود على الساحة العالمية حتى فترة قريبة مثل سنغافورة ، ودول تعاني من زيادة سكانية كبيرة مثل الصين والتي تحتل المركز الأول عالميا فى عدد السكان ، وتقدمت دول كانت حتى عهد قريب فى عداد الدول المتخلفة مثل البرازيل و جنوب افريقيا ، وبالتأكيد هناك أسباب عديدة وعوامل متنوعة أدت إلى تدنى ترتيب مصر عالميا فى جودة التعليم ، سيتم تناولها فى خطوة تحليل الضجوة فى إطار السياق الثقافى المجتمعى العام لمصر ، ولماذا احتلت مصر هذه المراكز المتدنية رغم قيمة مصر المحورية عالميا . علما بأن ترتيب مصر فى ٢٠١٢/٢٠١٣ كان ٢٠١٣ من ١٣٩ دولة وبمعدل ٢.٢ ، وفى ٢٠١٣/٢٠١٤ كان ٢٠١٤ من ١٤٥ دولة وبمعدل ٢.٢ ، وفى ٢٠١٤/٢٠١٥ كان ترتيب مصر ١٤١ من ١٤٤ دولة وبمعدل ٢.٢ ، وفى ٢٠١٥/٢٠١٦ كان ترتيب مصر ١٣٩ من ١٤٠ أى المركز قبل الأخير عالميا وبمعدل ٢.١ .

كما يمكن الوقوف على ملامح جودة التعليم قبل الجامعى بمصر من خلال مقارنة ترتيب مصر بالدول العربية التى شملها تقرير التنافسية العالمية ، كما هو موضح بالجدول (٢) :



جدول (٢) جودة نظام التعليم بمصر مقارنة ببعض الدول العربية

تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨ <sup>(٣٥)</sup>		الدول	تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧ <sup>(٣٦)</sup>		الدول
قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨		قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨	
٥.٦	٥	قطر	٥.٦	٥	قطر
٥.٣	١٢	الإمارات	٥.٣	١٠	الإمارات
٥	١٨	لبنان	٥.١	١٨	لبنان
٤.٦	٢٤	البحرين	٤.٦	٢٥	البحرين
٤.٣	٤١	السعودية	٤.٦	٢٨	الأردن
٤.٢	٤٣	الأردن	٤.٢	٤٨	السعودية
٣.٦	٧٥	عمان	٣.٦	٨٠	عمان
٣.٣	٨٩	الكويت	٣.٤	٨٥	الجزائر
٣.٢	٩٧	الجزائر	٣.٤	٨٦	الكويت
٣.١	١٢٠	المغرب	٣.١	١٠٧	تونس
٢.٧	١٢٣	تونس	٢.٨	١١٩	المغرب
٢.٥	١٣٠	مصر	٢.١	١٣٥	مصر
٢.٣	١٣٣	اليمن	٢.١	١٣٧	موريتانيا
١.٩	١٣٧	موريتانيا	٢.٠	١٣٨	اليمن

يتضح من الجدول تدنى ترتيب مصر في مؤشر جودة نظام التعليم مقارنة بمعظم الدول العربية سواء في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٦ أو ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وكان ترتيب مصر الثاني عشر من بين ١٤ دولة عربية ، ولم تتخلف عن مصر سوى موريتانيا واليمن ، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب مصر عالميا من ١٣٨/١٣٥ في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ١٣٧/١٣٠ في ٢٠١٧/٢٠١٨ ، إلا أن ترتيب مصر عربيا بقى كما هو في المركز ١٢/١٤ ، وذلك على الرغم من أن مصر هي التي صدرت العلم والمعرفة والتعليم والبحث العلمي لكافة الدول العربية خلال فترات طويلة من الزمن.

#### ب- جودة التعليم الابتدائي :

يمكن الوقوف على ملامح جودة التعليم الابتدائي بمصر من خلال مقارنتها ببعض الدول الأجنبية في تقرير التنافسية العالمية ، كما بالجدول (٣) :

جدول (٣) جودة التعليم الابتدائي بمصر وبعض الدول الأجنبية

تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨ <sup>(٣٧)</sup>		الدول	تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧ <sup>(٣٨)</sup>		الدول
قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨		قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨	
٦.٢	٢	سويسرا	٦.٢	٢	سويسرا
٦.٢	٣	سنغافورا	٦.١	٤	سنغافورة
٥.٥	١١	الولايات المتحدة	٥.٦	١١	اليابان
٥.٤	١٤	اليابان	٥.٥	١٤	استراليا
٥.٤	١٥	استراليا	٥.٠	٢٥	الولايات المتحدة
٤.٧	٣٨	الصين	٤.٥	٤٥	اسرائيل
٤.٧	٣٩	اسرائيل	٤.٥	٤٦	موريتسيوش
٤.٥	٤٥	موريتسيوش	٤.٥	٤٧	الصين
٤.٢	٥٩	زيمبابوى	٤.٤	٥٠	زيمبابوى
٣.٨	٧٩	بتسوانا	٤.٠	٧٣	بتسوانا
٣.٤	٩٦	غانا	٣.٤	٩٧	غانا
٣.٠	١١٦	جنوب افريقيا	٢.٧	١٢٦	جنوب افريقيا
٢.٦	١٢٧	البرازيل	٢.٦	١٢٧	البرازيل
٢.٤	١٣٣	مصر	٢.١	١٣٤	مصر

يتضح من الجدول (٣) مدى التدنى فى رتيب مصرفى جودة التعليم الابتدائى ، حيث احتلت المركز ١٣٤ من ١٣٨ دولة فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، والمركز ١٣٣ من ١٣٧ فى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، حيث تقدمت على مصر دول كانت تعاني منذ سنوات قليلة الفقر والتخلف مثل البرازيل وجنوب افريقيا ، ودول افريقية عديدة مثل موريسىوش وزيمبابوى وبتسوانا وغانا وهى دول ليس من بينها ما يمكن أن يطلق عليه دولة طموحة ، أو دولة يمكن أن تكون مثالا لمصر ، كما سبقتنا دول ذات كثافات سكانية مرتفعة للغاية مثل الصين ، مع أننا نتعلل دائما بالزيادة السكانية ويلقى عليها العبء الأكبر فى مشكلات التعليم ولاسيما الجودة فى مصر ، كما سبقتنا دول لم يكن لها وجود على الخريطة العالمية حتى عدة سنوات قليلة مضت ، لكنها أصبحت تبتوأ المراكز العالمية الأولى فى جودة التعليم الابتدائى مثل سنغافورة. علما بأن مصر احتلت المركز ١٣٧ من ١٤٤ دولة فى ٢٠١٢/٢٠١٣ ومعدل ٢.١ ، ثم المركز الأخير عالميا ١٤٨ من ١٤٨ دولة للأسف الشديد ومعدل ٢ فى ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ثم المركز ١٤١ من ١٤٤ دولة ومعدل ٢.١ فى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ثم المركز قبل الأخير على العالم ١٣٩ من ١٤٠ دولة ومعدل ٢.١ فى ٢٠١٥/٢٠١٦ ، وهى نتائج تشير - للأسف - إلى مدى تدنى جودة التعليم الابتدائى فى مصر مقارنة بالمعدلات العالمية.

كما يمكن الوقوف على ملامح جودة التعليم الابتدائى بمصر ، من خلال مقارنتها ببعض الدول العربية التى شملها تقرير التنافسية العالمية ، كما يلى :

جدول (٤) جودة التعليم الابتدائى بمصر مقارنة بالدول العربية

الدول	تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧ <sup>(٧٨)</sup>		الدول	تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨ <sup>(٧٩)</sup>	
	الترتيب عدد الدول ١٣٨	قيمة المؤشر/٧		الترتيب عدد الدول ١٣٨	قيمة المؤشر/٧
قطر	٦	٥.٨	قطر	١٠	٥.٦
الإمارات	١٢	٥.٥	لبنان	١٥	٥.٤
لبنان	١٦	٥.٤	الإمارات	١٦	٥.٤
البحرين	٣٦	٤.٧	البحرين	٣٤	٤.٧
الأردن	٥٦	٤.٢	الأردن	٦٠	٤.١
السعودية	٦٤	٤.١	السعودية	٦٣	٤.١
عمان	٧٨	٣.٩	عمان	٧٨	٣.٩
تونس	٨٥	٣.٦	تونس	٨٣	٣.٧
الجزائر	١٠٢	٣.٣	الجزائر	٩٥	٣.٤
الكويت	١٠٣	٣.٢	الكويت	١٠٤	٣.١
المغرب	١١٨	٢.٩	المغرب	١١٩	٢.٨
مصر	١٣٤	٢.١	موريتانيا	١٢٦	٢.٦
اليمن	١٣٧	٢.١	مصر	١٣٣	٢.٤
موريتانيا	١٣٧	٢.٠	اليمن	١٣٥	٢.٤

يلاحظ من خلال الجدول (٤) مدى تدنى ترتيب مصر فى جودة التعليم الابتدائى مقارنة بالدول العربية ، حيث احتلت مصر المركز الـ ١٢ من بين ١٤ دولة عربية فى ٢٠١٦/٢٠١٧ والمركز الـ ١٣ فى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ولم تتقدم مصر إلا على اليمن فقط ، بل إن موريتانيا سبقت مصر فى هذا المؤشر.

**ج- بعض مؤشرات الجودة الكمية بمصر وبعض الدول الأجنبية والعربية فى ضوء تقارير المنظمات الدولية :**

يستلزم تشخيص واقع جودة التعليم قبل الجامعى قراءة جيدة للواقع الكمى لبعض مدخلات منظومة التعليم من خلال استعراض بعض الإحصاءات والبيانات والمؤشرات الكمية فى المراحل التعليمية المختلفة ، والتي تعكس فى أن واحد السياسات التعليمية ، وشكل الطلب من أفراد المجتمع على الخدمة التعليمية ، ومن هذه المؤشرات ما يلى :

**ج-١- معدل القيد أو الالتحاق الصافى بالابتدائى ومعدل الالتحاق الإجمالى بالثانوى (الإعدادى والثانوية):**

يمكن الوقوف على ذلك من خلال تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٧<sup>(٨٠)</sup> ، وتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٨<sup>(٨١)</sup> ، كما يوضحه الجدول (٥) :

**جدول (٥) معدل القيد الصافى بالابتدائى ومعدل الالتحاق الإجمالى بالثانوى فى تقارير التنافسية العالمية**

تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٨		تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٧		تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٦		الدول	
القيد الإجمالى الثانوى		القيد الصافى الإبتدائى		القيد الإجمالى الثانوى		القيد الصافى الإبتدائى	
المعدل %	الترتيب	المعدل %	الترتيب	المعدل %	الترتيب	المعدل %	الترتيب
١٠١.٢	٤٢	٩٩.٦	٣	٩٩.٨	٤٧	٩٣.٨	٨١
١٠٨.١	٢٥	١٠٠	١	١٠٨.١	٢٦	١٠٠	١
١٣٧.٨	٤	٩٧	٥٢	١٣٧.٦	٣	٩٧.٤	٣٧
٩٧.٦	٥٧	٩٣.٨	٨٤	٩٧.٦	٥٩	٩٣.١	٨٤
١٠٢.٥	٣٨	٩٧.٢	٤٧	١٠١.٩	٣٩	٩٦.٧	٥٠
١٠١.٧	٤١	١٠٠	٣	١٠١.٩	٣٦	١٠٠	٣
٩٤.٣	٦٦	١٠٠	١	٩٤٣	٦٥	١٠٠	١
٩٥.٧	٦٢	٩٦.١	٦٣	٩٧.٧	٥٧	٩٦.٢	٥٦
٤٧	١١٦	٨٥.٩	١١٦	٤٧.٦	١١٨	٨٥.٩	١١٩
-	-	-	-	٧١	١٠٠	٩١.١	٩٥
٧٦.٩	٩٣	٩١	٩٩	٩٣.٣	٩١	٩٤.١	٩٨
٩٩.٧	٥٠	٩٢.٧	٩٤	١٠١.٩	٣٨	٩٠.٤	١٠٢
٩٨.٨	٥٤	٩٧.١	٥٠	٩٣.٨	٦٧	٩٧.١	٤١
٨٦.١	٨٤	٩٨	٣٣	٨٦.١	٨٥	٩٨	٢٨

يتضح مما سبق أن دولاً مثل سويسرا والولايات المتحدة واستراليا واسرائيل نسب القيد الصافى بالابتدائى ونسب القيد الإجمالى بالثانوى فيها أقل من دول عديدة أخرى ، رغم أن هذه الدول من أعلى دول العالم فى ترتيب جودة نظام التعليم وجودة التعليم الابتدائى ، وهذا - ان دل على شئ - فإنما يدل على أن هذه الدول همها وهدفها الأساسى هو تحقيق جودة حقيقية للتعليم ، وليس مجرد إتاحة أو جودة كمية فقط ، فى حين نجد أن مصر أفضل من دول كثيرة فى العالم ، بل ودول متقدمة بوجه عام وذات باع فى تقارير التنافسية العالمية وذلك فى مجال الإتاحة الكمية ونسب القيد والاستيعاب ، لكن - للأسف - فى ظل جودة تعليم متدنية إلى حد كبير. الجدير بالذكر ، ونحن فى مصر دائماً نشكو من الزيادة السكانية وانعكاساتها السلبية على التعليم ، نجد أن دولة مثل الصين الأعلى تعداد سكانى فى العالم ، حققت المركز الأول عالمياً فى معدلات

القيد الصافي والإجمالي سواء في ٢٠١٦/٢٠١٧ ، أو ٢٠١٧/٢٠١٨ . علماً بأن ترتيب مصر في معدل القيد الصافي بالابتدائي كان ٥٩ ومعدل ٩٤.٤% في ٢٠١٣/١٢ ، ٥٨ ومعدل ٩٥.٦% في ٢٠١٤/١٣ ، و ٦٤ ومعدل ٩٥.١% في ٢٠١٥/١٤ ، ٥٩ ومعدل ٩٥.١ في ٢٠١٦/١٥ ، ثم تحسن بشكل واضح فأصبح ٢٨ ومعدل ٩٨% في ٢٠١٧/١٦ ، مما يدل على أن هناك تحسن مستمر في هذا المؤشر الكمي ، وأن جل اهتمام مصر منحصر في الجانب الكمي أو جانب الإتاحة . وبالنسبة لترتيب مصر مقارنة بالدول العربية في هذا المؤشر الكمي ، فيمكن توضيحه من خلال تقريرى التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٦<sup>(٨٢)</sup> ، و ٢٠١٨/٢٠١٧<sup>(٨٣)</sup> بالجدول (٦)

جدول (٦) مقارنة مصر بالدول العربية في مؤشر معدل القيد الصافي بالابتدائي والقيد الإجمالي بالثانوي

الدول	تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٦				تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٨/٢٠١٧			
	القيد الصافي الابتدائي		القيد الإجمالي الثانوي		القيد الصافي الابتدائي		القيد الإجمالي الثانوي	
	الترتيب	المعدل %	الترتيب	المعدل %	الترتيب	المعدل %	الترتيب	المعدل %
قطر	٩٣	٩٢.١	١٩	١٠٩.٤	٩٥	٩١.٧	٩٦	٩٢.١
السعودية	٥٢	٩٦.٤	٢٤	١٠٨.٣	٢٢	١٠٨.٣	٤٢	٩٧.٦
الإمارات	١٠٠	٩٠.٧	٧١	٩٢.٣	-	-	٩٧	٩٣.٤
لبنان	١١٦	٨٦.٦	١٠٥	٦٨.٢	١٠٧	٦١.٢	١٢٢	٨١.٨
الكويت	٨٨	٩٢.٩	٦٨	٩٣.٦	٦٤	٩٥	٩٢	٩٢.٩
البحرين	٤٧	٩٦.٩	٥١	٩٩.٤	٤٠	١٠٢.١	٥٧	٩٦.٤
الأردن	١١١	٨٧.٥	٨٩	٨٤.٣	٨٧	٨٢.٤	١٠٧	٨٩.٢
عمان	٦٦	٩١.١	٣٧	١٠١.٩	٣٢	١٠٤.٢	٧٧	٩٤.٥
الجزائر	٤٠	٩٧.٣	٤٦	٩٩.٩	٤٧	٩٩.٩	٥١	٩٧.١
المغرب	٢٢	٩٨.٤	١٠١	٦٩.١	١٠٠	٦٩.١	٢٦	٩٨.٤
تونس	٢١	٩٨.٦	٨٢	٨٧.٦	٨١	٨٨.٢	٢٤	٨٩.٦
مصر	٢٨	٩٨	٨٥	٨٦.١	٨٤	٨٦.١	٣٣	٩٥
اليمن	١٢٣	٨٤.٨	١١٧	٤٨.٦	١١٥	٤٨.٦	١٢١	٨٤.٨
موريتانيا	١٣٢	٧٤.٤	١٣٥	٢٩.٩	١٣٢	٣٠.٦	١٢٦	٧٩.٢

يلاحظ من الجدول (٦) ثمة تناقضات مهمة ، فمصر تأتي في مركز متقدم عالميا في نسبة القيد الصافي بالابتدائي بترتيب ٢٨ عالميا ومعدل ٩٨% في ٢٠١٧/١٦ مثلا ، مما يعنى أن نسبة الاستيعاب مرتفعة ، ولكن في نفس العام ونفس التقرير كانت مصر في مرتبة متدنية للغاية في جودة التعليم الابتدائي حيث ترتيب ١٣٤ من ١٣٨ ومؤشر ٢.١ من ٧ ، وهذا يعكس مدى اهتمام الدولة بالاستيعاب والقيد ، لكن لا يقابله ولا يوازيه اهتمام حقيقى بجودة التعليم ونوعيته . فى حين أن دولاً عربية مثل لبنان وقطر والإمارات والبحرين نسب الاستيعاب والإتاحة فيها ضعيفة إلى حد ما ، لكن معدل جودة التعليم الابتدائي بهذه الدول مرتفعا بدرجة واضحة ، فالإمارات مثلا ترتيبها فى معدل القيد الصافي بالابتدائي ١٠٠ عالميا ، لكنها فى جودة التعليم الابتدائي ترتيبها ١٢ ومعدل ٥.٥ ، مما يؤكد أن العبرة ليست بالكم والإتاحة وإنما بالجودة الحقيقية ونوعية التعليم الذى تقدمه الدولة لأبنائها .

ج-٢- متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقعة ، وعدد سنوات الدراسة الفعلية ومعدل التسرب من التعليم الابتدائي : سيتم توضيح ذلك من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠١٦<sup>(٨٤)</sup> :

جدول (٧) متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقعة والفعلية ومعدل التسرب من التعليم الابتدائي بمصر ومقارنتها ببعض الدول الأجنبية :

الدول	الترتيب في التنمية البشرية	عدد سنوات الدراسة المتوقعة	عدد سنوات الدراسة الفعلية	معدل التسرب من التعليم الابتدائي
استراليا	٢	٢٠.٤	١٣.٢	-
سويسرا	٣	١٦	١٣.٤	-
سنغافورا	٥	١٥.٤	١١.٦	١.٣
الولايات المتحدة	١٠	١٦.٥	١٣.٢	-
اليابان	١٧	١٥.٣	١٢.٥	٠.٢
اسرائيل	١٩	١٦	١٢.٨	٠.٨
ماليزيا	٥٩	١٣.١	١٠.١	٥.٨
سيشل	٦٣	١٤.١	١٩.٤	-
البرازيل	٧٩	١٥.٢	٧.٨	-
الصين	٩٠	١٣.٥	٧.٦	-
بتسوانا	١٠٨	١٢.٦	٩.٢	-
الجابون	١٠٩	١٢.٦	٨.١	-
مصر	١١١	١٣.٧	٧.١	٣.٩
جنوب افريقيا	١١٩	١٣	١٠.٣	-
غانا	١٤٠	١١.٥	٦.٩	١٦.٣
زيمبابوي	١٥٤	١٠.٣	٧.٧	-

يلاحظ من الجدول (٧) أنه على الرغم من أن متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقعة في مصر مرتفع إلى حد ما مقارنة بعدد سنوات الدراسة الفعلية ومنها ماليزيا والصين وجنوب أفريقيا ، إلا أن متوسط عدد سنوات الدراسة الفعلية ضئيل إلى حد كبير ، إذ تبلغ في مصر ٧.١ فقط ، وهو من أدنى المعدلات العالمية ، والذي تصل في سيشل مثلاً إلى ١٩.٤ ، سويسرا ١٣.٤ ، بتسوانا ٩.٢ ، جنوب افريقيا ١٠.٣ . كما يلاحظ أن معدل التسرب من الابتدائي في مصر يأتي في معدل متوسط بالنسبة لدول العالم ، حيث يكاد يتلاشى في كل من سويسرا والولايات المتحدة واليابان واسرائيل ، بينما يزداد في دول أخرى مثل ماليزيا ٥.٨ ، بتسوانا ٦.٠ وغانا ١٦.٣ ، بينما هذا المعدل في مصر ٣.٩ ، لكن الملفت للنظر أنه كان ١.١ فقط في ٢٠١٤ ثم زاد إلى ٣.٩ في ٢٠١٦ ، مما يدل على أنه رغم الجهود التي تبذل في مصر على المستوى الرسمي والوثائقي ، إلا أن معدل التسرب يتزايد في التعليم الابتدائي ، ويرتبط هذا بالتأكيد بتدني جودة التعليم الابتدائي في مصر وعدم قدرته على الاحتفاظ بكل التلاميذ .

وذكرت إحدى الدراسات أنه يمكن للحكومات تقليل معدل التسرب والفضل الدراسي من خلال ما يلي<sup>(٨٥)</sup> :

- ◀ القضاء على السياسات والممارسات التعليمية التي تعوق الإنصاف والعدالة .
- ◀ استهداف التعليم للمناطق المحرومة ومنخفضة الأداء .
- ◀ القضاء على الرسوب .
- ◀ تأجيل اختيارات الطلاب إلى المرحلة الثانوية وتجنب الاختيار المبكر .
- ◀ زيادة معدلات التمويل للوفاء باحتياجات الطلاب والمدارس .

◀ مساعدة المدارس المحرومة على التحسن من خلال تقديم تجربة تعليمية عالية الجودة.  
وبالنسبة لترتيب مصر في هذه المؤشرات مقارنة بالدول العربية ، فيوضحها الجدول (٨) <sup>(٨٦)</sup> :

جدول (٨) معدل التسرب ومتوسط عدد سنوات الدراسة المتوقعة والفعلية

الدولة	التدريب في التنمية البشرية	عدد سنوات الدراسة المتوقعة	عدد سنوات الدراسة الفعلية	معدل التسرب
قطر	٣٣	١٣.٤	٩.٩	٢.٣
السعودية	٣٨	١٦.١	٩.٦	١.٣
الإمارات	٤٢	١٣.٣	٩.٥	٠.٨
البحرين	-	-	-	٠.٢
الكويت	٥١	١٣.٣	٧.٣	٤.٣
عمان	٥٢	١٣.٧	٨.١	١.٣
لبنان	٧٦	١٣.٣	٨.٦	٦.٣
الجزائر	٨٣	١٤.٤	٧.٨	٦.٦
الأردن	٨٦	١٣.١	١٠.١	٢.١
تونس	٩٧	١٤.٦	٧.١	٦
ليبييا	١٠٢	١٣.٤	٧.٣	-
مصر	١١١	١٣.٧	٧.١	٣.٩
المغرب	١٢٣	١٢.١	٥.٠	١٠.٧

يلاحظ من الجدول (٨) تدنى عدد سنوات الدراسة الفعلية في مصر مقارنة بالدول العربية ، حيث يصل في الأردن مثلاً إلى ١٠.١ فقط ، كما يلاحظ أن معدل التسرب من الابتدائي في مصر أتى متوسطاً مقارنة بالدول العربية ، حيث يرتفع تماماً في كل من المغرب ١٠.٧ ، الجزائر ٦.٦ ، لبنان ٦.٣ ، تونس ٦ ، ويقل بوضوح في كل من الإمارات ٠.٨ ، السعودية ١.٣ ، عمان ١.٣ ، الأردن ٢.١ ، البحرين ٠.٢ .

ج-٣- معدل الاستبقاء ومؤشر نسبة الأطفال غير المقيدين بالمدارس والأطفال المتجاوزين للسن القانونية :

جدول (٩) نسبة الأطفال المتجاوزين للسن القانونية والأطفال غير المقيدين بالمدارس ومعدل الاستبقاء في مصر ومقارنتها ببعض الدول الأجنبية والعربية في ضوء تقرير التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو ٢٠١٦ <sup>(٨٧)</sup> :

الدولة	نسبة الأطفال المتجاوزين للسن القانونية	نسبة الأطفال غير المقيدين	نسبة إتمام المرحلة الابتدائية "معدل الاستبقاء"
سويسرا	٠.٢	١.٧	٩٩
الولايات المتحدة	٢.٩	٤.٦	٩٦
إسرائيل	٠.٥	٤.٤	١٠٠
البرازيل	١٠.٦	٤.٨	٨٠
جنوب أفريقيا	-	-	٩٤
بنسوانا	٢.٠	٤.٦	-
موريسشوس	١.٠	٣.٤	-
السنغال	١.٣	٤.٤	٥١
عمان	٠.٥	-	-
الكويت	١.٠	٢.٥	-
الإمارات	١.٤	٤.٦	-
مصر	٢.٢	٢.٩	٩١
تونس	٤.٣	-	٩٤
لبنان	٨.٢	٦.٤	-
السعودية	٨.٢	٧.٠	-
قطر	١.٤	-	-
البحرين	٢.١	٢.١	-
اليمن	١٧.١	٧.٣	٦٣

يلاحظ من الجدول (٩) أن نسبة الأطفال غير المقيدين بالمدارس في مصر بلغت ٢.٩ فقط وهي نسبة معقولة وضئيلة قياساً بدول أخرى عديدة، سواء المتقدمة منها مثل الولايات المتحدة ٤.٦، إسرائيل ٤.٤، أو دول نامية مثل البرازيل ٤.٨، بتسوانا ٤.٦، أو دول عربية مثل الإمارات ٤.٦، السعودية ٧، لبنان ٦.٤، وهذا يعني اهتمام مصر بتحقيق نسبة إتاحة واستيعاب عالية في التعليم، غير أن هذه الإتاحة لا يقابلها جودة حقيقية على نفس المستوى.

كما بلغ معدل الاستبقاء حتى الصف الأخير من الابتدائي في مصر ٩١٪، في حين كان في إسرائيل ١٠٠٪ وسويسرا ٩٩٪، تونس ٩٤٪، كما أن معنى أن معدل الاستبقاء في مصر ٩١٪، أن نسبة الذين التحقوا بالابتدائية ولم يكملوا تعليمهم بنجاح حتى الصف الأخير بسبب الرسوب أو التسرب بلغت ٩٪، ومعنى ذلك أن نسبة الرسوب والتسرب في دولة مثل إسرائيل تكاد تتلاشى تماماً، لذلك العبرة ليست فقط في معدلات الاستيعاب والقيود، وإنما الأهم في أمور عديدة منها معدل الاستبقاء والذي يعد أحد محددات الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي.

بل والملفت للنظر أن معدل الاستبقاء في مصر في ٢٠١٤/١٣ كان ٩٩٪، ثم ٩٦٪ في ٢٠١٥/١٤، لكن للأسف تراجع مرة أخرى إلى ٩١٪ في ٢٠١٦.

#### ج-٤- معدل الرسوب :

فهناك ارتباط أو علاقة بين زيادة معدلات الرسوب وانخفاض مستوى جودة العملية التعليمية، لذلك نادت العديد من الدراسات بضرورة تخفيض معدلات الرسوب وتكرار الصفوف إلى أدنى حد ممكن، لأن هذا من شأنه أن يدعم جودة التعليم<sup>(٨٨)</sup>.

ويوضح الجدول (١٠) معدل الرسوب في مصر وبعض دول العالم وفقاً لتقرير التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو ٢٠١٦<sup>(٨٩)</sup>:

الدولة	معدل الرسوب في الابتدائي
الصين	٠.٣
إسرائيل	١.٠
الأرجنتين	٦.٠
كوريا	صفر
إيران	٢.٠
تركيا	٢.٠
موريشيوس	٤.٠
مصر	٣.٠
تونس	٨.٠
الأردن	٠.٦

يتضح من الجدول (١٠) أن ثمة دول ليس فيها نسبة رسوب أو تكاد تتلاشى كما في كوريا الجنوبية وإسرائيل والأردن والصين، ودول ترتفع فيها النسبة مثل موريشيوس ٤، تونس ٨ والأرجنتين ٦، أما مصر فمعدل الرسوب بالتعليم

الابتدائي بلغ ٣٪ وهي نسبة متوسطة مقارنة بالدول الأخرى ، والجدير بالذكر أن هذه النسبة زادت إلى ٣.٤ في ٢٠١٦/٢٠١٧ .  
ج-٥- كثافة الفصل :

تعد كثافة الفصل من المتغيرات المهمة ذات العلاقة بجودة التعليم ، وتعد الكثافة العالية للفصول والتكديس الطلابي أحد أهم القيود الرئيسية التي تعوق جودة العملية التعليمية<sup>(٩٠)</sup> . كما تعتبر كثافة الفصل من أهم أبعاد الجودة الكمية أو المؤشرات الكمية الدالة على جودة التعليم، ويعتبرها البعض من أبعاد الجودة الكيفية للتعليم ، لتأثيرها الواضح على جودة العملية التعليمية داخل الفصول .

ويوضح الجدول (١١) كثافة الفصل في مصر والعديد من دول العالم الأجنبية والعربية وفقا لتقارير معهد اليونسكو للإحصاءات ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية<sup>(٩١)</sup> :

**جدول (١١) كثافة الفصل في مصر وبعض دول العالم وفقاً للتقارير الدولية**

الدولة	متوسط الكثافة في المدارس الحكومية	متوسط الكثافة في المدارس الخاصة
سويسرا	١٩.٥	١٦.٧
الولايات المتحدة	١٨	١٥
استراليا	٢٢.٧	٢١.٨
اليابان	٢٨.٦	٢٣.٩
المانيا	٢٢	٢٢
فرنسا	٢٢.٣	٢٠.٢
انجلترا	٢٧	٢٤
اليونان	١٧.٧	١٨.٨
المكسيك	٢٠	٢٣.٣
الأرجنتين	٢٨	٢٦.٧
البرازيل	٢٢.٦	١٨.٨
الصين	٣٤.٤	٢٦.٢
شيلي	٣١.٤	٢٦.٢
إيران	٢٧	٢٤
مصر	٤١.٥	٣٥
الأردن	٢٨.٨	٢٧.٨
تونس	٢٧.١	٢٤.٤

يتضح أن كثافة الفصول في مصر مرتفعة للغاية ولاسيما في المدارس الحكومية مقارنة بالدول الأخرى ، ففي حين تبلغ الكثافة في اليونان ١٧.٧ ، الولايات المتحدة ١٨ ، سويسرا ١٩.٥ ، ألمانيا ٢٢ ، استراليا ٢٢.٧ ، فرنسا ٢٢.٣ ، بل وفي دول أقل تقدماً مثل المكسيك ٢٠ ، البرازيل ٢٢.٦ ، تونس ٢٧.١ ، الأرجنتين ٢٨ ، الأردن ٢٨.٨ ، وللأسف تبلغ في مصر ٤١.٥ وهي من أعلى الكثافات في العالم . والجدير بالذكر أنه في حين يعلق المسئولون في مصر الأخطاء والمعوقات الخاصة بالجودة ومنها ارتفاع كثافات الفصول على المشكلة السكانية ، نجد أن في دولة مثل الصين والتي تكاد تقترب وحدها من ثلث سكان العالم ، تبلغ الكثافة فيها ٣٤.٤ في المدارس الحكومية ، ٢٦.٢ في المدارس الخاصة .



د- بعض مؤشرات الجودة الكيفية "المؤشرات النوعية للجودة" بمصر وبعض الدول الأجنبية والعربية في تقارير المنظمات الدولية :

يمكن تبين ذلك من خلال بعض المؤشرات النوعية الآتية :  
١- جودة الإدارة المدرسية :

تعد الإدارة المدرسية أحد أهم العوامل ذات التأثير القومى على جودة العملية التعليمية ، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن أهم المحددات والأبعاد الإدارية والتي تؤثر على الجودة ما يلي <sup>(٩٢)</sup> :

◀ القيادة التحويلية وإدارة التغيير .

◀ قوة الثقافة المدرسية .

◀ جودة إدارة الموارد البشرية والمادية .

◀ جودة إدارة عمليات التعليم .

ويبين الجدول (١٢) جودة الإدارة المدرسية بمصر مقارنة ببعض الدول الأجنبية وفقا لتقريرى التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٧ <sup>(٩٣)</sup> ، ٢٠١٧/٢٠١٨ <sup>(٩٤)</sup> .

جدول (١٢) جودة الإدارة المدرسية في مصر وبعض الدول الأجنبية وفقاً لتقارير التنافسية العالمية.

تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨		الدولة	تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧		الدولة
قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨		قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨	
٦.٤	١	سويسرا	٦.٣	١	سويسرا
٦	٤	سنغافورة	٦	٤	سنغافورة
٥.٩	٥	الولايات المتحدة	٥.٦	٧	الولايات المتحدة
٥.٤	١٧	استراليا	٥.٤	١٧	استراليا
٥.٤	١٨	اسرائيل	٥.٤	٢١	جنوب أفريقيا
٤.٦	٤٣	موريسيشوس	٥.٤	٢٢	اسرائيل
٤.٥	٤٥	جنوب أفريقيا	٤.٦	٤٦	موريسيشوس
٤.٥	٤٨	غانا	٤.٥	٥٣	غانا
٤.٥	٥٠	الصين	٤.٤	٥٨	اليابان
٤.٣	٥٩	اليابان	٤.٣	٦١	الصين
٤.١	٧٦	مدغشقر	٤	٨٢	مدغشقر
٣.٨	٩٥	البرازيل	٣.٨	٩٩	البرازيل
٣.٨	٩٩	زيمبابوى	٣.٨	١٠٢	زيمبابوى
٣.٦	١٠٨	بتسوانا	٣.٧	١٠٧	بتسوانا
٣.٢	١٢٤	مصر	٢.٥	١٣٨	مصر

يلاحظ مما سبق مدى تدنى ترتيب مصر فى هذا المؤشر ، إذا اجتلت مصر - للأسف - المركز الأخير عالميا فى ٢٠١٧/١٦ ، وتحسن الوضع نسبيا فكان ترتيبها ١٢٤ من ١٣٧ فى ٢٠١٨/٢٠١٧ ، كما أن دولا ليست ذات ثقل دولى أو حضارة عريقة سبقت مصر فى هذا المؤشر مثل زيمبابوى ، موريسيشوس ، مدغشقر ، بتسوانا ، غانا . وتشير النتائج السابقة إلى مدى التدنى والتدهور الواضح فى جودة التعليم قبل الجامعى ، فإذا كانت الإدارة المدرسية وهى أحد أهم ركائز العملية التعليمية بهذا الشكل وهذا الترتيب المتدنى عالميا ، فمنطقى أن تكون جودة لتعليم قبل الجامعى بهذا التدهور والتراجع . كما يمكن الوقوف على ملامح جودة الإدارة المدرسية بمصر من خلال مقارنتها بالدول العربية التى شملها تقريرى التنافسية العالمية ، ٢٠١٦/٢٠١٧ <sup>(٩٥)</sup> ، ٢٠١٧/٢٠١٨ <sup>(٩٦)</sup> :

جدول (١٣) جودة الإدارة المدرسية في مصر والدول العربية وفقاً لتقرير التنافسية العالمية :

تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨		الدولة	تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧		الدولة
قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨		قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨	
٥.٨	٧	قطر	٥.٩	٥	قطر
٥.٧	٩	لبنان	٥.٧	٩	لبنان
٥.٥	١٥	الإمارات	٥.٤	١٦	الإمارات
٤.٩	٣٤	البحرين	٤.٩	٣٤	البحرين
٤.٤	٥٢	السعودية	٤.٤	٥٥	السعودية
٤.٣	٥٨	الأردن	٤.٤	٥٧	الأردن
٤.٠	٨٣	تونس	٤.١	٧٦	المغرب
٤.٠	٨٦	المغرب	٤.١	٧٨	تونس
٣.٦	١١١	الكويت	٣.٨	٩٢	الكويت
٣.٦	١١٢	الجزائر	٣.٥	١١٩	عمان
٣.٥	١١٦	عمان	٣.٣	١٢٧	الجزائر
٣.٤	١٢٤	مصر	٣.٥	١٣٦	موريتانيا
٢.٦	١٣٧	اليمن	٢.٦	١٣٧	اليمن
٢.٧	١٣٦	موريتانيا	٢.٧	١٣٨	مصر

يلاحظ أن مصر تذيلت قائمة الدول العربية جميعاً في مؤشر جودة الإدارة المدرسية في ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وتحسن الوضع نسبياً في ٢٠١٨/٢٠١٧ ، حيث سبقتنا كل الدول العربية فيما عدا موريتانيا واليمن فقط ، وإن كانت هناك نقطة إيجابية وسط هذا ، وهي أن عدد كبير من الدول العربية تراجع ترتيبها عالمياً ، فتراجعت قطر من الخامس إلى السابع ، والمغرب من ٧٦ إلى ٨٦ ، والكويت من ٩٢ إلى ١١٢ ، تونس من ٧٨ إلى ٨٣ ، في حين أن مصر تحسنت ترتيبها من ١٣٨ إلى ١٢٤ إلا أنها مع ذلك لازالت في موقع لا يليق بها حضارياً وعلمياً وقارياً وتاريخياً .

د-٢- جودة تعليم العلوم والرياضيات :

يبين الجدول التالي وضعية جودة تعليم العلوم والرياضيات بمصر مقارنة ببعض الدول الأجنبية وفقاً لتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٦<sup>(٩٧)</sup> ، ٢٠١٨/٢٠١٧<sup>(٩٨)</sup> :

جدول (١٤) جودة تعليم العلوم والرياضيات في مصر وبعض الدول الأجنبية

تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨		الدولة	تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧		الدولة
قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨		قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨	
٦.٥	١	سنغافورة	٦.٤	١	سنغافورة
٦.١	٣	سويسرا	٥.٩	٤	سويسرا
٥.٤	١٠	الولايات المتحدة	٥.٢	١٨	اليابان
٥.١	٢٢	اليابان	٤.٩	٢٤	استراليا
٤.٨	٢٦	اسرائيل	٤.٧	٣٣	الولايات المتحدة
٤.٨	٣٠	استراليا	٤.٧	٣٥	اسرائيل
٤.٦	٣٥	موريسيوش	٤.٦	٤١	موريسيوش
٤.٥	٥٠	الصين	٤.٥	٥٠	الصين
٤.١	٦٨	زيمبابوي	٤.٣	٦٤	زيمبابوي
٣.٩	٧٥	مدغشقر	٣.٨	٨٢	مدغشقر
٣.٧	٨٦	بتسوانا	٣.٨	٨٧	بتسوانا
٣.٧	٩٠	غانا	٣.٧	٩٣	غانا
٢.٨	١٢٢	مصر	٢.٦	١٢٩	البرازيل
٢.٦	١٢٨	جنوب افريقيا	٢.٦	١٣٠	مصر
٢.٦	١٣١	البرازيل	٢.٢	١٣٨	جنوب افريقيا

يتضح مما سبق أنه ربما من المرات القلائل جداً للغاية أن تسبق مصر إحدى الدول المختارة في إحدى مؤشرات الجودة، ففي تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧ سبقت مصر جنوب افريقيا، وفي تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨ سبقت مصر كلا من جنوب افريقيا والبرازيل. كما أن ترتيب مصر عالمياً تحسن نسبياً من المركز ١٣٨/١٣٠ إلى المركز ١٣٧/١٢٢، وعلى ذلك لا تزال مصر في ترتيب متأخر ولا يليق بها، ولاسيما أن دولاً مثل زيمبابوي، مدغشقر، بتسوانا، غانا، موريسيشوس سبقت مصر في ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/١٧.

كما يمكن الوقوف على وضعية مصر في هذا المؤشر من خلال مقارنتها بالدول العربية التي شملها تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٧<sup>(٩٩)</sup>، ٢٠١٧/٢٠١٨<sup>(١٠٠)</sup>:

جدول (١٥) جودة تعليم العلوم والرياضيات في مصر والدول العربية

تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨		الدولة	تقرير ٢٠١٦/٢٠١٧		الدولة
قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨		قيمة المؤشر/٧	الترتيب عدد الدول ١٣٨	
٥.٨	٤	لبنان	٥.٨	٥	قطر
٥.٦	٦	قطر	٥.٧	٦	لبنان
٥.٣	١٣	الإمارات	٥.٤	١٠	الإمارات
٤.٨	٣١	البحرين	٤.٨	٢٩	البحرين
٤.٦	٤٤	تونس	٤.٤	٥٧	تونس
٤.٣	٦٢	الأردن	٤.٤	٦١	الأردن
٤.٢	٦٣	السعودية	٤.٢	٦٥	السعودية
٣.٨	٨٠	المغرب	٤.٠	٧٢	المغرب
٣.٧	٨٤	عمان	٣.٧	٨٩	عمان
٣.٦	٩٢	الجزائر	٣.٥	٩٩	الجزائر
٣.٢	١٠٦	الكويت	٣.٤	١٠٥	الكويت
٢.٨	١٢٢	مصر	٢.٦	١٣٠	مصر
٢.٧	١٢٧	موريتانيا	٢.٥	١٣٢	موريتانيا
٢.٤	١٣٥	اليمن	٢.٢	١٣٦	اليمن

يلاحظ أنه رغم تحسن ترتيب مصر من ١٣٨/١٣٠ ومعدل ٢.٦ في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ١٣٧/١٢٢ ومعدل ٢.٨ في ٢٠١٧/٢٠١٨، إلا أن ترتيب مصر لم يزل متدنياً ولم يأت بعد مصر إلا موريتانيا واليمن، كما يلاحظ مدى التفاوت الكبير للغاية من ترتيب مصر في هذا المؤشر وعدد من الدول العربية، فمثلاً في تقرير ٢٠١٧/٢٠١٨ نجد أن لبنان ٤ ومعدل ٥.٨، قطر ٦ ومعدل ٥.٦، الإمارات ١٣ ومعدل ٥.٣، في حين مصر ١٢٢ ومعدل ٢.٨.

الجدير بالذكر أن ضعف الاهتمام بتعليم العلوم والرياضيات يؤثر سلباً على الإبداع والابتكار، يؤكد هذا تدني ترتيب مصر في مؤشر الإبداع العالمي في ٢٠١٧م، كما يوضحه الجدول (١٦)<sup>(١٠١)</sup>:

جدول (١٦) يوضح وضعية مصر في مؤشر الإبداع العالمي ٢٠١٧ مقارنة ببعض الدول الأجنبية

الدولة	الترتيب عدد الدول ١٢٧	الدرجة "النقاط"
سويسرا	١	٦٧.٦٩
الولايات المتحدة	٤	٦١.٤٠
سنغافورة*	٦	٥٩.٦
اليابان	١٤	٥٤.٧٢
اسرائيل	١٧	٥٣.٨٨
الصين	٢٢	٥٢.٥٤
استراليا	٢٣	٥١.٨٣
ماليزيا	٣٧	٤٢.٣٢
موريسشوس*	٥٣	٣٥.٨٦
جنوب افريقيا	٥٧	٣٥.٨٠
البرازيل	٦٩	٣٣.١٠
كينيا	٨٠	٣٠.٩٥
بنسوانا	٨٩	٢٩.٩٧
غانا*	١٠٢	٢٦.٦٦
مصر	١٠٥	٢٦.٠
مدغشقر	١١١	٢٤.٧٩

\* تم الاعتماد في هذه الدولة على مؤشر الإبداع العالمي ٢٠١٦م.

يلاحظ مدى تدنى ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي حيث احتلت مصر المركز ١٠٥ من بين ١٢٧ دولة، وكان ترتيب مصر في ٢٠١٦ هو ١٠٧ من بين ١٢٨ دولة، ولم تتفوق مصر في هذا المؤشر على أى من الدول الأجنبية المختارة سوى على مدغشقر، وتأخر ترتيب مصر إلى هذا الحد في مؤشر الإبداع، يشير ويؤكد على مدى تدنى جودة التعليم في مصر، فالعلاقة منطقية بين الجودة والإبداع.

ويمكن توضيح وضعية مصر أكثر من خلال مقارنتها أيضاً بالدول العربية في مؤشر الإبداع العالمي ٢٠١٧، كما يوضحها الجدول (١٧)<sup>(١٠٢)</sup>:

جدول (١٧) يوضح ترتيب مصر في مؤشر الإبداع العالمي ٢٠١٧ مقارنة بالدول العربية التي شملها

م	الدولة	الترتيب العالمي عدد الدول ١٢٧	الدرجة "النقاط"
١	الإمارات	٣٥	٤٣.٢٤
٢	قطر	٤٩	٣٧.٩
٣	السعودية	٥٥	٣٦.١٧
٤	الكويت	٥٦	٣٦.١٠
٥	البحرين	٦٦	٣٤.٩٧
٦	المغرب	٧٢	٣٧.٧٢
٧	تونس	٧٤	٣٢.٣
٨	عمان	٧٧	٣١.٨٣
٩	لبنان	٨١	٣٠.٦٤
١٠	الأردن	٨٣	٣٠.٥٢
١١	مصر	١٠٥	٢٦.٠
١٢	الجزائر	١٠٨	٢٤.٣٤
١٣	اليمن	١٢٧	١٥.٦٤

يلاحظ من الجدول مدى تدنى ترتيب مصر حتى على المستوى العربي في مؤشر الإبداع العالمي، والذي - بالتأكيد - له علاقة وثيقة بمدى جودة التعليم، حيث احتلت مصر المركز ١٠٥ عالمياً وال ١١ عالمياً من ١٣ دولة عربية شملها التقرير، ولم تتفوق مصر في الترتيب سوى على الجزائر واليمن.

د-٣- نسبة (معدل) التلاميذ/معلم :

يتضح ذلك من خلال مقارنة هذه النسبة في مصر بالدول الأجنبية والعربية كما بالجدول (١٨)<sup>(١٠٣)</sup> :

جدول (١٨) معدل التلاميذ/معلم في مصر وبعض الدول الأجنبية والعربية

م	الدول الأجنبية		الدول العربية	
	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
١	سنغافورة	١٧	الكويت	٩
٢	الولايات المتحدة	١٤	السعودية	١١
٣	اسرائيل	١٣	قطر	١١
٤	اليابان	١٧	لبنان	١٢
٥	ألمانيا	١٢	البحرين	١٢
٦	فرنسا	١٨	تونس	١٧
٧	انجلترا	١٧	الإمارات	١٨
٨	كوريا ج	١٩	عمان	٢٠
٩	ماليزيا	١١	الأردن	٢٠
١٠	اسبانيا	١٢	الجزائر	٢٣
١١	هونغ كونج	١٤	مصر	٢٣
١٢	بنسوانا	٢٣	المغرب	٢٦
١٣	موريسوش	١٩		
١٤	غانا	٣١		
١٥	مصر	٢٣		

يتضح من الجدول أن معدل التلاميذ/معلم يعد مرتفعاً مقارنة بالعديد من الدول سواء الأجنبية أو العربية ، حيث إنها تصل في مصر إلى ٢٣ تلميذ/معلم ، بينما تقل تماماً لتصل إلى ٩ في الكويت، ١١ في كل من ماليزيا والسعودية وقطر ، و ١٢ في كل من أسبانيا ولبنان والبحرين ، وبالتأكيد ارتفاع هذا المعدل ، يعد أحد العوامل التي تؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية.

د-٤- نسبة التلاميذ إلى المعلمين المؤهلين تربوياً والمعلمين المدربين :

يمكن بيان ذلك من خلال الجدول (١٩)<sup>(١٠٤)</sup> :

جدول (١٩) يوضح نسبة التلاميذ إلى المعلمين في مصر مقارنة بالدول الأجنبية والعربية

الدولة	نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً	نسبة المعلمين المدربين	نسبة التلاميذ/المعلمين المؤهلين	نسبة التلاميذ/المعلمين المدربين
سنغافورة	-	٩٦	-	-
ماليزيا	٩٩	٩٩	١١	١٢
الولايات المتحدة	-	٩٨	-	-
هونغ كونج	-	٩٦	١٤	١٤
موريسوش	-	١٠٠	١٩	١٩
بنسوانا	-	٩٩	٢٣	٢٣
غانا	-	٥٥	-	-
قطر	١٠٠	٤٩	١١	-
السعودية	١٠٠	١٠٠	١١	١١
البحرين	٩٦	٨٣	١٢	١٤
تونس	١٠٠	١٠٠	١٧	١٧
الجزائر	-	٩٥	٢٤	٢٥
الكويت	٧٧	٧٩	١١	١١
لبنان	-	٩٧	-	-
الإمارات	١٠٠	١٠٠	١٩	١٩
مصر	٨٥	٧٣	٢٧	٣٢
اسرائيل	-	٩٧	-	-
اليابان	-	٩٨	-	-

يلاحظ من الجدول ضعف نسبة المعلمين المؤهلين والمدرسين في مصر مقارنة بالعديد من الدول الأجنبية والعربية، بل ومقارنة مع دول تتشابه في ظروفها الاقتصادية والسياسية إلى حد كبير مع مصر، فهي مثلا في تونس والمغرب والإمارات والسعودية ١٠٠٪، وفي البحرين ٩٦٪، ٨٣٪، والعجيب أن نسبة المعلمين المدرسين في مصر ٧٣٪ فقط، بينما في موريسوش ١٠٠٪، بتسوانا ٩٩٪، البحرين ٨٣٪، الجزائر ٩٥٪، الإمارات ١٠٠٪، لبنان ٩٧٪.

كما أن نسبة التلاميذ/المعلمين المؤهلين تربوياً والمعلمين المدرسين عالية عن دول أخرى عديدة، بل ودول لا تقارن بمصر تاريخياً وحضارياً ودولياً مثل موريسوش وبتسوانا وقطر والبحرين وغيرها، وبالتأكيد ينعكس هذا سلباً على جودة التعليم في مصر.

د-٥- مؤشر جودة الأداء المالي بنظام التعليم :

د-٥-١- معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمصر وبعض الدول الأجنبية والعربية :

يمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٢٠) (١٠٥) :

جدول (٢٠) يوضح معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمصر

وبعض الدول الأجنبية والعربية

الدول الأجنبية	المعدل %	الدول العربية	المعدل %
سويسرا	٥.٤	تونس	٦.٢
سنغافورة	٢.٩	السعودية	٥.٦
استراليا	٥.٣	المغرب	٥.٤
الولايات المتحدة	٥.٢	كوريا	٥.١
اليابان	٣.٨	عمان	٥.٠
اسرائيل	٥.٩	الجزائر	٤.٣
البرازيل	٥.٩	الكويت	٣.٨
جنوب افريقيا	٦.١	الإمارات	٣.٧
موريسوش	٣.٧	قطر	٣.٥
بتسوانا	٨.١	لبنان	٢.٦
زيمبابوي	٤.٦	البحرين	٢.٦
موزمبيق	٦.٥	مصر	٢.٢
السنغال	٥.٦		
مصر	٢.٢		

يتضح من الجدول (٢٠) مدى تدنى ترتيب مصر في هذا المؤشر، ومدى تدنى معدل الإنفاق على التعليم في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعديد من الدول سواءً الأجنبية أو العربية.

الجدير بالذكر أن نسبة الإنفاق في مصر كانت ٥٪ في ٢٠١١، ٣.٥٨ في ٢٠١٣، ٣.٨ في ٢٠١٤، ثم ٣.٨ في ٢٠١٥، ثم تناقصت - للأسف - إلى ٢.٢ في ٢٠١٦، علماً بأن المؤشر العام في العالم ٥٪ ومتوسط الدول النامية ٤.٧٪ ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً ٥.١٪، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ٤.٩٪ والمتوسطة ٤.١٪ وفي الدول العربية ٤.٣٪، وواضح أن مصر بعيدة تماماً عن كل هذه المتوسطات.

د-٥-٢- الالتزام المالي المحلى تجاه التعليم وعلاقته بالإنفاق العام للدولة :

يمكن بيان ذلك من خلال تقرير التعليم لجميع ٢٠١٦ كما فى الجدول (٢١)<sup>(١٠٦)</sup> :

جدول (٢١) يوضح الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام فى مصر وبعض الدول الأجنبية :

الدولة	إجمالي الإنفاق على التعليم % من إجمالي الناتج المحلى للفرد	نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم % من إجمالي الإنفاق العام	الإنتفاق على التعليم تلميذ/كسبة لكل الإنتدائى لكل إجمالي الناتج المحلى للفرد	الإنتفاق الحكومى على التعليم تلميذ/كسبة لكل الإنتدائى لكل إجمالي الناتج المحلى للفرد
سويسرا	٥.١	١٦.١	٢٤.٥	٢٦.١
الولايات المتحدة	٥.٢	١٣.١	٢٠.٦	٢٢.٨
استراليا	٥.٣	١٤	١٨.٨	١٦.٩
اسرائيل	٥.٩	١٤.٣	٢٢.١	١٦.٢
اليابان	٣.٨	٩.٣	٢٣.٩	٢٥.٧
كوريا ج	٤.٦	١٥.٨	٢٤.٩	٢٣.٨
ماليزيا	٦.١	٢١.٥	١٦.٨	٢٢.٣
فرنسا	٥.٥	٩.٧	١٨.٦	٢٦.٩
ألمانيا	٤.٩	١١.٢	١٧.٣	٢٣.٢
جنوب أفريقيا	٦.١	١٩.١	١٧.٧	٢٠.٠
غانا	٦	٢١.٧	٩.٦	٣٢.٠
البرازيل	٥.٩	١٥.٦	٢١.٤	٢٣.١
موريشيوس	٥	٢٠.٩	١٣.٥	٢٩.١
مصر	٢.٦	٨.٠	-	-

علماً بأن نسبة الإنفاق على التعليم % من الإنفاق العام للدولة كان ١٥.٩ فى ٢٠٠٤ ثم ١٢.٤ فى ٢٠٠٦ ثم ١٣.٣ فى ٢٠٠٨ ثم ١٣.١ فى ٢٠١٠ ثم ١٣.١ فى ٢٠١٢ ، ثم تناقص - للأسف إلى ٨٪ فقط فى ٢٠١٦ ، كما تناقصت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلى الإجمالى من ٢.٦ فى ٢٠١٥ إلى ٢.٢ فى ٢٠١٦ .

كما يمكن بيان وضعية مصر فى هذا المؤشر أكثر من خلال مقارنتها بالدول العربية ، كما يتضح من الجدول (٢٢)<sup>(١٠٧)</sup> :

جدول (٢٢) يوضح الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام فى مصر وبعض الدول العربية

الدول	الإنتفاق الحكومى على التعليم % من إجمالي الناتج المحلى	الإنتفاق على التعليم % من إجمالي الإنفاق العام	الإنتفاق على التعليم الإبتدائى لكل تلميذ % من الناتج المحلى الإجمالى للفرد	الإنتفاق على التعليم الثانوى لكل طالب % من الناتج المحلى الإجمالى للفرد
تونس	٦.٢	٢١.٦	-	-
المغرب	٥.٩	٢٧.٢	١٩.٣	٣٦.١
عمان	٥.٠	١١.١	١٥.٤	٢١.٥
سوريا	٤.٩	١٦.٧	١٩.٤	١٢.٦
الأردن	٤.٠	١٠.٨	١٢.٢	١٥.١
الجزائر	٤.٣	-	-	-
الكويت	٣.٨	-	١٧.٨	٢٢.٢
الإمارات	٣.٧	-	١٠.٤	١٧.٨
قطر	٣.٥	١١.١	-	-
موريتانيا	٣.٣	١١.٤	٩.٦	١٧.٣
لبنان	٢.٦	٨.٦	-	٥.١
البحرين	٢.٦	٨.٩	-	-
مصر	٢.٦	٨.٠	-	-

يتضح من الجدول (٢٢) مدى تدنى نسب ومعدلات الإنفاق على التعليم سواءً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، أو كنسبة من الإنفاق العام مقارنة بكافة الدول العربية التي شملها تقرير التعليم للجميع ٢٠١٦ ، وبالتأكيد ينعكس هذا سلبيًا على جودة العملية التعليمية بكافة عناصرها .

#### د-٦- مؤشر الرضا عن جودة التعليم :

ويعبر هذا المؤشر عن النسبة المئوية للمستجيبين الذين أجابوا بالرضا عن سؤال استطلاع جالوب العالمي Gallup World Poll، هل أنت راضٍ أم غير راضٍ عن نظام التعليم<sup>(١٠٨)</sup> . ويمكن بيان هذا المؤشر من خلال الجدول (٢٣)<sup>(١٠٩)</sup> :

جدول (٢٣) يوضح مؤشر ومعدل الرضا عن جودة التعليم بمصر ومقارنتها بعدد من الدول الأجنبية والعربية.

الدول الأجنبية	معدل الرضا عن جودة التعليم	الدول العربية	معدل الرضا عن جودة التعليم
سنغافورة	٨٣	قطر	٧٢
الولايات المتحدة	٦٨	لبنان	٧٢
استراليا	٨٤	السعودية	٧٠
اليابان	٦٠	الإمارات	٧٠
اسرائيل	٦٧	البحرين	٧٠
الصين	٦٤	عمان	٧٠
ماليزيا	٧٥	الجزائر	٧٠
رواندا	٧٧	الأردن	٥٤
موزمبيق	٦٥	الكويت	٥٣
جنوب أفريقيا	٧٤	مصر	٥٢
غانا	٦١	المغرب	٣٤
بتسوانا	٦٣	تونس	٣٠
مصر	٥٢		
البرازيل	٤٤		

يتضح من الجدول انخفاض معدل الرضا عن جودة التعليم في مصر عن معظم دول العالم سواءً الأجنبية أو العربية ، فلا يقل المعدل في مجموعة الدول الأجنبية المختارة عن مصر إلا البرازيل فقط ، وفي الدول العربية يقل عن مصر في كل من تونس والمغرب ، علماً بأن معدل الرضا عن جودة التعليم في مصر كان ٤٢.٦ في ٢٠١٣ ، ثم ٤٠ في ٢٠١٤ ، ثم ٣٦ في ٢٠١٥ ، ثم زاد إلى ٥٢٪ في ٢٠١٦ .

الجدير بالذكر أن دول متفوقة للغاية تعليمياً واقتصادياً مثل اليابان ومع ذلك معدل الرضا بها ٦٠٪ فقط والولايات المتحدة ٦٨٪ فقط ، اسرائيل ٦٧٪ فقط ، الصين ٦٤٪ فقط ، وهي دول تتصدر المشهد العالمي في جودة التعليم ، وهذا يفسر إلى أي حد تنظر هذه الدول إلى التعليم ، وأنه رغم كل ما حققته من جودة وكفاءة ، إلا أن مستوى الرضا لا يزال دون المأمول ، وأن هذه الدول لا تزال تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق أعلى مستوى وأرقى معدل لجودة تعليمها .



**الخطوة الثالثة : بعض الجهود والمبادرات الوزارية والمؤسسية لتحسين جودة التعليم قبل الجامعى بمصر :**  
**أ- فى مجال الجودة الكمية "الإتاحة" :**

يقصد بالإتاحة مدى قدرة النظام التعليمى على توفير فرص متكافئة للسكان فى سن التعلم للالتحاق به ، دون اعتبار للنوع أو للمستوى الاقتصادى والاجتماعى أو أى اختلافات أخرى ، وقد استهدفت الحكومات المصرية المتعاقبة الإتاحة كأولوية أولى على مدى الجهود السابقة ، وأبليت بلاءً حسناً فى ذلك<sup>(١١٠)</sup>.

وفيما يلى عرض كمى مختصر لما أسفرت عنه جهود الحكومات المصرية فى مجال الإتاحة ، سواءً من خلال المؤشرات الخام كأعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين وغير المعلمين وحجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعى ، ولا سيما خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ٢٠١٦/٢٠١٧ :

**أ-١- تطور أعداد المدارس والفصول والتلاميذ<sup>(١١١)</sup> :**

**جدول (٢٤) يوضح تطوير أعداد المدارس والفصول والتلاميذ بمصر**

٢٠١٧/٢٠١٦			٢٠١٥/٢٠١٤			٢٠١٣/٢٠١٢			المرحلة أو الحلقة
تلاميذ	فصول	مدارس	تلاميذ	فصول	مدارس	تلاميذ	فصول	مدارس	
١١.٧٤٨٣٥	٢٣٩.٢٩	١٨٢٦٣	١٠.٢٥٢٩٧	٢٣١٧٨٩	١٧٨٤٧	٩٨٣٢٥١٦	٢٢٧١٥٣	١٧٣٩٩	الابتدائى
٤٧٢٥٣٢٢	١.٩٩١٩	١١٦٦٧	٤٥٢٣١.٢	١.٧٨٥٩	١١٢٢٨	٤٢٧٩٩.٩	١.٥٠٧٧	١.٦٠٨	الإعدادى
١٦٤١٢١٨	٤١٢٩٦	٣٣٣٤	١٥٣٥٠.٦٤	٣٩.١٦	٣١١٤	١٣٩.٢٦٢	٣٦٣١٩	٢٨٧٤	الثانوى العام

يتضح من الجدول (٢٤) مدى الزيادة الكمية بالتعليم قبل الجامعى سواءً فى أعداد المدارس أو الفصول الدراسية أو أعداد التلاميذ خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠١٦/٢٠١٧ بالتعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى العام. وفى مجمل التعليم قبل الجامعى ككل زادت أعداد المدارس من ٤٧٥٢٠ فى ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصل إلى ٥٢٦٦٤ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وزادت أعداد الفصول من ٤٥٣٧١٩ فى ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصل إلى ٤٨٢٧١٦ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وزادت أعداد التلاميذ من ١٨٢٩٨٧٨٦ فى ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٢٠٦٤١٤٠٩ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ .

**أ-٢- تطور أعداد المستجدين بالصف الأول<sup>(١١٢)</sup> :**

**جدول (٢٥) يوضح تطور أعداد المستجدين بالصف الأول**

٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٣/٢٠١٢	المرحلة أو الحلقة
٢.٣٥٧٦١	١٨٥٢٥٧٤	١٦٦٦.٧٨	الابتدائى
١٥٩٦٤.٥	١٥٣.٥٤١	١٤١٤٥٣٥	الإعدادى
٥٥.٥٢٧	٥١٣٥٥٣	٤٨٢٥٥٤	الثانوى العام

يتضح من الجدول (٢٥) أن ثمة زيادة واضحة فى أعداد المستجدين بالصف الأول سواءً فى الابتدائى أو الإعدادى أو الثانوى العام.

٣-أ- تطور أعداد المدرسين في مراحل التعليم قبل الجامعي<sup>(١١٣)</sup> :

جدول (٢٦) يوضح تطور أعداد المدرسين بمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر

المرحلة أو الحلقة	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٧/٢٠١٦
ابتدائي	٣٩٠٧٤٩	٤١٢٣٦١	٤٢٠٨٤٠
إعدادي	٢٤٠٣٩٣	٢٥١٢٣٧	٢٥٣٩٢٧
ثانوي عام	١٠٢٢٣٥	١٠٥٦٨٨	١٠٥٧٤٣

يتضح مما سبق أن ثمة زيادة وارتضاع في أعداد المدرسين سواءً بالتعليم الابتدائي أو الإعدادي أو الثانوي العام خلال الفترة المذكورة.

٤-أ- تطور أعداد مديري المدارس والموظفين الإداريين<sup>(١١٤)</sup> :

جدول (٢٧) يوضح تطور أعداد مديري المدارس والموظفين في مصر

المرحلة أو الحلقة	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٧/٢٠١٦	
	مديرون	موظفون	مديرون	موظفون	مديرون	موظفون
ابتدائي	٢٢٢١٥	١١٨٥١٠	١٩٥٦٨	١١٩٤٩٢	١٦٥٩٥	١١٨٨١٥
إعدادي	١٧٥٥١	٧١١٥٨	١٧٢٢٦	٧١٦٦١	١٥٣٠٩	٧٠٠٨٧
ثانوي عام	٤٨٩٢	٢٢٨٠٥	٤٧١٣	٢٢٨٧١	٤٢٥٢	٢٢٥٣٣

يتضح من الجدول السابق أن ثمة انخفاض وتراجع في أعداد المديرين بشكل واضح خلال السنوات المذكورة ، وأن ثمة تذبذب في أعداد الموظفين والإداريين خلال هذه الفترة.

كما زاد حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي من ٤٠.٣ مليار جنيه في ٢٠١٣ ليصل إلى ٧٢.٤ مليار جنيه في ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ٨١ مليار جنيه في ٢٠١٧/٢٠١٦. وزاد حجم الإنفاق الحكومي على التعليم ككل من ٨٠.٨ مليار جنيه في ٢٠١٤/١٣ إلى ١٠٦.٥ مليار جنيه في ٢٠١٧/٢٠١٦ .

وفي مجال الإتاحة أيضاً أكدت عديد من الدراسات عدم وجود تمييز واضح فيما يتعلق بالنوع سواءً كان التلاميذ ذكورا أو إناثا ، أو سواءً كانت المناطق الحضرية أو الريفية ، حيث تتقارب النسب بشكل واضح ، وإن كان هناك نسبة تمايز فهي ضئيلة للغاية ، بل إن الفجوة بين الجنسين في معدل القيد الصافي والإجمالي وغيرها تكاد تنعدم ، كما تكاد تتلاشى الفجوة بين الريف والحضر في معظم أبعاد الإتاحة في التعليم الابتدائي والإعدادي ، وإن كانت تميل قليلا لصالح الحضر في التعليم الثانوي<sup>(١١٥)</sup> .

كل هذه مؤشرات وإحصاءات تبين حجم الجهود الذي بذل في مجال إتاحة التعليم قبل الجامعي ، وإن كانت هذه المؤشرات والإحصاءات لا تعبر عن جودة حقيقية كما سيتضح فيما بعد .

ب- في مجال الجودة الكيفية "النوعية" :

قامت مصر بجهود ومبادرات وزارية ومؤسسية عديدة لتحقيق جودة التعليم قبل الجامعي ، من أهم هذه الجهود ما يلي :

ب-١- المعايير القومية للتعليم فى مصر ٢٠٠٣ :

حيث بدأ مفهوم جودة التعليم فى الوضوح مع بداية برنامج تحسين التعليم مع بداية الألفية الجديدة، معتمدا على ركيزة أساسية للجودة التعليمية، وهى إعلان المعايير القومية للتعليم من خلال عدة وثائق لهذه المعايير مثل وثيقة معايير المدرسة الفعالة، وثيقة معايير الإدارة المتميزة وغيرها<sup>(١١٦)</sup>. وكان الهدف من هذه المعايير تحسين الأداء على كافة المستويات، ومن ثم تحقيق جودة العملية التعليمية.

ب-٢- الإصلاح المتمركز على المدرسة ٢٠٠٤ :

وذلك انطلاقا من المعايير القومية للتعليم، والتحول من التركيز على مبدأ المدخلات إلى التوجه نحو الإصلاح المتمركز على المدرسة، واعتبار المدرسة وحدة للفعل والتغيير من خلال مجالات المدرسة الفعالة، وفى إطار ذلك اتخذت الوزارة خطوات عملية نحو تحقيق هذا الهدف منها تطبيق استراتيجية التعلم النشط، تجربة التقييم الشامل، التوجه نحو اللامركزية والإدارة الذاتية، تفعيل المشاركة المجتمعية<sup>(١١٧)</sup>.

ب-٣- إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ٢٠٠٧ :

حيث صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء هذه الهيئة والقرار الجمهورى رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧ باللائحة التنفيذية للهيئة، وتسعى الهيئة لضمان جودة التعليم وتحقيق التميز والتنافسية لمخرجات مؤسساته المختلفة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى<sup>(١١٨)</sup>. وتم إعداد وثيقة المعايير للتعليم قبل الجامعى، ووثيقة خاصة بالمستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعى.

ومن أهم مهام الهيئة ترسيخ ونشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد المدرسى، بناء نظم وآليات ضمان الجودة تركز على المستويات المعيارية، تقديم الدعم الفنى المتواصل للمدارس فى مجال الجودة والاعتماد، وتنمية كوادر متخصصة ذات مهارات عالية قادرة على القيام بإجراءات التقييم باستخدام المعايير<sup>(١١٩)</sup>.

والغريب فى الأمر أن الهيئة قد غيرت عدد المعايير أكثر من أربع مرات، لضعف قدرة المدارس المصرية على تحقيق الجودة، فى حين أن المفترض هو تكاتف المسئولين عن التعليم بمصر لبحث احتياجات ومتطلبات تحقيق الجودة ورفع مستوى الأداء داخل المدرسة المصرية لتحقيقها<sup>(١٢٠)</sup>.

ب-٤- الأكاديمية المهنية للمعلمين ٢٠٠٧ :

أنشئت الأكاديمية وفقاً للقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧، حيث نصت المادة (٧٥) على أن تنشأ الأكاديمية المهنية للمعلمين، تتولى منح شهادة الصلاحية لشغل وظائف التعليم فى إطار معايير الجودة<sup>(١٢١)</sup>. ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم

١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ بتنظيم الأكاديمية وتحديد اختصاصاتها وأهدافها والتي ترتبط بشكل واضح بتحقيق جودة التعليم<sup>(١٢٣)</sup>.

ب-٥- التوجه نحو اللامركزية في إدارة التعليم :

سواءً من خلال الإصلاح المتمركز على المدرسة، أو وثيقة المعايير القومية للإدارة المتميزة، أو مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، أو القرار الوزاري رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٢، والذي أعطى المدرسة الثانوية العامة مجموعة من الصلاحيات التي توفر قدرًا من الاستقلال خاصة في المادتين ١٠، ١١ بشأن تنظيم اليوم المدرسي، أو تعديل خطة التدريس الخاصة بالمعلم، وكذلك المادة ١٣ من القرار<sup>(١٢٣)</sup>.

كما كان من بين البرامج الرئيسية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠، برنامج تطوير البنية المؤسسية لمنظومة نظام التعليم قبل الجامعي في إطار مركزي/لامركزي، والذي يندرج تحته خمسة برامج فرعية<sup>(١٢٤)</sup>.

ب-٦- مشروع القرائية :

تم تدشين المشروع في ٢٠١١، لكن الفكرة بدأت في ٢٠٠٩، ثم طبق المشروع في ٢٠١٢/٢٠١١ في الصف الأول الابتدائي، بعد أن اكتشفت الوزارة أن نحو أكثر من ٥٠٪ من تلاميذ التعليم الأساسي لا يجيدون القراءة والكتابة، وهو بمثابة برنامج علاجي لعلاج ضعف القراءة والكتابة لدى التلاميذ<sup>(١٢٥)</sup>.

ب-٧- إنشاء إدارات للجودة بالمديريات والإدارات التعليمية والمدارس :

حيث صدر القرار الوزاري رقم (١٣٨) في ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء وحدات للجودة بالمديريات والإدارات والمدارس بالمحافظات، وتسمى في المديرية "وحدة قياس الجودة"، وتختص بمتابعة ما يصدر من الهيئة القومية لضمان الجودة فيما يتعلق بمعايير الجودة ومؤشرات الأداء، وعقد محاضرات ولقاءات لزيادة التوعية بمعايير الجودة والآليات المختلفة لاستيفاء المعايير<sup>(١٢٦)</sup>. كما صدر القرار الوزاري رقم (١٣٧) في ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء وحدات للتدريب والجودة بكل مدرسة، تقوم بوضع خطة تنفيذية لتحسين جودة المدرسة وأدائها والتقييم الذاتي<sup>(١٢٧)</sup>. وعلى الرغم من إنشاء هذه الوحدات وعملها فعليًا، إلا أنه لم يتم اعتماد سوى ٤٢٠٠ مدرسة فقط من أكثر من ٤٠ ألف مدرسة، وهي نسبة تمثل نحو ١٠٪ فقط، ومن ثم فهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع الجهود المبذولة<sup>(١٢٨)</sup>.

ب-٨- الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ :

ويتمثل هدفها الأساسي في التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقى خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، من خلال تبنى ثلاث سياسات للإصلاح والتحسين من خلال :

- « إتاحة فرص متكافئة للجميع في سن التعليم "الإتاحة وتكافؤ الفرص".
- « تحسين جودة وفعالية الخدمة التعليمية "محور الجودة".

« تدعيم البنية المؤسسية والتنظيمية "محور إدارة النظام التعليمي". واشتملت الخطة على ٦ برامج رئيسية وعدد من البرامج الفرعية والبرامج المتقاطعة ، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق وتحسين جودة التعليم قبل الجامعي في مصر<sup>(١٢٩)</sup> .

ب-٩- الجودة في الدستور المصري ٢٠١٤ :

استجابة لنداءات وتداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، اختص دستور ٢٠١٤ التعليم باهتمام واضح وربما غير مسبوق في المواد من ١٩ إلى ٢٢ ، علما بأن كل هذه المواد اشتملت وأكدت على أن الهدف هو تحقيق جودة التعليم المصري وفقا لمعايير الجودة العالمية ، وفي سبيل ذلك تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي ، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية<sup>(١٣٠)</sup> .

ب-١٠- المجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي :

تم إنشاء هذا المجلس برئاسة وزير التربية والتعليم كأحد المجالس التخصصية التابعة لرئاسة الجمهورية ، وذلك بالقرار الجمهوري رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٥ ، يختص بالمساهمة في تحديد الخطوط العامة للسياسة التعليمية في كل مراحل التعليم ، وتطوير التعليم بما يحقق الأهداف القومية<sup>(١٣١)</sup> .

ب-١١- استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ :

وقد اشتملت الاستراتيجية على عدة محاور من أهمها التعليم ، حيث تمثلت رؤية الاستراتيجية في التعليم في أن يكون التعليم بجودة عالية متاحا للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفاء وعادل ، يسهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن يعتز برأيه ومستنير ومبدع ، كما تمثل الهدف الأول في تعليم عالي الجودة متاحا للجميع دون تمييز ، مركّز على المتعلم الممكن تكنولوجيا وجودة الحياة المدرسية. وتمثلت بعض مؤشرات قياس أهداف التعليم في أن تكون مصر من أفضل ٣٠ دولة في العالم في مؤشر جودة التعليم الأساسي ، وأن تكون مصر من أفضل ٤٠ دولة في العالم في مؤشر جودة النظام التعليمي ، ومن أفضل خمس دول في مؤشر التعليم بأفريقيا ، ومن أفضل ٢٠ دولة في مؤشر إتاحة التعليم الأساسي ، وأن تكون مصر من أفضل خمس دول في اختبارات الكفاءة للغة العربية بنهاية ٢٠٣٠ ، ومن أفضل عشر دول في مؤشر اختبار Timss ، ومن أفضل ١٥ دولة في مؤشرات Pisa ، والتوسع في أعداد مدارس Stem ، وتطبيق التعليم الذكي في كل مدارس مصر<sup>(١٣٢)</sup> .

ب-١٢- إعلان وزير التعليم لعناصر إصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٧ :

حيث أعلن وزير التعليم في ٢٠١٧ عن عشرة محاور أو عناصر لإصلاح هذه المنظومة ، من أهمها<sup>(١٣٣)</sup> :

« اعتبار الصف السادس الابتدائي سنة نقل عادية.

« إعداد برنامج متخصص لتدريب المعلمين.

- ◀ إدراج كتاب القيم والأخلاق والمواطنة فى السنوات الثلاثة الأولى .  
 ◀ تطبيق الثانوية العامة التراكمية من العام الدراسى ٢٠١٩ .  
 ◀ إلغاء التعريب فى مدارس اللغات .  
 ◀ اعتبار امتحان الميدتيرم لصفوف النقل امتحانات دورية بدون احتساب الدرجات .

ومن ثم أصبحت جودة التعليم أحد المبادئ والأبعاد الرئيسية فى الخطاب الرسمى عن التعليم مع بدايات الألفية الجديدة وحتى اليوم ، وسعت كل الجهات الرسمية للحديث عن ضرورة تطبيق معايير الجودة فى التعليم لتحسين قدرته التنافسية ، ورغم كل هذه الجهود والمبادرات الرسمية ، إلا أنه لازال هناك تدنى واضح فى جودة التعليم قبل الجامعى بمصر ، كما سيتضح فيما بعد من خلال تشخيص وتحليل وضعية جودة التعليم قبل الجامعى بمصر فى إطار السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى .

**الخطوة الرابعة : تشخيص وتحليل وضعية جودة التعليم قبل الجامعى بمصر فى إطار السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى :**

وسيتم التشخيص من خلال الوثائق والتقارير الرسمية والدراسات ذات العلاقة ، ثم تفسير وتحليل واقع الجودة فى إطار السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى ، وبيان أهم العوامل المسؤولة عن ذلك الواقع وانعكاساتها على الجودة ، سواء فى محور الجودة الكمية "الإتاحة" أو الجودة الكيفية والنوعية ، كما يلى :

**بعض أبعاد ومؤشرات الجودة الكمية "الإتاحة" بمصر :**

- ١- أ- القيد الإجمالى والصارفى "الاستيعاب" بالتعليم قبل الجامعى :  
 تفيد الإحصاءات الرسمية بما يلى <sup>(١٣٤)</sup> :  
 ◀ نسبة الاستيعاب أو القيد الإجمالى للتعليم قبل الجامعى ككل بلغت ١٠٥.٣ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، كما بلغت نسبة القيد الصافى ٩٢.٦ .  
 ◀ نسبة القيد الإجمالى فى الابتدائية بلغت ٩٧.٨ ، ونسبة القيد الصافى بلغت ٩٢.٤ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ .  
 ◀ نسبة القيد الإجمالى فى الإعدادية بلغت ٩٤.٦ ، أما نسبة القيد الصافى فبلغت ٨٢.٥ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ .  
 ◀ نسبة القيد الإجمالى فى الثانوية العامة بلغت ٣٣.٦ ، فى حين بلغت نسبة القيد الصافى ٣٠.٤ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ .

وذكرت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ أن معدل الاستيعاب الإجمالى بلغ ٩٦.٨ فى ٢٠١٠ ، لكنه تراجع إلى ٩٢.٢ فى ٢٠١١ ثم تراجع أيضا إلى ٨٩.٧ فى ٢٠١٢ ، كما تراجع معدل الاستيعاب الصافى خلال نفس السنوات من ٨٦.٤ إلى ٨٢ ثم إلى ٧٧.٨ ، وبلغ معدل الالتحاق الصافى فى الإعدادية ٨٣.٧ ، ونسبة الالتحاق الإجمالى ٩٣.٤ ، ونسبة الأطفال خارج المدرسة الإعدادية بلغت ٦.٦٪ .

الجدير بالذكر أن معدل القيد الإجمالى والوصافى رغم انخفاضه أو تراجعته فى ٢٠١١/٢٠١٢ ، إلا أنه بدأ يزداد بوضوح فى السنوات التالية ، ففى التعليم الابتدائى كانت نسبة القيد الإجمالى ٩٢.٢ فى ٢٠١١/٢٠١٢ ، وتراجعت إلى ٨٩.٨% فى ٢٠١٢/٢٠١٣ ، لكنها ارتفعت إلى ٩١.٥ فى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ثم زادت إلى ٩٧.٨ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وحدث نفس الشئ فى القيد الصافى<sup>(١٣٥)</sup> . ويمكن تحليل الوضعية السابقة فى ضوء الإطار الثقافى العام للمجتمع المصرى كما يلى :

◀◀ ربما يعود السبب فى تراجع معدل القيد الإجمالى والوصافى فى ٢٠١١/٢٠١٢ ، إلى الأحداث التى حدثت بمصر عقب ثورة ٢٥ يناير ، وما تبعها من اضطرابات أمنية وفوضى وتقلبات سياسية ، وربما خوف أولياء الأمور من إرسال أبنائهم إلى المدارس ، ولاسيما فى المناطق النائية والعشوائية والأقل أمنا .

◀◀ يلاحظ أن ثمة تعارض وتناقض - فى بعض الأحيان - فى الإحصاءات والأرقام، فبينما ذكرت التقارير الدولية أن معدل القيد الصافى فى الابتدائية بلغ ٩٨% فى ٢٠١٦/٢٠١٧ وكذلك ٢٠١٧/١٧ وفقا لتقرير التنافسية العالمية، ذكرت وزارة التربية والتعليم ان معدل القيد الصافى فى الابتدائية بلغ ٩٢.٤ فقط ، وفى معدل الاستيعاب أو القيد بالمرحلة الثانوية الدنيا (الإعدادية) ، ذكر التقرير أنها ٨٥% فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ٨٤% فى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، فى حين ذكرت الوزارة أنها ٩٤.٦% فى حين ذكرت الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ أن ١٠% ممن تتراوح أعمارهم من ٦ - ١٨ سنة لم يذهبوا إلى المدارس أصلا ، وأن ٨٠% منهم إناث ، وأن نسبة الاستيعاب فى التعليم الأساسى بلغت ٩٠%<sup>(١٣٧)</sup> . وبالتأكيد هذا التناقض فى الإحصاءات يؤثر سلبا على القرارات والسياسات التى تتخذ بشأن العملية التعليمية بوجه عام ، والأبنية المدرسية بوجه خاص .

◀◀ رغم ارتفاع معدلات الالتحاق ، لكن لازالت توجد نسبة ليست هينة لم تلتحق بالصف الأول الابتدائى فى حدود ٥% ، والتى قد ترجع إلى عدم قدرة النظام للوصول لجميع الأطفال فى سن ٦ سنوات ، وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم ، وعمالة الأطفال لزيادة دخل الأسرة ، أو عدم توافر عوامل الأمان كما كان فى الفترة التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، إضافة إلى عدم وجود إحساس بأهمية التعليم وقيمته ، ووجود بعض العادات والتقاليد التى تحد من الالتحاق بالتعليم أو لا تشجع عليه خصوصا بين الإناث<sup>(١٣٧)</sup> .

◀◀ بالتأكيد ارتفاع معدلات القيد الإجمالى والوصافى أمر محمود ، لكن هذا الارتفاع لا يصاحبه زيادة مماثلة وحقيقية فى عدد الأبنية التعليمية ، أو زيادة حقيقية وليست اسمية فى المخصصات المالية للتعليم ، ومن ثم ينعكس

هذا سلباً على جودة العملية التعليمية ، ويجعل الاهتمام - وهذا هو الواقع - منصبا على الكم أكثر من الكيف والتنوعية.

◀ يمكن أن تعزى الزيادة في معدلات القيد الإجمالى والصافى بالتعليم قبل الجامعى إلى الزيادة السكانية الواضحة وارتفاع معدل النمو السكانى فى مصر من ٢٠٠٤ خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٦ خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ ، فقد زاد عدد سكان مصر من ٥٩.٢ مليون فى ١٩٩٦ إلى ٧٢.٦ مليون فى ٢٠٠٦ ، ثم ٩٤.٨ مليون فى ٢٠١٧ ، إضافة إلى نحو ٩.٤ مليون فى الخارج فى ٢٠١٧ ، بزيادة قدرها ٢٢ مليون فى السنوات العشر الأخيرة<sup>(١٣٨)</sup>.

وبالتأكيد هذه الزيادة السكانية وما يلحق بها من زيادة الطلب والإقبال على التعليم ، أدى إلى تدفق المتعلمين على المؤسسة التعليمية عاما بعد عام ، وهذا فى ظاهره أمر إيجابى ، لكنه فى باطنه يحمل مشكلات وتحديات عديدة ، حيث نقص المبانى المدرسية وعدم كفايتها ، تعدد الفترات ، ارتفاع كثافات الفصول ، قلة الأجهزة والأدوات المدرسية ، مما يترتب عليه ضعف مستوى العملية التعليمية ، وضعف ثقة الأسرة فى المدرسة وما تقدمه من تعليم لأبنائها.

أ-٢- معدل التسرب والرسوب :

توضيح الدراسات والتقارير الرسمية أنه فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ تسرب ٤٦١٣٥ تلميذا من المرحلة الابتدائية ، وزادوا إلى ٥٣٢٣٨ فى ٢٠١٥/٢٠١٦ ، وأن ٣٩٪ منهمم الإناث ، ٦١٪ من الذكور. وبصورة عامة بلغت نسبة من التحقوا وتسربوا من السكان فى مراحل التعليم المختلفة ٤.٢٪ مقابل ٨٥.٤ التحقوا ولم يتسربوا ، ١٠.٤٪ لم يلتحقوا على الإطلاق ، وهذا انعكس بدوره على نصيب الفرد من سنوات التعليم فى مصر الذى بلغ ٧.٢ سنة<sup>(١٣٩)</sup>.

وفى الإعدادية بلغت جملة المستجدين ٤٢٢٥٨٦٢ فى ٢٠١٤/٢٠١٥ وبلغ عدد المتسربين منهم ١٧٣٠٨٥ ، وكانوا ١٣٠٥٦٤ فى ٢٠١٣/٢٠١٤ ، أى أن نسبة التسرب زادت بنحو ما يقرب من ٢٥٪ خلال عام دراسى واحد.

وذكرت الخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ أن معدل التسرب فى الإعدادية وصل إلى ٦٪ ، وأن عدد التلاميذ المنقطعين عن التعليم الابتدائى بلغ ٩٦٤٤٠ فى ٢٠١٣/٢٠١٤ منهم ٤٣٨٠١ من الذكور بنسبة ٦٣٪ ، ٢٥٦٣٩ من الإناث بنسبة ٢٧٪<sup>(١٤٠)</sup>.

ووفقاً للتقرير النهائى لمسح النشء والشباب فى مصر الذى أجراه مجلس السكان الدولى بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، تبين أن معدل الرسوب فى التعليم يصل إلى ٢٣.٤٪ فى فئة التلاميذ الذين ينتمون إلى الأسر الأشد فقرا ، ٩.٢٪ بين فئة الثروة الأعلى<sup>(١٤١)</sup> ، وأن معدل البقاء لإعادة الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغ ٩.٤٪ فى



المدارس الحكومية، ٠.٦% في المدارس الخاصة، ٧% في الحضرة، ٩.٩% في الريف ويمتوسط عام نحو ٦.٧%<sup>(١٤٢)</sup>.

ويرتبط بمعدل الرسوب والتسرب معدل آخر وهو معدل الانتقال أو الترفيع، فقد بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى للعام ٢٠١٣/١٢ إلى الحلقة الثانية من التعليم الأساسي للعام ٢٠١٤/١٣ نحو ٩١.١% في المدارس الحكومية، ٧٦.٤% في المدارس الخاصة، ٩٣.٣% في مدارس الحضرة، ٨٧.٢% في مدارس الريف، وزاد معدل الانتقال في عام ٢٠١٧/١٦ ليصل إلى ٩٥.٢٦% في المتوسط في ٢٠١٧/٢٠١٦، وبلغ معدل الانتقال من الإعدادية إلى الثانوية بوجه عام ٨١.٠٧% في ٢٠١٧/١٦، وبلغ معدل الانتقال من الإعدادية إلى الثانوية العامة ٣٨.٤% في ٢٠١٧/٢٠١٦<sup>(١٤٣)</sup>.

ويمكن تحليل وتفسير الإحصاءات والنتائج السابقة كما يلي :

◀ تشير المؤشرات والأرقام السابقة إلى أن نسبة الفاقد بالتعليم الأساسي مرتفعة إلى حد ما، ويقف وراء هذا أسباب عديدة ومتنوعة منها تعدد مرات الرسوب، صعوبة المناهج الدراسية وكثرة الحشو الزائد فيها بلا داع، عدم قدرة المعلم على توصيل المعلومة للطلاب بشكل فعال، عدم اقتناع نسبة كبيرة من التلاميذ بالتعليم، عدم الرغبة في الاستمرار في التعليم، رغبة الأسرة في زيادة دخلها، ارتفاع كثافات الفصول، زيادة معدلات الفقر<sup>(١٤٤)</sup>.

◀ زيادة نسبة التسرب والرسوب بين الذكور أعلى من الإناث، والسبب في ذلك رغبة بعض الأسر في عدم استكمال أبنائها للتعليم، للعملى بعض الحرف أو في الزراعة أو غيرها، حيث جاء في بيان أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمى لحقوق الطفل أن نسبة الأطفال العاملين في مصر بلغت ما يقرب من ١٠%، منهم ٨٨.٩% ذكور، والباقي إناث، وأن معظم عمالة الأطفال تتركز في الريف، وأن ٤٠% من الأطفال العاملين لم يلتحقوا بالتعليم، بسبب ارتفاع نفقات التعليم، وعدم كفاية دخل الأسرة لتحمل نفقاته.

◀ كما يعود التسرب إلى انتشار الثقافة السائدة في بعض القرى والنجوع بأن الفتاة مصيرها الزواج والمنزل، وبالتالي فلا جدوى من تعليمها وذهابها للمدرسة، هذا بالإضافة إلى العديد من الأسباب المتعلقة بالبيئة التعليمية غير الجاذبة للتلاميذ بالمدارس المصرية والتي تساعد على التسرب من التعليم، ومنها ارتفاع كثافة الفصول، سوء معاملة التلاميذ من قبل بعض القائمين على التدريس أو الإدارة المدرسية، إضافة إلى عدم جاذبية المناهج الدراسية وضعف الاهتمام بالأنشطة<sup>(١٤٥)</sup>.

◀ يؤدي الفقر دورا كبيرا في حدوث مشكلة التسرب، حيث قد تعجز بعض الأسر الفقيرة عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية، مما يدفعها إلى سحب أبنائها من التعليم واستخدامهم في العمل للحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها الأساسية<sup>(١٤٦)</sup>.

يؤكد ما سبق أن معدلات الرسوب التسرب والبقاء لإعادة تزداد في المدارس الحكومية عن الخاصة، وفي المناطق الريفية والعشوائية عن الحضرية، وقد رصدت مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك ارتفاع نسبة الفقراء من ١٩.٦ في مسح ٢٠٠٥/٢٠٠٤، إلى ٢١.٦ في مسح ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ثم إلى ٢٥.١ في مسح ٢٠١١/٢٠١٠، ثم ٢٦.٣ في مسح ٢٠١٣/٢٠١٢، وأخيرا وصلت إلى ٢٧.٨ في مسح ٢٠١٦/٢٠١٥<sup>(١٤٧)</sup>.

كما تشير نشرة الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة الفقر في المناطق الريفية وصلت إلى ٣٨.٥% في المتوسط (ريف الوجه البحري ١٩.٧%، ريف الوجه القبلي ٥٦.٧%)، وبلغت نسبة الفقر في المناطق الحضرية في المتوسط ١٨% (حضر الوجه البحري ٩.٧%، حضر الوجه القبلي ٢٧.٤%)<sup>(١٤٨)</sup>.

كما أن ظاهرة التسرب من التعليم قبل الجامعي تعمق مشكلة الأمية في مصر، وهي أحد المشكلات التي تمثل نتيجة لمخرجات التعليم قبل الجامعي الذي لم تستطع سياساته التنموية والتعليمية من القضاء على هذه المشكلة، نظرا لخطورتها الاقتصادية خاصة الأمية في محيط النساء. فقد بلغت نسبة الأمية في مصر في ٢٠١٢/٢٠١١ ما يقرب من ١٥ مليون ونسبة تقترب من ٢٥% في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، وبلغت نحو ٨ مليون ونسبة ١٧% في الفئة العمرية ١٥ - ٤٥ سنة، كما ارتفعت نسبة الأمية في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر بين الإناث حيث بلغت ٣١% في حين كانت في الذكور ١٦%، وفي الفئة العمرية ١٥ - ٤٥ سنة، كانت نسبة الأمية في الإناث ٢٢% وفي الذكور ١٢%<sup>(١٤٩)</sup>.

ارتفاع معدل الانتقال أو الترفيع من المدرسة الابتدائية إلى الإعدادية في المدارس الحكومية عن المدارس الخاصة رغم جودة العملية التعليمية بالمدارس الحكومية عن المدارس الخاصة، ربما يرجع إلى عدم قدرة بعض الأسر على استكمال تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة بسبب زيادة المصاريف والرسوم عاما بعد الآخر، لذلك تضطر بعض الأسر إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الإعدادية الحكومية تحت وطأة الغلاء والفقر وارتفاع الأسعار والدروس الخصوصية والظروف الاقتصادية الصعبة.

### ٣- كثافة الفصل :

من خلال الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم تتضح معالم كثافة الفصل من خلال الجدول التالي<sup>(١٥٠)</sup> :

جدول (٢٨) يوضح معدلات كثافة الفصل في التعليم قبل الجامعي

المرحلة	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام
حضر	٤٦	٤٢.٥٧	٤٠.١١
ريف	٤٦.٥٥	٤٣.٣٦	٣٨.٩
حكومي	٤٨.٣	٤٤.٣٧	٤١.٥٧
خاص	٣٣.٤٦	٣٠.٥١	٣٠.٧٧
إجمالي	٤٦.٣٣	٤٢.٩٩	٣٩.٧٤

علمًا بأن إجمالي كثافة الفصل في الابتدائية في ٢٠١٤/٢٠١٥ بلغ ٤٤.٢ زادت في ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٤٥.٤ ثم إلى ٤٦.٣٣ في ٢٠١٦/٢٠١٧، وفي الإعدادية كانت ٤١.٩ في ٢٠١٤/٢٠١٥ زادت إلى ٤٢.٤٤ في ٢٠١٥/٢٠١٦، ثم زادت إلى ٤٢.٩١ في ٢٠١٦/٢٠١٧، وفي الثانوية العامة كانت الكثافة ٣٩.٣ في ٢٠١٤/٢٠١٥ زادت إلى ٣٩.٦ في ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم ٣٩.٧٤ في ٢٠١٦/٢٠١٧.

وذكرت الخطة الاستراتيجية للتعليم أن المتوسط العام لكثافة الفصول في مصر ٤٣ تلميذ/فصل، في حين كانت الكثافة ٣٨.٣ فقط في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وأن نحو ٢٧٪ من الفصول في الابتدائية تزيد كثافتها عن ٤٧ تلميذ/فصل، ٢٪ تزيد كثافتها عن ٧٠ تلميذ/فصل، وأن ١٥٪ من فصول المدارس الإعدادية تصل الكثافة بها إلى نحو ٥٠ تلميذ/فصل فأكثر، وأن ٣٥٪ من المباني المدرسية ترتفع فيها الكثافة إلى أكثر من ٤١ تلميذ/فصل، وأن ٧.٥٪ من جملة المباني المدرسية تصل الكثافة إلى ٦١ تلميذ/فصل إلى أكثر من ٧٠ تلميذ/فصل<sup>(١٥١)</sup>.

وتزداد كثافة الفصول في المدارس الحكومية عن الخاصة، ففي الابتدائية بلغت كثافة الفصل في ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٤٤.٣ في الحكومية، ٣٢.٣ في الخاصة، كما تزيد كثافة الفصل في المدارس الحضرية عن الريفية، فقد بلغت هذه الكثافة في ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٤٣ في الحضر، ٤٢.٧ في الريف<sup>(١٥٢)</sup>.

يتضح مما سبق أن كثافة الفصل بوجه عام في مصر مرتفعة عن المعدلات العالمية وتقارير المنظمات الدولية وهو ما ينعكس سلبا بالتأكيد على فاعلية العملية التعليمية وجودتها. ويمكن تفسير ذلك كما يلي :

◀ ترجع مشكلة ارتفاع كثافة الفصول في مصر إلى سوء حالة الأبنية التعليمية وضعف المخصصات المالية لها، وعدم مواكبتها للزيادة السكانية المستمرة، والتي ينتج عنها زيادة الإقبال والطلب الاجتماعى على التعليم، حيث تتأثر كثافة الفصول بارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة الكثافة السكانية، لذلك من المفترض أن تكون هناك علاقة وثيقة بين كثافة السكان وكثافة الفصول على مستوى محافظات الجمهورية وعلى مستوى الدولة ككل، لكن الواقع المصرى يشير إلى أن هذه العلاقة غير واضحة، بل أكدت إحدى الدراسات أن هذه العلاقة في حدود ١٤٪ فقط<sup>(١٥٣)</sup>.

◀ ترتفع كثافة الفصول في المدارس الحكومية عن المدارس الخاصة، وهذا ربما يرجع إلى فقر الدولة وعدم استطاعتها بناء مدارس وفصول حكومية جديدة، في الوقت الذى يزداد فيه أعداد المقيدى بمدارس التعليم الأساسى سنويا، مما يؤدى إلى ارتفاع الكثافة عن المعدلات العالمية، بل وعن المعدل القومى أو المحلى والذي يؤكد بأنه ينبغى أن لا تزيد كثافة الفصل عن ٤٠ تلميذ/فصل، كما ترتفع الكثافة بمصر عن المعدلات العالمية والتي تعتبر الكثافة المثلى للفصل تنحصر بين ٢٥، ٣٠ تلميذ/فصل<sup>(١٥٤)</sup>.

◀ ويمكن أن يكون انخفاض كثافة الفصول في المدارس الخاصة أحد عوامل ومقومات جذب التلاميذ لها ، وليس أدل على ذلك من معدلات النمو المتزايدة في مدارس وفصول وأعداد التلاميذ بالتعليم الخاص في مصر عاما بعد الآخر.

◀ اختلال العلاقة بين زيادة أعداد التلاميذ وزيادة أعداد الفصول والمدارس ، وعدم توازنها ، فقد زادت أعداد التلاميذ خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة ٥١% تقريبا ، في حين مثلت الزيادة في أعداد الفصول خلال نفس الفترة ٣٣.٦% فقط ، أي أن الزيادة في أعداد التلاميذ تفوق بكثير الزيادة في أعداد الفصول والمدارس ، ومتوقع للكثافة أن تزيد أكثر مما هي متفاقمة الآن في ظل عدم توازن هذه العلاقة واستمرارها حتى اليوم.

◀ قد يكون انخفاض عدد الأبنية التعليمية ولاسيما الحكومية منها ، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة عاما بعد الآخر بشكل ملفت للنظر ، وبشكل يفوق دخل المواطن ، مما يجعلهم يلجأون إلى المدارس الحكومية مع اليقين بضعف المستوى التعليمي بها ، وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة كثافة الفصول بشكل خطير.

◀ ربما يرجع السبب كذلك إلى سوء توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم في مصر ، حيث إن معظم المخصصات يذهب إلى الأجور والتعويضات والمرتبات وبنسبة تكاد تقترب من ٩٠% ، وذلك على حساب النفقات الاستثمارية وشراء السلع والخدمات ، لذلك يقل تماما المخصص للأبنية التعليمية ، وفي ظل هذا تزداد كثافة الفصول<sup>(١٥٥)</sup>.

◀ هناك اعتراف واضح من قبل المسئولين عن التعليم في مصر بخطورة هذه المشكلة ، حيث اعترف وزير التعليم السابق الهاللي الشربيني في ٢٠١٦ بأن لدينا مشكلة خطيرة في الكثافة بسبب الزيادة السكانية ، وأنها تصل في بعض المدارس في القاهرة القديمة مثلا إلى نحو ١٢٠ - ١٤٠ تلميذ/فصل ، لكن يلاحظ أن الوزير ألقى بالعبء أو اللوم فقط على المشكلة السكانية ، وهي الشماعة التي يعلق عليها أي مسئول في مصر الأخطاء وضعف الأداء والتقصير ، إضافة إلى أن الاعتراف وحده بالمشكلة لا يكفي لحلها ، إذ لابد من اتخاذ إجراءات حاسمة ومحورية ترتبط بإعادة وضع التعليم في سلم الأولويات بالنسبة للدولة ، وما يرتبط بذلك من ضرورة زيادة المخصصات المالية اللازمة للأبنية التعليمية في مصر.

◀ لاشك أن ارتفاع كثافة الفصول - إلى هذا الحد - يؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية من حيث ، ضعف عملية التدريس داخل الفصل ، كثرة المشاحنات بين التلاميذ ، إضاعة معظم وقت المعلم في محاولة السيطرة على الفصل وحفظ النظام والانضباط ، هيمنة أسلوب الحفظ والتلقين ، عدم إتاحة الفرص للإبداع والمشاركة واكتشاف المواهب ، غياب الأنشطة ، انتشار الدروس الخصوصية ، تفاعل المعلم مع التلاميذ ، الحالة النفسية والمعنوية للمعلم ، ضعف القدرة على تنويع أساليب التدريس ولاسيما الحديثة مثل

التعلم النشط والتعاوني والإبداعى لأنها أساليب تحتاج إلى أعداد قليلة من المتعلمين ، ضعف التواصل الفردي بين المعلم والتلاميذ ، ضعف فرص الاستيعاب الفعال وخاصة الفقراء من التلاميذ والذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الدروس الخصوصية الباهظة.

◀ كما أن الكثافة العالية داخل الفصول والمدارس تعتبر عائقاً أساسياً يحول دون تقدم المدارس للإعتماد<sup>(١٥٦)</sup>.

وفى ظل هذه الكثافات المرتفعة والتي ربما ليس لها نظير في معظم دول العالم حتى النامية منها، يصبح الحديث عن الجودة والتميز أمراً صعباً بل وقد يكون مثالياً ، فالجودة ليست مجرد شعارات ترفع ويتم ترديدها وليست مجرد خطط وسياسات حاملة توضع على الورق ، وإنما الجودة إرادة سياسية ومجتمعية تتجه نحو بذل كافة الجهود والسبل المخططة والحقيقية نحو إزالة كافة المعوقات التي تعوق وتحول دون تحقيقها . والدراسة الحالية ترى أنه لا يمكن أن تتحقق الجودة – مهما كانت الجهود المبذولة – إذا استمرت كثافات الفصول على ما هي عليه الآن.

أ-٤- معدل الاستبقاء :

يشير معدل الاستبقاء إلى قدرة النظام التعليمي على استبقاء أكبر عدد من المقيدون به داخله دون تسرب أو تركهم حتى إكمال المرحلة ، وهو يهدف إلى تقييم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي ، ويمثل هذا المعدل الصورة المقابلة للتسرب من داخل المرحلة ، ويعرف بأنه نسبة التلاميذ الذين دخلوا الصف الأول من مرحلة تعليمية معينة في نفس الوقت ووصلت إلى الصف النهائي لتلك المرحلة . ويوضح الجدول (٢٩) ملامح وضعية معدل الاستبقاء في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤<sup>(١٥٧)</sup>.

جدول (٢٩) يوضح معدل الاستبقاء بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي

مدارس الريف	مدارس الحضر	مدارس خاصة	مدارس حكومية	الحالة
٩٢.٦	١٠٦.٧	٩٣.٩	٩٨.٨	معدل الاستبقاء للفوج الملحق بالحلقة الأولى من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والمتخرج عام ٢٠١٣/٢٠١٤

ويمكن تفسير ما سبق على النحو التالي :

◀ ارتفاع معدل الاستبقاء في المدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة ، رغم جودة العملية التعليمية – إلى حد كبير – بالمدارس الخاصة عن الحكومية ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض القدرات المالية للأسر المصرية في ظل زيادة الغلاء وزيادة نسبة الفقر ، مما يدفعها إلى سحب أبنائها من المدارس الخاصة قبل الوصول إلى الصف السادس ، ولاسيما مع زيادة رسوم ومصاريف المدارس الخاصة كل عام دراسي

عن الذى قبله ، وعندما تسحب الأسر أبناءها من هذه المدارس الخاصة ، فبالتركيز تلحقهم بالمدارس الحكومية لاستكمال الدراسة بها ، مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستبقاء فى المدارس الحكومية ، وتناقصه فى الخاصة . فزيادة معدل الاستبقاء فى المدارس الحكومية ليس راجعا فى المقام الأول إلى جودة العملية التعليمية بها ، أو لأنها أماكن جذب للتلاميذ ، بقدر ما قد يكون راجعا إلى تحويل التلاميذ من المدارس الخاصة إلى الحكومية ، إضافة على حالة التساهل المتعارف عليها فى نجاح تلاميذ المدارس الحكومية ولاسيما فى الابتدائية ، حيث نسب النجاح هى الهدف بغض النظر عن المستوى الحقيقى للعملية التعليمية وجودتها .

« زيادة معدل الاستبقاء فى مدارس الحضر عن الريف ، ربما يرجع إلى أن عدداً كبيراً من الأسر المصرية بالريف تضطر تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة وزيادة الفقر وتزايد مصروفات ورسوم ومستلزمات العملية التعليمية إلى سحب أبنائها من التعليم لمساعدة الأسرة فى دخلها حتى تستطيع مجرد الحياة وليس البحث عن تعليم وغيره .

أ-٥- تعدد الفترات الدراسية :

ذكرت التقارير الرسمية أن نسبة توزيع المدارس على الفترات الدراسية كما

يلى <sup>(١٥٨)</sup> :

« مدارس فترة صباحية ٥١.٧٩

« مدارس يوم كامل ٣٩.٥٢

« مدارس فترة مسائية ثانية ٤.٧٢

« مدارس فترتين أو أكثر ٣.٩٦

وبالنسبة لتوزيع التلاميذ على الفترات الدراسية فهى كما يلى :

« مدارس فترة صباحية ٤٩.٠١

« مدارس يوم كامل ٣٦.٤٢

« مدارس فترتين أو أكثر ١١.٠٨

« مدارس فترة مسائية ثانية ٦.٤٩

وذكرت الخطة الاستراتيجية أن عدد المدارس الابتدائية التى تعمل بنظام اليوم الكامل بلغ ٦٥٥٨ مدرسة من ١٧٨٤٧ مدرسة بنسبة ٤٠% تقريبا ، وعدد المدارس الصباحية والتى لا تعمل معها مدارس أخرى ولكن من مراحل مختلفة ٣٤١٥ مدرسة ، وعدد المدارس التى تعمل فترتين (ممتدة) ٩٨٢ مدرسة ، والمدارس التى تعمل فى فترة ثانية ٨٤٢ مدرسة ، ومدارس تعمل فترة ثالثة ٢٩ مدرسة ، كما ذكرت الخطة الاستراتيجية أن نسبة المدارس الإعدادية التى تعمل بنظام اليوم الكامل بلغت ٣٦.٣% فقط <sup>(١٥٩)</sup> .

ويوضح الجدول (٣٠) نظام الفترات الدراسية بالتعليم الثانوى العام خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥<sup>(١٦٠)</sup>.

جدول (٣٠) نظام الفترات الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى مصر

النظام	مدارس	فصول	تلاميذ
نظام اليوم الكامل	١٦٧٢	٢٠٧١٣	٧٩٦٧٦٥
فترة أولى صباحية	١٢٠٠	١٣٨٩٥	٥٥٣٠٧٨
فترة مسائية	١٣٣	١٠٧٨	٣٨٢٦٧
مدارس فترتين	١٠٩	٣٣٣٠	١٤٦٨٥٤

يتضح من الجدول أن المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل فى الثانوية العامة بلغت ١٦٧٢ مدرسة ونسبة ٥٤% تقريبا .

وكنموذج للمقارنة بين توزيع المدارس على الفترات حسب تبعية المدرسة ومكانها فى ٢٠١٣/٢٠١٤ ، يوضح ذلك الجدول التالى<sup>(١٦١)</sup> :

جدول (٣١) يوضح توزيع المدارس الابتدائية على الفترات الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٣

التبعية والمكان	يوم كامل	صباحى	مساءنى	فترتين
حكومية	٣٥	٥٣.٥	٥.٤	٦.٢
خاصة	٦٦.٣	٤٥.٦	٠.٠٦	٠.٠٦
حضر	٤٥.٧	٤٥	٥.٧	٣.٧
ريف	٣٢.٦	٥٦.٥	٤.٣	٦.٦

يتضح من الجدول أن مدارس اليوم الكامل فى المدارس الخاصة أعلى بكثير من الحكومية ، وأن مدارس اليوم الكامل فى الحضر أعلى منها فى الريف وبزيادة واضحة ، وأن مدارس الفترتين واضحة تماما فى المدارس الحكومية والريفية وضيئلة فى الحضر ، وتكاد تتلاشى فى المدارس الخاصة .

وقد رأت إحدى الدراسات أن المباني الدراسية فى مصر والتى تعمل بنظام تعدد الفترات بلغ عددها ٤٢٠٠ مدرسة ، بنسبة ١٧% من عدد المباني المدرسية ، وأن الامر يحتاج إلى بناء ٥٠.٠٠٠ فصل للقضاء على تعدد الفترات حتى عام ٢٠١٧ ، وبتكلفة إجمالية قدرها ١١ مليار جنيه<sup>(١٦٢)</sup> .

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المباني المدرسية فى مصر تمثل مشكلة جادة ، فبعض المدارس ليس لها مبنى خاص بها ، وبعضها غير مشيدة لأغراض تربوية أو تعليمية ، ووجود فراغات بالكثير من المدارس غير مستغلة لأغراض تعليمية ، بل يتم استغلالها فى النواحي الإدارية ، والعديد من المدارس لا يوجد بها أماكن مناسبة لممارسة الأنشطة ، بعد أن تم تحويل الكثير منها إلى فصول دراسية والبناء فى الأبنية والملاعب ، وعدم التوازن بين الزيادة السكانية والمباني المدرسية<sup>(١٦٣)</sup> .

ويمكن تحليل الوضع السابق وتفسيره فى ضوء السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى كما يلى  
 ◀ قصور التمويل وتدنى نسبة الإنفاق على التعليم فى مصر سواءً بالنسبة للموازنة العامة أو للنتائج المحلى الإجمالى ، بل وذهب معظم التمويل إلى النفقات الجارية حيث الأجور والتعويضات على حساب الاستثمارات وشراء

السلع والخدمات ومستلزمات العملية التعليمية ، حيث وصلت نسبة الأجور والتعويضات إلى ٩٣.١% من الإنفاق العام على التعليم في ٢٠١٦/٢٠١٧ ، بينما كانت نسبة شراء السلع والخدمات ٤.١% فقط ، والاستثمارات ٢.٦% ، وإن كانت الأجور تناقصت في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٨٩% ، فلازالت أيضا نسبة عالية ، ونسب شراء السلع والخدمات والاستثمارات متدنية<sup>(١٦٤)</sup> . ولنا أن نتخيل هذه النسبة الضئيلة للاستثمارات والتي لا تزيد عن ٥% في أحسن الأحوال ، كيف تفي بالتوسع في البنية التحتية من أبنية وتجهيزات ومستلزمات وعمليات صيانة وشراء أراضي جديدة وإحلال وتجديد ، فما هو مدرج لبند الاستثمارات لا يفي وغير مناسب كما وكيفا ، وينعكس هذا بالتأكيد سلبا على نقص الأبنية المدرسية ، طول وقت عمليات الصيانة والإحلال والتجديد ، تكس الفصول ، نقص التجهيزات والمستلزمات وتدهور جالتها ، وبالتأكيد يصعب في ظل هذا إتاحة تعليم عالي الجودة كما وكيفا .

◀▶ الزيادة المطردة في أعداد المقيدين بمراحل التعليم المختلفة كأحد انعكاسات الزيادة السكانية ، لا توازيها زيادة مماثلة في أعداد المدارس والفصول ، ولا زيادة مماثلة في تمويل التعليم ومخصصاته ولاسيما في الإنفاق والاستثمارات ، وبالتأكيد كل ذلك ينعكس سلبا ، حيث تزداد المدارس التي تعمل بنظام الفترات الدراسية وتقل مدارس اليوم الكامل ، حيث مثلت المدارس الابتدائية التي تعمل بنظام اليوم الكامل نحو ٣٧.٩% فقط ، ولا يزال هناك ما يقرب من ٦% من المدارس تعمل بنظام الفترتين ، وهذا النظام يعاني من العديد من المشكلات منها تقليص زمن الحصة الدراسية ، عدم وجود وقت كاف لممارسة الأنشطة ، ضعف فرص التفاعل بين المعلم والتلاميذ ، والضغط على مرافق المدارس<sup>(١٦٥)</sup> .

◀▶ تزداد نسبة مدارس الفترتين في الريف وتقل في الحضر ، إذ يضم الريف نحو ٧١.٣% من عدد المدارس الابتدائية التي تعمل فترتين أو أكثر ، وتضم هذه المدارس ٦٤.٥% من أعداد الفصول ، ٦١.٩% من التلاميذ ، في حين تبلغ مدارس الفترتين في الحضر ٢٨.٧% فقط ، ولعل هذا لازال - للأسف - يجسد التفاوت بين الحضر والريف في مستوى ونوع الخدمة التعليمية المقدمة ، ويؤكد أن الريف في أمس الحاجة إلى تخفيف الأحمال والضغط الواقعة على مدارس ، حتى تتحقق العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم المصري .

◀▶ كما يظهر التفاوت وضعف العدالة وتكافؤ الفرص أيضا بين المدارس الحكومية والخاصة في هذا الأمر ، فغالبية مدارس الفترتين أو كلها مدارس حكومية ، فنسبة المدارس الخاصة ذات الفترتين أقل من ١% فقط ، في حين أن أكثر من ثلثي المدارس الخاصة تعمل بنظام اليوم الكامل ، وحتى التي لا تعمل منها بنظام اليوم الكامل ، فتعمل بنظام الفترة الصباحية الواحدة ، مما يؤكد الفجوة والتفاوت بين التعليم الحكومي والخاص في هذا المجال ،



ويؤكد ضرورة الارتقاء بالتعليم الحكومي وزيادة مخصصاته المالية لبناء مدارس وفصول جديدة تخفف من وطأة تعدد الفترات.

« غالبية المجتمع السكانى فى مصر يعيش على نحو ٧٪ تقريباً من مساحة مصر، ويتركز فى شريط ضيق على مجرى النيل بطول البلاد، وهذا التوزيع السكانى يجعل من الصعوبة توفير أراضى للبناء بوجه عام، ولبناء المدارس بوجه خاص، ولاسيما فى المحافظات القريبة من النيل، حيث الأراضى الزراعية والكثافة السكانية العالية، مما يؤدى إلى عجز عدد المدرس والفصول، ومن ثم ارتفاع الكثافة لدرجة مخيفة، وانتشار مدارس الفترتين، هذا بالإضافة إلى اختفاء الملاعب والصالات ومساحات وحجرات الأنشطة، وهذا لم ينتقص فقط من الوظيفة التربوية للمدرسة، ولكنه - أيضاً - قضى على جاذبيتها لقطاع كبير من التلاميذ<sup>(١٦٦)</sup>.

**بعض أبعاد ومؤشرات الجودة النوعية "الكيفية" بمصر:**

على الرغم مما قد تعكسه طبيعة الأرقام والإحصاءات والمؤشرات الكمية من حيث تطور واهتمام من قبل الدولة على المستوى الكمى، إلا أن الواقع الفعلى يكشف أن هناك فجوة واضحة بين المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية والجانب الكيفى، كما يكشف عن مدى هشاشة ذلك الاهتمام الكمى الظاهرى فى بعض الأحيان، وهو ما يظهر فى أمور عديدة منها :

« انخفاض التقدير المجتمعى لقيمة التعليم.

« المدارس الخاوية من طلابها.

« حجم الإنفاق الأسرى الضخم على الدروس الخصوصية.

« ضعف الرضا عن جودة التعليم.

« تدنى ترتيب مصر فى مؤشرات جودة التعليم بتقارير المنظمات الدولية.

« وغيرها من الملامح التى ستبدو من خلال استعراض الجانب النوعى الكيفى للجودة، وتحليله فى ضوء السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى.

**ب-١- نصيب المدرس من التلاميذ ( معدل تلميذ/مدرس) :**

يعد هذا المؤشر أحد أهم مؤشرات قياس جودة التعليم والتنمية فى العالم، لما يكشف عنه من مدى وجود توازن بين أعداد التلاميذ وأعداد المدرسين، بحيث لا يحمل المدرس أكثر من طاقته<sup>(١٦٧)</sup>.

ويوضح الجدول (٣٢) هذا المعدل أو نصيب المدرس من التلاميذ فى مصر<sup>(١٦٨)</sup> :

المرحلة	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦
ابتدائى	٢٥.١٠	٢٤.٩٠	٢٥.٤	٢٦.٣٢
إعدادى	١٧.٩٠	١٨.٠	١٨.٣	١٨.٦١
ثانوى عام	١٤.٠٤	١٤.٥٠	١٤.٨	١٥.٥٢

يتضح أن ثمة تزايد في نصيب المدرس من التلاميذ عاماً بعد الآخر، وأن متوسط نصيب المدرس من التلاميذ بلغ ٢٠.١٥ في ٢٠١٦/٢٠١٧ وذكرت الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ أن نصيب المدرس من التلاميذ في ٢٠١٣/١٢ كان ٢٣ في الابتدائية، ١٧ في الإعدادية، ١٢ في الثانوى العام وفي المتوسط العام ككل للتعليم قبل الجامعى ١٨، مما يؤكد أن نصيب المدرس من التلاميذ يزداد بدلاً من أن ينخفض.

ويلاحظ أن نصيب المدرس من التلاميذ يزيد في مدارس الريف عن الحضر، ففي ٢٠١٣/٢٠١٤ كان نصيب المدرس ٢٦.٤ في الريف مقابل ٢٣.٧ للحضر، وكان متساوياً في المدارس الحكومية والخاصة بمعدل ٢٥.١<sup>(١٦٩)</sup>.

وفي ٢٠١٦/٢٠١٧ كان نصيب المدرس ٢٦.٨٧ في الريف، ١٧.٤٢ في الحضر في الابتدائية، وفي الإعدادية ١٩.٧٦ للريف، ١٨.٧٧ للحضر وفي الثانوية العامة ١٥.٢ للريف، ١٤.٠٦ للحضر. وفي حين ذكرت تقارير الوزارة أن هذا المعدل في ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغ ٢٠.١٥ ذكرت التقارير الدولية أنه ٢٣ في حين أنه في السعودية ١١، قطر ١١ ماليزيا ١١، لبنان ١٢، موريسوش ١٩، إسرائيل ١٣، اليابان ١٧.

ويمكن تفسير وتحليل وضعية هذا المؤشر على النحو التالي :

◀ الحالة الاقتصادية للمجتمع المصرى والضغوط الكبيرة على الموازنة العامة للدولة، ولاسيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما أعقبها من اضطرابات أمنية وسياسية واقتصادية، وزيادة نسبة العجز في الموازنة العامة ونسب التضخم والدين المحلى والخارجى، مما أدى إلى انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم رغم الزيادة الظاهرية الإسمية في حجم الموازنة، وهو ما يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على تخصيص موارد مالية كافية لتعيين مدرسين جدد، بما يسهم في تقديم خدمة تعليمية متميزة.

◀ زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم كأحد انعكاسات الزيادة السكانية في مصر، أدى إلى زيادة أعداد التلاميذ بشكل واضح، إضافة إلى أن معدلات الزيادة في أعداد التلاميذ لا تصاحبها زيادة مماثلة في أعداد المعلمين، ولا في أعداد المدارس والفصول، ولا في المخصصات المالية الحقيقية، مما يؤدي إلى تكديس الفصول وزيادة كثافتها من جهة، وزيادة نصيب المعلم من التلاميذ من جهة أخرى.

◀ خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٦/٢٠١٥ زادت أعداد التلاميذ بمعدل ٥٠.٨% ومعدل ٣.٤% سنوياً، في حين زادت أعداد المدرسين بنحو ٣١.٩% ومعدل ٢.١% فقط، مما يؤشر على وجود فجوة واضحة بينهما تتطلب التدخل التخطيطى لحلها<sup>(١٧٠)</sup>.

◀ يقترن هذا أيضاً بسوء توزيع المعلمين سواءً بين المحافظات وبعضها، أو بين الإدارات التعليمية داخل كل محافظة، بل وداخل الإدارة الواحدة، وكذلك بين الحضر والريف، وذلك على مستوى كل تخصص، لذلك توجد مدارس بها عجز صارخ في المعلمين في تخصصات معينة، ومدارس أخرى

داخل نفس الإدارة أو المديرية بها زيادة واضحة وربما في نفس التخصص ، وربما يرجع ذلك إلى عدم دقة البيانات وضعف التخطيط والتنسيق ، وسوء التوزيع ، وضعف عمليات المتابعة ، وتدخّل أمور غير تعليمية وغير موضوعية في عملية توزيع المعلمين ، كما قد يرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية<sup>(١٧١)</sup>.

◀ يدل هذا الارتفاع في نصيب المدرس من التلاميذ على تدنى جودة التعليم في مصر بشكل كبير ، لأنها تؤدي إلى تدنى مقدار الاهتمام الذي يحظى به التلاميذ من المعلم نظراً لكثرة أعدادهم في ظل كثافات مرتفعة ، كما تؤثر على مدى نجاح المعلم في إدارة الفصل ، كما يؤثر هذا على التحصيل الدراسي والوصول إلى مخرجات تعليم جيد .

#### ب-٢- نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً :

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في قياس كفاءة التعليم ومدى جودته ، حيث ينعكس وجود مدرس متخصص ومؤهل تربوياً على العملية التعليمية بالإيجاب ، ولاسيما وأن المعلم هو العمود الفقري للعملية التعليمية.

ذكرت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ١٤ - ٢٠٣٠ أن نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً في ٢٠١٣/٢٠١٤ في الابتدائية ٨٧% ، والإعدادية ٧٨% والثانوية العامة ٧٣% ، وفي جميع مراحل التعليم قبل الجامعي في المتوسط ٧٢%<sup>(١٧٢)</sup>. معنى ذلك أن ٢٨% من جملة المعلمين في مصر غير مؤهلين تربوياً ، وبالتأكيد ينعكس هذا سلباً على العملية التعليمية.

وذكر كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧ الصادر عن وزارة التربية والتعليم نسب المدرسين التربويين بالنسبة لإجمالي هيئات التدريس لجميع مراحل التعليم على النحو التالي<sup>(١٧٣)</sup> :

جدول (٣٣) يوضح نسب المدرسين التربويين من إجمالي المدرسين في مصر

الحالة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي عام
إجمالي	٨٧.٩٣	٨٢.٥٩	٧٨.٩٦
حضر	٨٢.٦٨	٧٨.٢٥	٧٦.٥٥
ريف	٩٢.٢٦	٨٦.٨	٨٤.٣٢
حكومي	٩٢.٥٦	٨٥.٢٢	٨١.٥٨
خاص	٤١.٩٧	٤٣.١٥	٣٩.٤٨

يتضح مما سبق أن نسبة المدرسين المؤهلين تربوياً تزداد في الابتدائية عن الإعدادية والتي تزداد أيضاً عن الثانوية ، كما تزيد النسبة في الريف عن الحضر ، وتزيد في المدارس الحكومية عن المدارس الخاصة بشكل ملفت للنظر ، كما أن متوسط نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً نحو ٨٣%.

فى حين ذكرت التقارير الدولية أن دولاً مثل السعودية، قطر، الإمارات، تونس، المغرب نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً بها ١٠٠٪، ماليزيا ٩٩٪، البحرين ٩٦٪، هونج كونج ٩٦٪.

وكمقارنة بين إعداد المدرسين حسب المؤهل الدراسي للحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى ٢٠١٣/٢٠١٤ يتضح الآتى<sup>(١٧٤)</sup>:

جدول (٣٤) نسب المدرسين حسب المؤهل ٢٠١٣/٢٠١٤

مؤهلات أخرى	متوسطة و فوق متوسطة غير تربوية	متوسطة و فوق متوسطة تربوية	مؤهلات عليا غير تربوية	مؤهلات عليا تربوية	المؤهلات الحالة
-	٤.٥	٤١.٦	٤.٩	٤٩	مدارس حكومية
٠.٠٥	٦.٥	٠.٥	٥٣	٣٩.٨	مارس خاصة
-	٤.٥	٣٥.٩	١٤	٤٥.٦	مارس الحضر
-	٤.٨	٣٩.٦	٥.١	٥٠.٥	مدارس الريف

يتضح أن المؤهلات العليا سواءً تربوية وغير تربوية تزداد جملتها تماماً فى المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية، لكن فى حالة المؤهلات التربوية فقط تزداد النسبة فى الحكومية عن الخاصة، كما تزداد فى الريف عن الحضر، كما يلاحظ أن جملة المؤهلات العليا لا تتعدى نحو ٥٤٪ فقط، فى حين تصل فى المدارس الخاصة إلى نحو ٩٣٪، كما أن نسبة التربويين فى الحكومى نحو ٩٠٪، بينما التربويين فى الخاصة نحو ٤٠٪ فقط. بالتأكيد كل هذه النسب لها انعكاساتها على العملية التعليمية.

ويمكن تفسير وتحليل ما سبق فى ضوء ما يلى :

« أن التعيين فى المدارس الحكومية ظل مفتوحاً لفترة طويلة للمؤهلات المختلفة، رغم أن شروط المهنة تفترض أن يكون المعلمون المنتسبون إليها مؤهلين تأهيلاً جامعياً تربوياً، وهذا الشرط لم يتم تطبيقه على أرض الواقع إلا منذ فترة قريبة، بل لا يطبق حتى اليوم تطبيقاً كاملاً، وازداد الأمر سوءاً بعد قرار الغاء التكليف لخريجي كليات التربية، وبدأ يدخل التدريس خريجو جميع الكليات وفى بعض الأحيان دون أى تأهيل تربوى، حتى وإن التحقوا بعد ذلك ببرامج التأهيل التربوى، فالأمر - فى غالبه - لا يؤخذ مأخذ الجد، ويصبح الهدف منه عند معظم المتقدمين مجرد الحصول على شهادة تربوية يستكمل بها الملف، لذلك يحصل معظمهم على الشهادة دون أن تتوافر لديهم أدنى مهارات التدريس، وبالتأكيد كل هذا يؤثر سلباً على جودة التدريس، ومن ثم على الجودة الحقيقية للعملية التعليمية.

« كان من تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما صاحبها من احتجاجات واعتصامات وتظاهرات لأصحاب المؤهلات المتوسطة و فوق المتوسطة ممن عملوا فترة - ولو أسبوع - بالتربية والتعليم، أن سمحت الدولة لهؤلاء - وهم غير تربويين - بأن يعودوا إلى العمل بالمدارس تحت ما يسمى

"التظلمات"، وبعضهم - للأسف - يدخل الفصول، ويقومون بالتدريس ولا سيما في المناطق الريفية والتي لا زال بها عجز في بعض التخصصات، وترى الدراسة أن هذه خطيئة كبرى في حق التعليم المصري. وبعض هؤلاء "التظلمات"، يتم تسكينهم كمشرفي نشاط أو أمناء مكاتب ومعامل، مما قد يرسخ لفكرة عدم قيمة الأنشطة وعدم الاهتمام بها واعتبارها عبئاً على العملية التعليمية.

◀ ضعف الإمكانيات المالية المجتمعية للتعليم الحكومي من قبل الدولة، جعلها تلجأ إلى تعيين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة والذين يحصلون على مرتبات أقل من الحاصلين على مؤهلات جامعية، ولعل هذا يفسر تخلي الدولة عن تكليف خريجي كليات التربية.

◀ رغم زيادة أجور المعلمين في مصر في الفترة الأخيرة، ولا سيما بعد تطبيق كادر المعلمين في ٢٠٠٧، إلا أنه لا زال قطاع التعليم في مصر يعاني من الانخفاض في الأجور مقارنة بقطاعات عديدة أخرى في المجتمع مثل البترول والكهرباء والطاقة والعدل والاتصالات وغيرها، مما يشعر المعلمون بانعدام العدالة، وعدم التقدير، وهو ما يضاعف من دافعتهم للعمل، ويحول انتباههم إلى أعمال أخرى لكسب الرزق وعلى رأسها الدروس الخصوصية، كما أن هذا الوضع يؤدي إلى ترك عدد لا بأس به لمهنة التدريس، وانخراط أعداد كبيرة في سلك التدريس من غير المؤهلين تربوياً ومهنيًا - ولاشك أن ذلك كله يؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية.

◀ على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير أداء المعلمين وتنميتهم مهنيًا وتربوياً، سواءً من قبل الأكاديمية المهنية للمعلمين أو كليات التربية أو وحدات ومراكز التدريب، إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك ضعفاً في برامج التأهيل التربوي والتنمية المهنية المقدمة لهم، فلزال أكثر من ٢٠% من المعلمين غير مؤهلين تربوياً، إضافة إلى عدم تناسب التدريب مع احتياجات المعلم المهنية، وقلة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تدريب المعلم، وضعف دافعية المعلمين لحضور البرامج التدريبية، الأمر الذي يعكس غياب رؤية واضحة لتخطيط وتنفيذ برامج التدريب والتنمية المهنية للمعلمين<sup>(١٧٥)</sup>.

### ب-٣- مؤشر جودة الإدارة المدرسية :

رغم وجود عديد من الجهود والمبادرات الرسمية سواءً الوزارية أو المؤسسية في مجال الإدارة المدرسية مثل معايير الإدارة المتميزة كأحد المعايير القومية للتعليم ٢٠٠٣، برنامج تحسين التعليم والإصلاح المتمركز حول المدرسة، محاولات التوجه نحو اللامركزية وزيادة مستوى المشاركة المجتمعية في إدارة المدرسة، معايير للقيادة والحوكمة ضمن معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى وجود سلبيات ومشكلات عديدة في هذا المجال على النحو التالي:

أوضحت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ بعض أوجه القصور في مجال الإدارة المدرسية وكفاءة نظم إدارة التعليم منها :

« سيادة النمط المركزي ، حيث تجمع الحكومة المركزية الأدوار الخاصة بعمليات التخطيط والموازنة والتنظيم والمتابعة واتخاذ القرار وتخصيص الموارد .

« أن التطبيق الفعلي للتوجه نحو اللامركزية في إدارة التعليم لا يزال محدودا .

« خلل في توظيف الموارد البشرية يتمثل في (١٧٦) :

« عدم وجود وصف وظيفي واضح لجميع وظائف ومهام الإدارة المدرسية .

« أسلوب اختبار القيادات المدرسية قائم على الأقدمية وليس الكفاءة .

« زيادة في حجم الهيكل الإداري لقطاع التعليم قبل الجامعي المصري بشكل غير مبرر ، مما أدى إلى زيادة معدل الإداريين إلى المعلمين مقارنة بالمعدلات العالمية .

كما تتسم إدارة التعليم وإصلاحاته في مصر بما يلي (١٧٧) :

« المبادرات الفوقية الفردية من جانب متخذ القرار حسب رؤيته ، ودون حوار مجتمعي حقيقى يسمح بمشاركة فعلية للفئات المعنية .

« فرض إصلاحات فوقية فجأة دون مبرر ودون تهيئة ثم التراجع عنها بعد فترة دون مبرر أيضا ، مما يقلل من ثقة المواطنين في عملية صنع القرار واتخاذها في مصر .

« ارتباط السياسة التعليمية في مصر بالأشخاص وارتباط الإنجاز بالأفراد ، وتكريس حقيقة القرارات المهمة لا القرارات العلمية التي يتم اتخاذها بناءً على أسس موضوعية .

« أرجعت إحدى الدراسات المشكلات التي تعاني منها البنية التنظيمية للتعليم قبل الجامعي بمصر إلى النقص في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدرية على مستوى الإدارة العليا ولاسيما في مجال التخطيط ، إلى جانب الاستخدام السيئ للأفراد المؤهلين (١٧٨) .

ذكرت إحدى الدراسات بعض المشكلات ذات الصلة بالإدارة المدرسية في مصر منها (١٧٩) :

« سيادة المركزية وضعف المشاركة المجتمعية .

« ضعف قدرة المدرسة الثانوية على إدارة ميزانيتها بشكل فعال .

« ضعف قدرة الإدارة المدرسية على إشباع رغبات المعلمين .

« ضعف كفاية السلطات الممنوحة لأفراد الهيكل الإداري بالمدرسة للوصول إلى الأداء الفعال .

« غياب مبادئ الشفافية والوضوح في تداول المعلومات ، وفي تطبيق اللوائح في إدارة المدرسة الثانوية .

تناولت دراسة أخرى بعض سلبيات الإدارة المدرسية فى مصر على النحو التالى<sup>(١٨٠)</sup> :

« المناخ الإدارى السائد داخل المدارس لا يشجع على الابتكار والإبداع ، بل يثبط الأفكار الجديدة الابتكارية.

« تقليدية الأنماط الإدارية المتبعة.

« ضعف الاهتمام بالإصلاح الإدارى كأداة أساسية لتطوير المدرسة.

« قلة توافر القيادة المبدعة القادرة على الخروج من القوالب النمطية فى التفكير والعمل.

« ثبات أساليب الإدارة وضعف القدرة على استشراف المستقبل.

« غياب الرؤية المستقبلية عند التخطيط لتسيير شئون المدرسة.

« ضعف العمل الجماعى وروح الفريق لدى الإدارة المدرسية.

سردت إحدى الدراسات بعض سلبيات الإدارة المدرسية فى مصر فيما يلى<sup>(١٨١)</sup> :

« ضعف تفويض مديرى المدارس السلطات الكافية للعاملين لاتخاذ القرارات وإدارة المدرسة.

« عدم وضع إدارة المدرسة نظام واضح لمكافحة المتميزين من المعلمين.

« ضعف إمام الإدارة المدرسية بالاتجاهات الحديثة فى مجال إدارة الأفراد وتحفيزهم.

« ضعف تشجيع إدارة المدرسة للعاملين بها على طرح حلول بديلة للمشكلات المدرسية ، أو إشراكهم فى صنع القرار واتخاذها.

« افتقاد الإدارة المدرسية فى مصر للقدرة على توظيف خبرات العاملين وتجاوبهم فى العمل المدرسى.

« ضعف امتلاك الإدارة المدرسية أساليب فعالة لتطوير مهارات الأفراد العاملين ، وعدم تشجيعهم على حضور الندوات والمؤتمرات.

« ضعف استخدام الإدارة المدرسية للأساليب والمداخل الإدارية والقيادية الحديثة.

ويمكن تحليل وتفسير هذا الوضع الراهن للإدارة المدرسية فى مصر فى ضوء السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى على النحو التالى :

« اتضح مدى تدنى ترتيب مصر فى مؤشر جودة الإدارة المدرسية بتقارير التنافسية العالمية ، فى ٢٠١٧/١٦ ، احتلت مصر -للأسف - المركز الأخير عالميا ومعدل ٢.٥ فقط ، وفى ٢٠١٨/١٧ كان الترتيب ١٢٤ من ١٣٧ دولة ومعدل ٣.٢.

وربما يرجع هذا الوضع المتدنى إلى ما يلى :

◀ سيطرة النمط المركزي على إدارة التعليم بل وعلى نظام الحكم وإدارة شئون الدولة المصرية بوجه عام ، حيث تمسك الوزارة بكافة خيوط العملية التعليمية ، ولازال التطبيق الفعلي للتوجه نحو اللامركزية محدودا للغاية .

◀ من الأسباب والمعوقات المسؤولة عن هذا الوضع المتردى للإدارة المدرسية ما يلي <sup>(١٨٢)</sup> :

- ✓ عدم وجود وصف وظيفي واضح لجميع الوظائف والمهام .
- ✓ لازال أسلوب اختيار القيادات المدرسية قائم - فى الغالب الأعم - على الأقدمية وعدد سنوات الخبرة ، وضعف الاهتمام بمعايير الجدارة والكفاءة .
- ✓ ضعف إعداد وتأهيل القيادات الإدارية المدرسية ، وإن كانت هناك بعض الجهود التى بدأت فى هذا المجال .
- ✓ غياب نظام مؤسسى متكامل للمتابعة والتقويم قائم على النتائج ، رغم وجود واستحداث إدارات للمتابعة وتقويم الأداء بالمديريات والإدارات التعليمية فى ٢٠١٥ .

◀ التركيز الزائد عن الحد فى العملية الإدارية على النواحي الميكانيكية المتعلقة بحرفية القواعد واللوائح ، وليس على الإبداع والابتكار وإدارة التغيير ، إضافة إلى عدم استجابة الإدارة لحاجات التطور السريع الذى تم فى الطلب الاجتماعى على التعليم ، وما يستتبعه من ضرورة استخدام الأساليب والمدخل الإدارية الحديثة . فالإدارة تتم بشكل عام بطابع تقليدى مركزى بيروقراطى ، وتتصور أن مهامها أو وظيفتها مهام رقابية تقوم على التفيتش ، بدلا من كونها مهمة توجيه وإرشاد ، فضلا عن افتقار الإدارة المدرسية للشفافية والمحاسبية ، وضعف قدرتها على إدارة الوقت والأزمات ، وضعف توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بكفاءة فى العملية الإدارية <sup>(١٨٣)</sup> .

◀ نقص الكفاءات الإدارية المدربة والمؤهلة سواء على مستوى الإدارة العليا ، أو على مستوى الإدارة المدرسية ، كما أن هناك تناقص فى أعداد المديرين ، فمثلا كان عدد المديرين فى ٢٠١٣/٢٠١٤ هو ٢٢٧٣٠ ، تراجع فى ٢٠١٧/١٦ إلى ١٦٥٩٥ ، فى الوقت الذى زاد فيه عدد الأخصائيين من ٤١٥٦٤ إلى ٥٥٥٢٤ ، وزاد عدد المعلمين من ٣٥٨٩٢٠ إلى ٤٢٠٨٤٠ ، كما زادت أعداد المدارس من ١٧٦١٩ إلى ١٨٢٦٣ <sup>(١٨٤)</sup> ، وهذا هو التناقض بعينه ، فكيف تزيد أعداد المدارس وفى نفس الوقت تتناقص أعداد المديرين ؟

◀ أرجعت إحدى الدراسات تدنى جودة الإدارة المدرسية فى مصر إلى ما يلي <sup>(١٨٥)</sup> :

- ✓ القصور فى الكفاءات المهنية والفنية لدى بعض القيادات المدرسية .
- ✓ ضعف ثقة المستويات الإدارية الأعلى فى إدارة المدرسة .
- ✓ تذبذب إدارة المدرسة فى تحقيقها لأهدافها ، نتيجة ضعف تكافؤ السلطة الفعلية مع المسئوليات المحددة .
- ✓ ضعف مستوى المشاركة المجتمعية فى إدارة العملية التعليمية .
- ✓ قصور أنظمة الرقابة والمتابعة وصوريتها .
- ✓ غياب الأساليب الإدارية الحديثة فى مجال إدارة المدرسة .



✓ يلاحظ من خلال قراءة قانون التعليم رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٧ فى مادته (٨١) والتي أضحت معايير اختبار القيادات المدرسية أو شاغلى الوظائف الإدارية المدرسية، وكذلك القانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٢ بنفس الشأن، ورغم بعض المعايير والشروط الجديدة مثل أن يستوفى برامج التنمية المهنية المقررة لشغل الوظيفة<sup>(١٨٦)</sup>، إلا أن الأمر يشير إلى التركيز على عامل الخبرة والأقدمية أكثر من عوامل الكفاءة والجدارة، إضافة إلى ضعف برامج التنمية المهنية التي تقدم للمديرين أو للمرشحين لشغل الوظائف الإدارية وشكليتها فى كثير من الأحيان، ولعل هذا يفسر ضعف قدرة العديد من القيادات المدرسية على التخطيط الاستراتيجى مثلا، وضعف امتلاك المهارات اللازمة لمواكبة التحديات والمتغيرات العلمية والمعرفية والإدارية والتكنولوجية.

✓ أكدت إحدى الدراسات أن أحد الأسباب والعوامل المهمة وراء أوجه القصور فى إدارة التعليم فى مصر، عدم وجود سياسة تعليمية واضحة ومحددة وثابتة، إضافة إلى عدم مشاركة جميع الأطراف فى عملية صنع القرار واتخاذها، بما يؤثر سلبا على الأداء المدرسى<sup>(١٨٧)</sup>.

يتضح مما سبق أن إدارة مدارس التعليم قبل الجامعى فى مصر قد شملتها بعض أوجه التطوير والتحديث، ومحاولات التخفيف من المركزية، وزيادة المشاركة المجتمعية، وتأهيل القيادات الإدارية، إلا أنها لازالت تعاني من سلبيات وأوجه قصور عديدة مرتبطة بالسياق السياسى والإدارى والاجتماعى فى مصر، ولاشك أن هذه المشكلات تؤثر سلبا على جودة الإدارة المدرسية ومدى فاعليتها فى تحقيق أهداف المدرسة المصرية، ومن ثم على جودة العملية التعليمية ككل. ولعل هذا يفسر لماذا حصلت مصر فى مؤشر جودة الإدارة المدرسية بتقرير التنافسية العالمية على المركز الأخير عالميا (الترتيب ١٣٨ من بين ١٣٨ دولة شملها التقرير) فى ٢٠١٦/٢٠١٧.

#### ب-٤- مؤشر جودة تعليم العلوم والرياضيات :

يعد أداء التلاميذ والطلاب المصريين فى المشروعات والاختبارات الدولية فى مجال العلوم والرياضيات منخفضا، ومنها المشروع الدولى لتحسين تدريس وتعليم العلوم والرياضيات Trends in International Mathematics and Sciences Studies TIMSS، وشاركت مصر فيه رسميا عام ٢٠٠٣ وبمشاركة ٤٦ دولة منها (١٠) دول عربية، وحصلت مصر على الترتيب ٣٥ فى العلوم، ٣٦ فى الرياضيات، واحتلت لبنان المركز الأول عربيا، وفى ٢٠٠٧ وبمشاركة ٦٠ دولة منها ١٥ دولة عربية، احتلت مصر المركز ٤٢ بين ٤٧ دولة فى العلوم، ٣٩ من ٤٧ دولة فى الرياضيات، وهى مراكز متأخرة عربيا وعالميا<sup>(١٨٨)</sup>. الجدير بالذكر أن دولاً عربية مثل لبنان وتونس والأردن والكويت قد سبقت مصر فى الترتيب فى هذه الاختبارات، مع أن كل الدول العربية أخذت عن مصر برامجها فضلا عن استعانة هذه الدول بالمعلمين والخبراء المصريين.

ووفقاً لنتائج الاختبار القومي المقنن SAT ٢٠١٠ ، كان متوسط تحصيل التلاميذ في مدارس العينة أقل من ٥٠٪ في مواد اللغة العربية والعلوم والرياضيات ، بل كانت أدنى المستويات في العلوم والرياضيات ، وبوجه عام كان أداء الغالبية العظمى من التلاميذ في العلوم والرياضيات منخفضاً<sup>(١٨٨)</sup> .

وفي تقييم TIMSS ٢٠١٥ وهو التقييم السادس ، شاركت (٥٧) دولة ، وبلغ عدد الطلاب المشاركين ٥٨٠٠٠٠ طالب ، وحصلت مصر في الرياضيات على (٣٩٢) درجة والمرتبة الـ (٥٢) ، أي قبل الأخيرة بـ (٥) دول فقط ، علماً بأن المعدل العالمي للدرجات (٥٠٠) درجة ، في حين حصلت إسرائيل مثلاً على (٥١١) درجة ، والإمارات (٤٦٥) درجة ، والبحرين (٤٥٤) درجة ، وسنغافورة (٦٢١) درجة ، والجدير بالذكر أن درجات طلاب مصر في الرياضيات انخفضت من (٤٠٧) في ٢٠٠٣ إلى (٣٩٢) في ٢٠١٥ ، وفي العلوم (٢٠١٥) جاءت مصر في المركز (٥٦) أي قبل الأخيرة ودرجات (٣٧١) درجة ، مع ان درجات مصر كانت (٤٢١) في تقييم ٢٠٠٣<sup>(١٩٠)</sup> .

يتضح مما سبق مدى تدني ترتيب مصر في اختبارات العلوم والرياضيات ، وأن مصر قد تراجعت كثيراً عن متوسط المعدل العالمي ، مما يشير إلى ضعف أداء الطلاب المصريين بدرجة واضحة ، كما يعكس هذا تدنياً واضحاً في نتائج التعلم ، ومن ثم في جودة التعليم .

والجدير بالذكر أن مصر غابت عن المشاركة في البرنامج الدولي لتقييم الطلاب في المعارف والمهارات الأساسية في العلوم والقراءة والرياضيات سواءً في ٢٠٠٩ ، أو ٢٠١٢ ، أو ٢٠١٥ ، في حين شاركت دول عربية عديدة مثل الإمارات ، قطر ، المغرب ، عمان ، السعودية ، الأردن ، لبنان ، تونس ، الجزائر ، كما تشارك إسرائيل في كل هذه الاختبارات والتقييمات الدولية .  
إضافة إلى أن هناك مشكلات وأوجه قصور عديدة في هذا المجال في مصر منها :

◀ عزوف الطلاب - إلى حد ما - عن دراسة العلوم والرياضيات : ففي ٢٠١٢/٢٠١١ بلغت نسبة طلاب القسم العلمي في الثانوية العامة ٢٨.٢٪ ، والأدبي ٧١.٨٪ ، الأمر الذي يؤدي إلى غلبة الجانب النظري على العملي في خريجي الثانوية ، مما يعوق تحقيق الأهداف المرتبطة بالجوانب العملية والتطبيقية ، ويتعارض مع أهمية التوجه العلمي الذي يجب التوسع فيه<sup>(١٩١)</sup> . وفي ٢٠١٣ بلغ عدد طلاب الشعبة الأدبية ٢٦٨٩٦٩ ، في حين بلغ عدد طلاب الشعبة العلمية ١٧٥٨٣١ ، وإن كان الوضع قد تحسن في ٢٠١٥ ، ليبليغ عدد طلاب الشعبة الأدبية ٢٣٢٤١ والعلمية ٣٠٠٧٢٦ ، أي أن الشعبة الأدبية وحدها استأثرت بما يقرب من ٤٤٪ من مجموع طلاب الثانوية ، في حين كان نصيب الجانب العلمي بشعبتيه العلوم والرياضيات نحو ٥٦٪ فقط<sup>(١٩٢)</sup> . يحدث هذا مع أن تدريس العلوم والرياضيات والتقنية أحد الأبواب الرئيسة لتحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية ، وتحقيق نقلة حضارية ذات طابع علمي وتكنولوجي ، فهذه العلوم هي بوابة التقدم بكل أشكاله . لذلك نجد أن

كليات مثل العلوم والزراعة والطب البيطري ينخفض أعداد الطلاب بها بشكل ملفت للنظر، على الرغم مما يتوافر لها من إمكانيات بشرية ومادية، الأمر الذي جعل كلية مثل الزراعة تستقبل طلاب من الثانوية العامة حاصلين على ٥٠ - ٦٠٪ في بعض السنوات.

◀ ضعف محتوى المقررات الدراسية في الفيزياء والرياضيات واللغة العلمية وطرق التدريس المتبعة والتجارب والأنشطة، والوقت المخصص لكل مقرر، وطرق وأساليب التقويم، ومستوى أداء المعلم<sup>(١٩٣)</sup>.

◀ أوضحت إحدى الدراسات أن تناقص أعداد طلاب الشعب العلمية بالثانوية العامة، يهدد خطط التنمية في مصر، في عصر لا يتحدث إلا بالعلم، ولا تحل مشاكله إلا بالتكنولوجيا والبحث العلمي<sup>(١٩٤)</sup>.

◀ أوضحت إحدى الدراسات أنه من بين المشكلات التي تعوق تطوير التعليم الثانوي العام في مصر، تضيق الجذع الثقافي المشترك، وقيامه على الفصل التعسفي بين العلوم والمعارف بل والطبقية بينها، الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد الطلاب المتوجهين للكليات النظرية على حساب الكليات العملية، ومن ثم إحداث نوع من عدم التوازن في مدخلات التعليم العالي ومخرجاته<sup>(١٩٥)</sup>.

◀ بالتأكيد هذه ظاهرة غير صحية ولها أثرها السلبي المباشر على تحقيق التقدم العلمي والتقني المنشود، ووفقا لتقارير التنافسية العالمية يتبين أن انخفاض جودة تعليم العلوم والرياضيات يعد أحد أهم الأسباب الرئيسية في انخفاض جودة نظام التعليم المصري مقارنة بدول العالم.

ففي ٢٠١٦/٢٠١٧ كان ترتيب مصر في جودة العلوم والرياضيات ١٣٠ من ١٣٨ دولة، ومعدل ٢.٦، وكان ترتيب مصر في جودة نظام التعليم في نفس العام ١٣٥ ومعدل ٢.١. وفي ٢٠١٧/٢٠١٨، كان ترتيب مصر في العلوم والرياضيات ١٢٢ من ١٣٧ دولة ومعدل ٢.٨، وكان ترتيب مصر في جودة نظام التعليم ١٣٠ من ١٣٧ دولة ومعدل ٢.٧، والجدول (٣٥) يوضح ذلك<sup>(١٩٦)</sup>:

جدول (٣٥) يوضح جودة تعليم العلوم والرياضيات وعلاقتها بجودة نظام التعليم

جودة نظام التعليم ككل		جودة تعليم العلوم والرياضيات		
المعدل	الترتيب	المعدل/٧	الترتيب	
٢.١	١٣٥	٢.٦	١٣٠	٢٠١٦/٢٠١٧ (١٣٨)
٢.٧	١٣٠	٢.٨	١٢٢	٢٠١٧/٢٠١٨ (١٣٧)

يتضح من الجدول أنه عندما حدث تحسن طفيف في ترتيب ومعدل مصر في تعليم العلوم والرياضيات، حدث أيضا تحسن طفيف في جودة نظام التعليم بمصر.

ويمكن تحليل وتفسير هذا الوضع المتدني على النحو التالي :

ربما يرجع تدنى ترتيب مصر فى الاختبارات الدولية للعلوم والرياضيات إلى ما يلي<sup>(١٩٧)</sup>:

- ◀ اعتماد المعلم على الطرق التقليدية فى التدريس ، وغياب الطرق الحديثة مثل التعلم بالاكتشاف والاستقصاء والتعلم التعاونى .
- ◀ ضعف تركيز المناهج على توظيف العلوم فى الحياة على عكس الدول المتقدمة التى تهتم بتطبيق المعلومات كمهارات فى مجالات الحياة المختلفة .
- ◀ ضعف الاهتمام بالأسئلة الابتكارية التى تحتاج إلى التفكير العلمى .
- ◀ افتقار محتوى مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية إلى مهارات الاستقصاء العلمى وعملياته .
- ◀ تكرر غياب مصر عن المشاركة فى الاختبارات والتقييمات الدولية مثل Timss أو Pisa ، يشير إلى ضعف التزام الدولة بجمع أدلة ريفية المستوى بشأن جودة نظام تعليمها ، كما تشير إلى أن جودة نظام التعليم دون المستوى ، لدرجة أن الدولة تعزف عن المشاركة وكأنه اعتراف بتدنى مستوى أداء الطلاب المصريين ، واعتراف رسمى بتدنى جودة التعليم .
- ◀ صعوبة محتوى المقررات الدراسية للشعب العلمية وجمود مناهجها وعدم مسابقتها للمتغيرات المعاصرة ، ولاسيما فى الفيزياء ، واتباع طرق وأساليب تدريس لا تتناسب والتخصصات العلمية، وكذلك سلبيات فى نظام التقويم والامتحانات والذى يركز فى الغالب على قياس الجانب المعرفى التحصيلى ، ولا يهتم بقياس المهارات والقدرات المتنوعة ، مما أدى إلى عزوف الطلاب عن الشعب العلمية من جهة ، وضعف نتائج التعلم والمردود التعليمى من جهة أخرى .
- ◀ ربما ترجع الزيادة التى تمت فى السنوات الثلاث الأخيرة فى الشعب العلمية ، إلى تغيير نظام الثانوية العامة ، ومنع النقل من الشعب العلمية إلى الأدبية فى الصف الثالث ، وصدور قرار وزارى بأن يتم الاختيار فى الصف الثانى فقط ، حتى تكون الدراسة عامين لأى شعبة علمية أو أدبية .
- ◀ هروب الطلاب من المدارس الثانوية العامة وعزوفهم عن دخولها ، حتى أصبحت مدارس الثانوية العامة شبه خاوية من طلابها ، بسبب عدم جاذبية المدرسة ، والاعتماد على الدروس الخصوصية، وانصراف المعلمين عن المدرسة وعدم اكتراثهم بالتواجد بها ، وعدم تقديم المدرسة كبيئة جاذبة للطلاب ، وضعف الاهتمام بالأنشطة المدرسية ، فكيف تتحقق جودة تعليم علوم ورياضيات لطلاب لا يتواجدون بالمدرسة ، وكيف يتحقق ذلك، وهذه المقررات يتم تدريسها بالشكل التقليدى القائم على الحفظ والاسترجاع والتلقين وصولاً فقط لأعلى الدرجات ، من خلال دروس خصوصية ومدارس موازية ، علماً بأن التدريس الفعال للعلوم والرياضيات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المدرسة ، حيث معامل العلوم وغرف المناهل والمختبرات وغيرها ، حيث نصت المادة (١٣) من القرار الوزارى (٨٨) بشأن نظام الدراسة

والامتحانات لطلاب الصف الثالث الثانوى "تضع المدرسة خطة تكفل تنوع فرص التعلم المتاحة لطلاب من خلال معامل العلوم الاستكشافية ومعامل التطوير التكنولوجى والتدريس عن بعد وغرف المناهل للدراسة والمراجعة من خلال القنوات التعليمية والمناهج الالكترونية المتاحة على موقع الوزارة"<sup>(١٩٨)</sup>.

ب-٥- مؤشر جودة الأداء المالى :

يمكن الوقوف على أهم ملامح جودة الأداء المالى بنظام التعليم قبل الجامعى بمصر من خلال الأبعاد الآتية<sup>(١٩٩)</sup> :

١- الإنفاق العام على التعليم ونسبته إلى الإنفاق العام للدولة :

يمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٣٦) :

جدول (٣٦) يوضح الإنفاق العام على التعليم بوجه عام والتعليم قبل الجامعى بوجه خاص إلى الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من ٢٠١٤/١٣ - ٢٠١٧/٢٠١٨.

١٨/١٧	١٧/١٦	١٦/١٥	١٥/١٤	١٤/١٣	البيان
١٠٢٠٠٦٠٣٠	٩٧٤٧٩٤٠	٨٦٤٥٦٤١	٧٨٤٣١٠	٦٨٩٣٢٧٤	- الإنفاق العام للدولة
١٠٦٠٥٧٥	١٠٣٠٩٦٢٠	٩٩٠٢٦٢٠٩	٩٤٠٣٥٤٠٦	٨٠٠٨٥٩٠٧	- الإنفاق العام للدولة على التعليم
١٠٠٤	١٠٠٧	١١٠٥	١٢٠٠	١١٠٧	- نسبة الإنفاق العام على التعليم/الإنفاق العام
٨١٠٠	٧٢٠٤٠٠٠٠	٦٩٠٣٠٣٠٨	٦٧٠٨٠١٠٦	٥٥٠٠٢٩٠٣	- الإنفاق على التعليم قبل الجامعى
٧٦٠٥	٦٩٠٦	٦٩٠٨	٧١٠٩	٦٨٠١	- نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى/الإنفاق على التعليم
٧٠٩	٧٠٤	٨٠٠	٨٠٦	٨٠٠	- نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى/إجمالى الإنفاق الحكومى
	%٣	%٧	%١٠	%١٤	- معدل التغير السنوى فى النفقات على التعليم

يلاحظ من الجدول ما يلى :

على الرغم من زيادة قيمة الإنفاق الحكومى على التعليم عاماً بعد الآخر ، إلا أنه يوجد هناك انخفاض فى نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام من ١١.٧ فى ٢٠١٤/١٣ إلى ١٠.٤ فى ٢٠١٨/١٧ ، كما انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى إلى الإنفاق العام للدولة من ٨.٦ فى ٢٠١٥/١٤ إلى ٧.٩ فى ٢٠١٨/١٧ ، كما تراجع معدل التغير السنوى فى الإنفاق على التعليم من ١٤% فى ١٤/١٣ إلى ٣.١% فى ٢٠١٨/٢٠١٧ .

وهذا يعنى أن العبرة ليست بالزيادة الظاهرية فى ميزانية التعليم ، وإنما بنسبتها إلى الإنفاق العام للدولة ، ومعدل التغير السنوى فى الميزانية ، ومدى كفايتها لتحقيق أهداف التعليم وتحسين جودته ، لذلك الزيادة فى ميزانية التعليم فى مصر زيادة ظاهرية اسمية وليست حقيقية ، لذلك هى زيادة مضللة للأسباب الآتية :

« زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار التى صاحبت هذه الزيادة ، فقد ارتفع معدل التضخم من ٧.١ فى ٢٠١٢ إلى ٩.٥ فى ٢٠١٣ ثم ١٠.١ فى ٢٠١٤ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ١٣.٨ فى ٢٠١٦ إلى ٣١.٧% فى ٢٠١٧ ، وبمعدل نمو بنحو ٢٥% ، رغم أن معدل التضخم كان ٨.٥% فقط فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧<sup>(٢٠٠)</sup> .

◀ رغم زيادة حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ، إلا أنه لازال هذا الإنفاق يمثل في حدود ١٠ - ١١٪ من الموازنة العامة للدولة ، والنسب العالمية في حدود ١٧ - ٢٠٪ ، حيث أكدت اليونسكو أن على الحكومات أن تخصص للتعليم ما لا يقل عن ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، أو ٢٠٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي<sup>(٢٠١)</sup>.

◀ ما يؤكد ظاهرة الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي ، بل وتراجعها كثيرا ، ذلك الإنخفاض الكبير في القوة الشرائية للعملة المحلية ، فقد انخفض سعر صرف الجنيه المصري بشكل كبير مقابل الدولار الأمريكي ، فبينما كان سعر الدولار الأمريكي في ٢٠٠٧ نحو ٥.٦٣ جنيه مصري ، ارتفع إلى ١٨.٤ في نهاية ٢٠١٦ ، وهو الآن في منتصف ٢٠١٨ في حدود ١٧.٨ جنيه مصري<sup>(٢٠٢)</sup>.

◀ رغم زيادة حجم الإنفاق على التعليم ، إلا ان توزيع الاستثمارات على القطاعات الوظيفية في مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٧/١٦ ، كان نصيب التعليم منها ١٠٪ ، في حين كان نصيب قطاع الإسكان والمرافق ٤٥٪ ، بما يعنى أن الأولوية ليست لقطاع التعليم رغم أهميته المحورية لأى دولة<sup>(٢٠٣)</sup>.

◀ كما تعد الزيادة في حجم الإنفاق العام على التعليم ظاهرة وغير حقيقية في ظل تحديات ومعوقات اقتصادية عاشتها مصر خلال السنوات السابقة ، ولا سيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ منها<sup>(٢٠٤)</sup> :

✓ زيادة نسبة الفقر إلى ٢٧.٨٪ في ٢٠١٥ .

✓ ارتفاع الدين الخارجى في ٢٠١٦ عن ٢٠١٥ بمعدل زيادة ١٦٪ ، وارتفاع الدين المحلى في ٢٠١٦ عن ٢٠١٥ بمعدل زيادة ٢٣.٤٪ .

✓ انخفاض معدل النمو بالأسعار الجارية من ١٢.١ في ٢٠١٥/١٤ إلى ٨.١ في ٢٠١٦/١٥ ، وبالأسعار الثابتة من ٣.٤ إلى ٢.٣ .

✓ ارتفاع عدد سكان مصر من ٩٢.١ مليون نسمة في ٢٠١٦ إلى ١٠٤ مليون في ٢٠١٧ .

✓ ارتفاع معدل البطالة من ١٦.٧ في ٢٠١٥/١٤ إلى ١٦.٩ في الربع الأخير من ٢٠١٦ .

✓ أعلنت وزارة المالية أنه يمكن أن يرتفع العجز الكلى للموازنة العامة للدولة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفاع الدين العام الحكومي إلى نحو ١٠٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى<sup>(٢٠٥)</sup>.

بالتأكيد كل هذه التحديات تنعكس سلباً على القيمة الحقيقية لمخصصات التعليم قبل الجامعي ، ومن ثم لها آثارها السلبية على جودة التعليم.

◀ عند مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ككل إلى الإنفاق العام للدولة بمثيلاتها عالميا ، يمكن القول ان هناك فجوة واسعة بينما ، حيث بلغت هذه النسبة في سويسرا ١٦.١ ، اسرائيل ١٤.٣ ، كوريا الجنوبية ١٥.٨ ، ماليزيا ٢١.٥ ، جنوب أفريقيا ١٩.١ ، البرازيل ١٥.٦ ، موريسيشوس ٢٠.٩ ، تونس ٢١.٦ ،

قطر ١١.١ ، عمان ١١.١ ، الأردن ١٠.٨ ، لكنها - للأسف في مصر تبلغ ٨٪ فقط. أي أن مصر لا تخصص موارد مالية كافية للتعليم قبل الجامعي مقارنة بمؤشرات وتقارير المنظمات الدولية.

يتضح مما سبق أن الزيادة في حجم الإنفاق على التعليم هي زيادة اسمية ظاهرية وليست حقيقية، بسبب زيادة التضخم ، ارتفاع حجم الدين، انخفاض القوة الشرائية للجنه المصري وغيرها من التحديات ، لذلك هذه المخصصات المالية لا تتناسب مع المطلوب القيام به لتحقيق جودة التعليم قبل الجامعي ورفع كفاءته ، يؤكد ذلك أنه رغم هذه الزيادة ، إلا أن مشكلات وتحديات التعليم قبل الجامعي لازالت كما هي ، حيث تعدد الفترات ، ارتفاع كثافات الفصول ، نقص الخدمات والتجهيزات وغير ذلك من المشكلات الراهنة.

لذلك في ظل كل هذا يتساءل أحد الخبراء ، كيف تتحقق الجودة والتميز في التعليم المصري في الوقت الذي لا تخصص له الدولة الميزانية الكافية ، حيث تدور نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي حول ٧٪ ، في الوقت الذي حددت فيه اليونيسكو هذه النسبة بـ ٢٠٪<sup>(٢٠٦)</sup>.

٢- الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :

يمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٣٧)<sup>(٢٠٧)</sup> :

جدول (٣٧) يوضح الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٤/١٣ - ٢٠١٨/١٧.

السنة المالية	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي	النسبة
٢٠١٤/١٣	٢١٣٠٠٠	٥٥.٠٢٩.٣	٢.٦
٢٠١٥/١٤	٢٤٤٣.٩	٦٧.٨٠١.٦	٢.٨
٢٠١٦/١٥	٢٧٠٨.٥	٦٩.٣٠٣.٨	٢.٦
٢٠١٧/١٦	٣٢٥١.٢	٧٢.٤	٢.٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٤١٠٦.٩	٨١.٠	٢.٠

يتضح من الجدول أن ثمة تراجع واضح في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حتى وصلت النسبة إلى ٢٪ فقط في ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وهي نسبة متدنية للغاية ، علما بأن الدستور المصري ٢٠١٤ ، أكد أنه على الدولة أن تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي ، على أن تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية<sup>(٢٠٨)</sup>.

والغريب في الأمر أنه منذ أن حدد دستور ٢٠١٤ هذه النسبة وهي في تراجع مستمر ، حتى وصلت إلى ٢٪ أي أن المخصص للتعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، يكاد يكون نصف الذي حدده الدستور ، ومن ثم لم تلتزم الحكومة بما نص عليه الدستور ، وهذا يؤكد أن ثمة فجوة وتباعد بين الوعود والتصريحات الرسمية وبين الواقع الفعلي للتعليم وما ينفق عليه.

ورغم نص الدستور على هذه المخصصات ، إلا أن الدولة أو الحكومة تحاول الحد من هذه المسئولية ، حين حددت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي الإجمالي GNP وليس من الناتج المحلي الإجمالي GDP ، مع أن الناتج المحلي الإجمالي هو الذى يعبر وبصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادى فى الدولة ، أما الناتج القومي الإجمالي فهو ما يبقى فى النهاية بأيدي مواطنى تلك الدولة لينفقوه<sup>(٢٠٩)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أفضل مما بعدها ، فكانت النسبة ٣.١ فى ٢٠٠٠ ، ٣.٣ فى ٢٠٠١ ، ٣.٥ فى ٢٠٠٢ ، ٤.١ فى ٢٠٠٣ ، ٦ فى ٢٠٠٥ ، ٣.٥ فى ٢٠١٠ ، ثم انخفضت النسبة بعد ذلك لتصل إلى ٢.٨ فى ٢٠١٥/١٤ ، ثم تتراجع أكثر إلى ٢ فى ٢٠١٧/٢٠١٨<sup>(٢١٠)</sup>.

بل وصل نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي أقصى قيمة له فى النصف الأول من عقد التسعينيات ، والذى أطلق عليه "العقد القومى للتعليم" ، حيث وصلت النسبة إلى ٥.٥ فى عام ١٩٩٥/٩٤ ثم انخفضت إلى ٥.١ عام ٢٠٠٠ ، ثم ٥.٣ فى عام ٢٠٠٢ ثم انخفضت إلى ٣.١ فى ٢٠٠٥ ثم زادت إلى ٣.٨ عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت إلى ٢.٦ فى ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ثم زادت إلى ٢.٨ فى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ثم تقلصت تماما إلى نحو ٢ فى ٢٠١٧/٢٠١٨<sup>(٢١١)</sup>.

هذا التذبذب فى نسبة الإنفاق على التعليم يؤكد حقيقة مهمة وهى عدم جود سياسة واضحة وثابتة ومستقرة للتعليم فى مصر ، فضلا عن تخبط خطوات الإصلاح والتطوير وعدم استقرارها ، وهى غالبا ما تكون مبادرات جزئية ووقائية ، ولا تحمل معانى السياسة الثابتة المستقرة .

وعند مقارنة نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم ككل إلى الناتج المحلي الإجمالي فى مصر بمشيلاتها عالميا ، يلاحظ أن ثمة فجوة واضحة تماما فى هذا الشأن ، حيث بلغت هذه النسبة فى سويسرا ٥.٤ % ، استراليا ٥.٣ ، اسرئيل ٥.٩ ، البرازيل ٥.٩ ، جنوب افريقيا ٦.١ ، تونس ٦.٢ ، السعودية ٥.٦ ، المغرب ٥.٤ ، الكويت ٣.٨ ، موريسىوش ٣.٧ ، بل الجدير بالذكر أنها فى بتسوانا ٨.١ ، والسنگال ٥.٦ ، موزمبيق ٦.٥ ، زيمبابوى ٤.٦ % ، علما بأن اليونسكو حددت هذه النسبة بـ ٦%<sup>(٢١٢)</sup>.

ورغم قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما كان مأمولا بعدها من تحسين أوضاع المجتمع المصرى بوجه عام ، والتعليم بوجه خاص ، وما كان مأمولا أيضا من زيادة الإنفاق على التعليم باعتباره أساس قيام مصر الجديدة بعد الثورة ، إلا أن الخطة الاستراتيجية ١٤ - ٢٠٣٠ أظهرت أمرا عجيبا ، وهو أنه خلالا لسنوات الثلاث الأخيرة قبل الثورة ، فاق معدلا لزيادة فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى معدل الزيادة فى الإنفاق العام ، أما فى السنوات الثلاث التالية للثورة حدث العكس ، حيث انخفض معدل الزيادة فى الإنفاق على التعليم قبل



الجامعى عن معدل الزيادة فى الإنفاق العام، ويعكس ذلك مدى تراجع الأهمية النسبية لقطاع التعليم فيما بين الفترتين<sup>(٢١٣)</sup>. ويمكن أن يعزى هذا إلى حالة الفوضى والتخبط وعدم الاستقرار السياسى والأمنى والاقتصادى والثقافى بعد ثورة ٢٥ يناير مباشرة، وما نتج عنها من اضطرابات ومشكلات بالتأكيد تركت آثارها على المخصصات المالية للتعليم قبل الجامعى، وعلى مدى وجود التعليم فى قائمة أولويات الدولة خلال هذه الفترة.

كما يلاحظ أن ثمة زيادة ظاهرية فى حجم الإنفاق على التعليم بدءاً من ٢٠١٣/١٢، ٢٠١٤/١٣، وربما السبب وراء هذه الزيادة يرجع إلى الطفرة الكبيرة فى الأجور والمرتبات تطبيقاً لسياسة الحكومة بتحسين أجور العاملين بعد الاحتجاجات والاعتصامات والمطالبات برفع الأجور وتطبيق الحد الأدنى لها، ومن ثم فهذه الزيادة لم يذهب معظمها إلى الاستثمارات وشراء السلع والخدمات والتجهيزات وما يرتبط بتحسين جودة التعليم، وإنما ذهب معظمها إلى بند الأجور والمرتبات.

يتضح مما سبق أن الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لا يتناسب مع ما أقره الدستور المصرى الحالى، ولا مع مؤشرات ومعايير المنظمات الدولية، ولا مع المعدلات العالمية، كما أن هذه النسبة بجانب أنها متدنية، فهي فى تراجع شبه مستمر، وهذا بالتأكيد يؤثر سلباً على جودة التعليم وتحسين كفاءته.

### ٣- نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى :

يمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٣٨)<sup>(٢١٤)</sup> :

جدول (٣٨) يوضح نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى.

السنة المالية	الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى	إجمالى عدد تلاميذ التعليم قبل الجامعى (حكومى)	نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومى بالجنيه	معدل النمو السنوى %
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٥.٠٢٩٣	١٦.٨١٧٤٤٨	٣٢٧٠.٤	-
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٧.٨٠١٦	١٧.٤٥١٠٦٩	٣٨٨٥.٢	١٨.٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٩.٣٠٣٨	١٧.٩٩٠٨٢٦	٣٨٥٣.٠	٠.٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٧٢.٤٠٠٠	١٨.٦٠٨٧٣٠	٣٨٩٠.٧	١.٠
٢٠١٨/٢٠١٧	٨١.٠٠٠٠	١٩.٨٣٢٠٠٠	٤٠٨٠.٠	٦.٢

يلاحظ من الجدول أنه ثمة زيادة فى نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومى على التعليم خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه الزيادة تعد ظاهرة وسمية وليست حقيقة، ويرجع ذلك إلى العوامل والأسباب الآتية :

◀ حدوث انخفاض كبير فى القوة الشرائية للعملة المحلية، وفى ٢٠١٤/٢٠١٣ كان نصيب الطالب ٣٢٧٠ جنية، لكن وقتها كان الدولار يساوى ٥.٦٣ جنية مصرى، فى حين بلغ نصيب الطالب فى ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٤٠٨٠ جنية، لكن الدولار يساوى نحو ١٧.٨ جنية مصرى، وهذا يعنى أن مبلغ ٤٠٨٠ فى ٢٠١٨/١٧ قيمته الحقيقية أقل بكثير من القيمة الحقيقية لمبلغ ٣٢٧٠ جنية فى ٢٠١٣/٢٠١٤.

◀ رغم الزيادة شبه الظاهرية في نصيب التلميذ من الإنفاق، إلا أن معدل النمو السنوي لهذا المؤشر متذبذب، فكان ٩.٤٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ١٦.٦٪ في ٢٠١٠/٢٠٠٩، ثم انخفض إلى ٨.٤٪ في ٢٠١٢/٢٠١١، ثم ارتفع إلى ١٨.٨٪ في ٢٠١٥/٢٠١٤، ثم حدث تراجع واضح جدا في ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل إلى ٠.٩، ثم حدث ارتفاع في ٢٠١٨/٢٠١٧ ليصل إلى ٦.٢٪، بالتأكيد هذا التذبذب يعكس مدى تخبط السياسات التعليمية وعدم استقرارها، كما يعكس مدى ارتباط وانعكاس الحالة السياسية والاقتصادية للمجتمع المصري على مخصصات التعليم ونصيب التلميذ منها.

◀ القيم المعلنة لنصيب التلميذ من الإنفاق وإن بدت - ظاهرياً - في تزايد، إلا أنها زيادة غير حقيقية بسبب عوامل كثيرة من أهمها تنامي معدلات التضخم، زيادة الأسعار بشكل كبير، انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، تزايد حجم الإنفاق الأسرى على التعليم سواء في الدروس الخصوصية أو الكتب الخارجية أو الرسوم المدرسية، وفي ظل كل هذا تصبح القيمة الحقيقية لنصيب التلميذ من الإنفاق في تراجع كبير، بل وتصبح لا قيمة لها في ظل هذه التحديات.

وتتضح المشكلة أكثر عند مقارنة نصيب التلميذ من الإنفاق في مصر بعدد من دول العالم، ففي إسرائيل ٥٨٥٤ دولار، البرازيل ٣٨٣٧ دولار، الأرجنتين ٤٩٩٥ دولار، كوريا ج ٧٩٢٠ دولار، استراليا ٩٩١١ دولار، بل يصل في بلجيكا إلى ١٢٣٨٦ دولار، وفي فنلندا ١٠١٢٤ دولار وفي الولايات المتحدة ١٢٠٦٤ دولار والدانمارك ١١٣٤٢ دولار، ويصل معدل الدول العربية إلى ١٢٣٨ دولار، في حين بلغ نصيب التلميذ في مصر ٤٠٨٠ جنيه مصري في ٢٠١٨/٢٠١٧، وحيث إن سعر الدولار الأمريكي في ٢٠١٨/٢٠١٧ يعادل نحو ١٨ جنيه مصري، فيكون نصيب الطالب أو التلميذ المصري من الإنفاق نحو ٢٢٥ دولار فقط، مما يؤكد أن ثمة فجوة سحيقة بين مصر والدول الأجنبية والمعدلات العالمية.

وبالتأكيد في ظل هذا الانخفاض والتدنى الواضح لنصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم، كيف تتحقق جودة تعليم هذا التلميذ، وهو المخرج الأساسي للعملية التعليمية.

٤- توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي على بعض أبواب الإنفاق في الموازنة ونسبة كل باب منها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٧/٢٠١٨ :

يوضح ذلك الجدول (٣٩)<sup>(٢١٥)</sup> : القيمة بالمليار جنيه

جدول (٣٩) يوضح توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي على بعض أبواب الإنفاق

السنة	الأجور والتعويضات	النسبة %	شراء السلع والخدمات	النسبة %	شراء الأصول غير المالية والاستثمارات	النسبة	جملة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

٥٥.٠	-	-	٣.٦	٢.٠	٩٦.٢	٥٢.٩	٢٠١٤/٢٠١٣
٦٧.٨	١.٩	١.٢	٣.٨	٢.٦	٩٤.٣	٦٣.٩	٢٠١٥/٢٠١٤
٦٩.٣	٠.٩	٠.٦	٤.٠	٢.٨	٩٥.١	٦٥.٩	٢٠١٦/٢٠١٥
٧٢.٤	٢.٦	٢.٩	٤.١	٣.٠	٩٣.١	٦٧.٤	٢٠١٧/٢٠١٦
٨١.٠	٥.١	٤.٢	٤.٤	٣.٦	٨٨.٦	٧١.٨	٢٠١٨/٢٠١٧

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي ، والذي يبين حجم الإنفاق العام على التعليم ككل وتوزيعه على أبواب الإنفاق الرئيسية<sup>(٢١٦)</sup> :

جدول (٤٠) يوضح توزيع الإنفاق العام على التعليم ككل وعلى أبواب الإنفاق الرئيسية.

النسبة %	الاستثمارات "الأصول غير المالية"	النسبة %	شراء السلع والخدمات	النسبة %	أجور وتعييزات العاملين	إجمالي عام	السنة المالية
	٥.٢٣٥		٥٠.٨٥	٨٥.٥	٧١.٩٨٤	٨٤.٠٦٧	١٤/١٣
	٦٠.٠٨٧		٥.٨٧٢	٨٥.٥	٧٩.١١٣	٩٢.٢٨٥	١٥/١٤
	٧.١٣٥		٦.٥٦٦	٨٤	٨١.٧٩٣	٩٧.٣٣٦	١٦/١٥
	١٠.٨٩٨		٦.٦٩٩	٨٢	٨٥.٣٥١	١٠٣.٩٦٢	١٧/١٦
	١٣.٦١٧		٧.٤٥٢	٨٠	٨٤.١٨٣	١٠٦.٥٧٥	١٨/١٧

بالنظر إلى الجدولين السابقين يتضح وجود اختلالات واضحة فى توزيع الإنفاق على القطاعات والبنود الأساسية والفرعية للإنفاق ، مما يعنى ضعف كفاءة الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى ، ويمكن بيان ذلك على النحو التالى :

« يلاحظ استحواذ بند الأجور والمرتبات على غالبية الإنفاق ، كما يلاحظ انخفاض نصيب شراء السلع والخدمات ، وكذلك ضائلة نسبة الاستثمارات من جملة الإنفاق ، مما يؤثر سلبا على جودة العملية التعليمية ، حيث إن نسبة شراء السلع والخدمات لا تكفى لتوفير التجهيزات والمواد اللازمة لتسيير العملية التعليمية ، كما أن بند الاستثمارات لا يكفى لما هو مطلوب للتوسع فى البنية التحتية من أبنية وتجهيزات مدرسية وعمليات إحلال وتجديد وصيانة وشراء أراضى جديدة للبناء عليها ، لذلك هذه النسب المتدنية لا يكفى معها الحديث عن جودة التعليم، بل حتى إتاحتها بشكل عادل .

« لذلك كان نتيجة ذلك تلك المشكلات التعليمية المتراكمة مثل تكديس الفصول ، تعدد الفترات ، نقص التجهيزات والخدمات ، ضعف الأنشطة ، تأخر عمليات الصيانة ، نقص المباني المدرسية ، ولذلك يمكن القول بأن الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى - فى ظل هذه النسب وعدم التوازن أو العدالة - لا يمكن أن يلبى متطلبات الجودة ، فعندما تلتهم الأجور والمرتبات نحو ٨٠% على الأقل من موازنة التعليم ، فهذا يؤثر سلبا على كم الموارد المالية المخصصة للأنشطة المدرسية والتجهيزات والأبنية والمعامل والتقنيات وغيرها من متطلبات الجودة .

الجدير بالذكر أنه في سنوات سابقة ، وعلى سبيل المثال ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، كان الإنفاق الجارى على التعليم قبل الجامعى ٧٩.٩٪ من جملة موازنة التعليم ، منها ٧٠.٤٪ للأجور والمرتبات، ١٣.٩٪ لشراء السلع والخدمات ، وكان نصيب الإنفاق الاستثمارى ما يقرب من ٢٠٪ ، وهذه نسب معقولة - إلى حد كبير - مقارنة بالوضع الحالى المتردى<sup>(٢١٧)</sup> .

رغم استئثار الأجور والمرتبات وهيمنتها على موازنة التعليم قبل الجامعى ونسبة ٩٣.١٪ فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ٨٨.٦٪ فى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، إلا أن ثلث هذه المخصصات يذهب إلى العمالة الإدارية ، حيث يوجد فى التعليم قبل الجامعى معدل موظف لكل ٢ مدرس ، ومن ثم ارتفاع نسبة الأجور لا تعكس ارتفاع أجور المعلمين فى المطلق ، بقدر ما قد تعكس ارتفاعا فى نسبة الإداريين والأخصائيين والعمال على إجمالى العاملين فى مجال التعليم قبل الجامعى ، مما يشير إلى عدم كفاءة وعدالة الإنفاق ، حيث وصلت نسبة الممارسين للتدريس إلى غير الممارسين فى ٢٠١٧/١٦ نحو ٢٠٠٢ ، وهذا الأمر أكدته من قبل الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ١٤ - ٢٠٣٠ ، من وجود تضخم كبير فى معدل الإداريين إلى المعلمين مقارنة بالمعدلات العالمية .

يضاف إلى ما سبق ما حدث بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ من دخول ما يسمى بالتظلمات إلى مجال التعليم قبل الجامعى ، وهم حاصلون على الدبلومات والمعاهد المتوسطة وبعض خريجي الجامعات من غير المؤهلين تربويا أو مهنيا ، وللأسف بعض هؤلاء يدخلون الفصول الدراسية للتدريس بلا إعداد ولا تهيئة ولا تأهيل تربوى ومهنى ، ليضاف هؤلاء إلى جيش العاميين بالتربية والتعليم من غير المتخصصين أو المؤهلين ، حتى بات التعليم -فعلا - مهنة من لا مهنة له ، وتكدست المدارس والإدارات والمديريات بأعداد غفيرة من هؤلاء دون جوى حقيقية ، وصارت موازنة التعليم قبل الجامعى فى مصر وكأنها موازنة أجور وتعويضات ومرتبات عاملين فقط .

إضافة إلى تدنى أجور العاملين بقطاع التعليم مقارنة بمعظم قطاعات الدولة وهذا من شأنه أن يكرس لتدنى المستوى المعيشى للمعلمين ، ويساعد فى تدنى الخدمة المقدمة ، حيث تنتشر الدروس الخصوصية ، ويرسخ لتراجع دور المدرسة التربوى والتعليمى ، حيث يكون النظام مهياً لدخول غير التربويين فى العملية التدريسية ، كما يرسخ الأرضية لهروب العاملين بهذا القطاع الحيوى للبحث عن فرصة عمل أخرى تحقق دخولا أعلى ، مما ينعكس على كثافة العبء الواقع على العملية التدريسية ، ويزداد معدل معلم/طالب ، وفى ظل هذا ، كيف يمكن الحديث عن جودة حقيقية للتعليم قبل الجامعى<sup>(٢١٨)</sup> .

وبناءً على ما سبق يمكن استنباط عدة أمور رئيسية وهى :

- « انخفاض أكيد فى مخصصات التعليم من الإنفاق الحكومى رغم الزيادات الظاهرية.
- « استحواذ الأجور والمرتبات على النصيب الأكبر من المخصصات المالية للتعليم.
- « الهدر وعدم التوازن وسوء توزيع المخصصات المالية.
- « ضبابية وعدم وضوح سياسات الحكومة فى مجال تمويل التعليم ومن ثم تطويره.
- « أن الحكومة جعلت التعليم قبل الجامعى مستودعاً للموظفين وملاذاً لعدد كبير من غير المتخصصين أو المؤهلين تربوياً ومهنياً ، وجعلت موازنته أقرب ما تكون إلى موازنة أجور وتعويضات.

**الخطوة السادسة : رؤية مقترحة لإدارة الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعى بمصر وتقارير المنظمات الدولية :**

**أولاً : مصادر بناء الرؤية المقترحة :**

- « الأدبيات العلمية المرتبطة بجودة التعليم قبل الجامعى فى هذه الدراسة.
- « الدراسات السابقة ذات العلاقة بجودة التعليم قبل الجامعى.
- « واقع جودة التعليم قبل الجامعى بمصر فى أبعادها الكمية والنوعية.
- « التحديات المرتبطة بجودة التعليم قبل الجامعى فى إطار السياق الثقافى العام للمجتمع المصرى.
- « التغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وانعكاساتها على جودة التعليم قبل الجامعى.
- « توجهات تطوير التعليم قبل الجامعى بمصر بوجه عام ومبادرات وجهود تحسين جودته بوجه خاص.
- « دلالات المؤشرات والتقارير الدولية بشأن جودة التعليم قبل الجامعى بمصر ودول العالم المختلفة.

**ثانياً : فلسفة الرؤية المقترحة :**

تنطلق فلسفة الرؤية المقترحة من كون جودة التعليم خياراً استراتيجياً وعملية محورية لضمان التميز وتحقيق التنمية المستدامة والميزة التنافسية لمؤسسات التعليم قبل الجامعى بمصر ، وفى ضوء هذا ينبغى التعامل مع الجودة بفكر وفلسفة ورؤية جديدة مختلفة عما هو سائد الآن ، إذ يجب أن تتغير فلسفة التعليم قبل الجامعى بمصر من فلسفة تهدف إلى إتاحة التعليم وتوفير فرص التعليم ، إلى فلسفة مغايرة هدفها الأساسى تحقيق الجودة والتميز للجميع ، حتى تستطيع هذه المؤسسات المنافسة على المستوى الإقليمى والدولى .

كما تنطلق فلسفة الرؤية المقترحة من أن المجتمع المصرى قد شهد فى السنوات الأخيرة تغيرات وتحولات كبيرة سواءً كانت سياسية أم أمنية واقتصادية واجتماعية وتربوية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، الأمر الذى يجب أن يستتبعه تغيرات فى فلسفة التعليم وأهدافه ورؤيته واستراتيجياته بل وفى نوعية التعليم المطلوب.

كما تنطلق فلسفة الرؤية المقترحة من واقع جودة التعليم قبل الجامعى ، وتلك الفجوة الواسعة بين واقع مصر ومؤشرات وتقارير المنظمات الدولية ذات العلاقة بجودة التعليم ، فلا نجاح لأيه رؤية مستقبلية دون أن تنطلق من تشخيص وتحليل دقيق للواقع .

**ثالثا : منطلقات الرؤية المقترحة :**

ويقصد بها تلك الثوابت والقناعات والمسلمات والحقائق والمبادئ الأساسية التى انطلقت منها الدراسة الحالية فى صياغتها للرؤية المقترحة ، وذلك كمايلي :

« الإهتمام العالمى بقضية جودة التعليم قبل الجامعى ، وجعلها أولوية عظمى للدول ، واهتمام المنظمات والهيئات الدولية بها ، وجعلها أحد أهم مؤشرات التمايز والتفاضل بين دول العالم كافة .

« لم تعد جودة التعليم مجرد ترف فكري أو مجرد إجراءات روتينية ، وإنما أصبحت خيارا استراتيجيا ، بل وحق أصيل من حقوق الإنسان ، لا بد من توفيره له ، حتى يتحقق له المعنى الحقيقى للحياة .

« الإهتمام المتزايد فى الفكر الإدارى والتربوى بتقييم جودة نظم التعليم ، من خلال معايير ومؤشرات قادرة على إعطاء دلالات معبرة عن كافة أبعاد ومحاور المنظومة التعليمية .

« تأكيد الدراسات والتقارير التى تناولت طفرات التقدم التى حدثت فى كثير من الدول على أن التعليم الجيد المتميز العصرى من أهم الأسباب التى تقف وراء هذا .

« التنافسية وما تفرضه على مدارس ومؤسسات التعليم من تقديم خدمة تعليمية تتسم بالجودة والتميز .

« أهمية دراسة وتحليل المؤشرات والتقارير التى تصدرها المنظمات الدولية المعنية بجودة التعليم ، كأحد نقاط الانطلاق نحو تحسين الجودة .

« تحقيق الجودة يحتاج إلى نشر وتبنى وغرس ثقافة مؤسسية بل ومجتمعية تؤمن بفكر الجودة وتعمل على تطبيقه بجدية على أرض الواقع ، لتحقيق الجودة يبدأ من الثقافة .

« تحقيق الجودة الفعلية يحتاج إلى توافر إرادة سياسية ومجتمعية قوية وجادة وثابتة بشأن جودة التعليم ، ووضع التعليم فى مكانه اللائق فى قائمة أولويات الدولة المصرية .

« لا يمكن أن تتحقق الجودة الحقيقية للتعليم بدون معلم أحسن إعداده وتأهيله وتدريبه ، معلم مهنى باحث متفكر ممارس مبدع .

« الحديث عن جودة التعليم دون توفير الموارد البشرية والمخصصات المالية اللازمة للوفاء بمتطلبات الجودة ضرب من الخيال .

« تحقيق الجودة الفعلية يحتاج إلى تغيير فى فلسفة التعليم وأهدافه وتوجهاته ومنطلقاته فى اتجاه الجودة ومنطلقاته فى اتجاه الجودة والتميز والإبداع والتنافسية .

« تأكيد الهيئات والوثائق الرسمية فى مصر ، وعلى رأسها الدستور المصرى ٢٠١٤ على أن جودة التعليم خيار استراتيجى وأولوية عظمى ينبغى العمل الجاد على تحقيقها .

« بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ، لم يعد مقبولاً أن يستمر وضع التعليم كما كان عليه قبلهما ، وأن يستمر البحث عن الجودة الشكلية الإسمية المزيفة ، وأن يستمر التعليم فى ذيل الأولويات ، فبعد الثورتين وما أعقبهما حتى اليوم من متغيرات وتحديات وطموحات ، يجب أن تحدث نقلة نوعية فى جودة التعليم .

« تدنى جودة التعليم قبل الجامعى فى مصر ، ووجود فجوة كبيرة بين واقع الجودة فى مصر ومؤشرات وتقارير المنظمات الدولية فى هذا الشأن .

« أنثمة جهود ومبادرات عديدة ومتنوعة قامت بها مصر فى مجال جودة التعليم قبل الجامعى ، وأنه يمكن دراسة وتحليل هذه المبادرات والبناء عليها .

« ضرورة إعادة النظر فى الإجراءات التقليدية التى يتم من خلالها قياس الجودة الآن داخل المدارس وتقييمها والحكم عليها ، والتى أدت إلى سيادة وشيوع ما يسمى بالجودة الشكلية الإسمية أو جودة استيفاء الأوراق والملفات ، وليست الجودة الحقيقية بالفعل .

« أن ثمة تحديات تواجه تحقيق جودة التعليم قبل الجامعى فى مصر ، وترتبط هذه التحديات بالسياق الثقافى العام للمجتمع المصرى ، سواء فى إطاره السياسى أو الاقتصادى أو التاريخى أو الاجتماعى أو التربوى والتعليمى ، ولا يمكن أن تتحقق الجودة الفعلية بدون تعاطى علمى سليم مع هذه التحديات .

#### رابعاً : أهداف الرؤية المقترحة :

تهدف الرؤية المقترحة إلى :

« تقديم مجموعة من الإجراءات التنفيذية والآليات الإجرائية التى يمكن من خلالها تحقيق جودة التعليم قبل الجامعى وتحسينها .

« مساعدة القائمين على شأن التعليم قبل الجامعى على وضع السياسات والخطط ذات الصلة بجودة التعليم قبل الجامعى بمصر .

« إعلام القائمين على التعليم قبل الجامعى بمصر بمدى الفجوة والكائنة بين واقع جودة التعلم قبل الجامعى ومؤشرات وتقارير المنظمات الدولية ، وكيفية لتعامل معها وإدارتها بشكل علمى سليم .

« لفت انتباه القائمين على أمر التعليم قبل الجامعى بمصر إلى ضرورة إعادة النظر فى قضية وفلسفة جودة التعليم ، والنظر إليها على أنها أولوية عظمى تستوجب تضافر كافة الجهود على كل المستويات لتحقيقها بشكل جدى وحقيقى .

« تحسين وضعية جودة التعليم قبل الجامعى فى المؤشرات والتقارير الدولية ، الأمر الذى ينعكس على سمعة المؤسسة التعليمية المصرية إقليمياً ودولياً .

خامساً : القيم والمبادئ التى تقوم عليها الرؤية المقترحة :

- ◀◀ وضوح الرؤية لأولويات إصلاح التعليم قبل الجامعى .
  - ◀◀ العمل بروح الفريق داخل المؤسسة التعليمية.
  - ◀◀ النظرة المنظومية التكاملية الشاملة لإصلاح التعليم قبل الجامعى وتحقيق جودته.
  - ◀◀ التشخيص الدقيق للواقع والاعتراف بوجود فجوة وخلل فى جودة التعليم قبل الجامعى .
  - ◀◀ التخطيط الاستراتيجى أمر محورى فى تحقيق الجودة.
  - ◀◀ الشفافية والموضوعية والجدية والمصداقية .
  - ◀◀ التوجه أكثر نحو اللامركزية والمشاركة واستقلالية الإدارة المدرسية.
  - ◀◀ إيمان وقناعة القيادة السياسية بأولوية ومحورية جودة التعليم ، ومن ثم دعمها لفكر الجودة ومتطلباتها .
  - ◀◀ وضوح واستقرار السياسات التعليمية.
  - ◀◀ شيوع وسيادة ثقافة الجودة الشاملة والتحسين المستمر.
  - ◀◀ تكامل وتكاتف جهود كل المؤسسات المعنية بجودة التعليم .
  - ◀◀ الإنفاق على تجويد التعليم أعظم استثمار فى المجتمع .
  - ◀◀ جودة التعليم قبل الجامعى مسئولية قومية وليست مجرد مسئولية حكومة .
  - ◀◀ تحقيق الجودة خيار استراتيجى لا بديل عنه .
  - ◀◀ التعليم الأولوية العظمى الأولى لتقدم المجتمع ولا شئ قبله .
- سادساً : أبعاد الرؤية المقترحة وآليات تطبيقها :

أ- الإجراءات والآليات المقترحة بشأن بعض المؤشرات الكيفية "النوعية" للجودة :

أ-١- جودة إعداد المعلم وتأهيله وتنميته مهنيًا بشكل فعال :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلى :

- ◀◀ إعادة النظر فى مؤسسات إعداد المعلم من حيث أساليب القبول ، برامجها ، نظم وجوانب الإعداد، هياكلها ومناهجها ، بما يساعد على تخرج معلم مهنى مفكر باحث ممارس مبدع عصرى صاحب رؤية خلقية ويجسد نموذجا قياديا لطلابه .
- ◀◀ وضع معايير واضحة وصارمة لانتقاء طلبة كلية التربية بشكل علمى موضوعى ، من خلال مقابلات شخصية جادة واختبارات قبول مقننة ، للوقوف على مدى تمكن الطالب واستعداده للالتحاق بكلية التربية ، وأن يكون مربيًا لأجيال قادمة .

وفى هذا الإطار توصى الدراسة بضرورة إجراء اختبارات قبول للراغبين فى الالتحاق بكليات التربية ، بعد امتحان الثانوية العامة وقبل ظهور النتيجة ، على أن تشمل الجوانب التالية :

- ◀◀ اختبارات فى اللياقة الصحية والنفسية .
- ◀◀ اختبارات فى الثقافة العامة والميول المهنية .
- ◀◀ اختباراتفى المهارات التكنولوجية .



◀◀ اختبارات فى الكفاءة اللغوية.

◀◀ مقابلة شخصية.

على أن ترفع نتائج هذه الاختبارات لمكتب التنسيق لمراعاتها عند توزيع الطلاب على كلية التربية.

◀◀ من يريد الالتحاق بمهنة التدريس لابد من اجتيازه اختباراً وطنياً فى التخصص الأكاديمى والمهارات والكفايات الفنية والإدارية ، إضافة إلى اختبارات نفسية ومقابلات متعددة ، للتأكد من توافر السمات الشخصية والنفسية والعقلية اللازمة لشغل هذه الوظيفة المحورية. وفى حالة اجتيازه للاختبارات ، يمكنه أن يعمل بالتدريس لمدة عامين تحت الاختبار ، إذا أثبت خلالها كفاءة من خلال تقارير الموجه الفنى والمعلم الأول ومدير المدرسة ، وحضوره برنامجاً تدريبياً يعد خصيصاً للمعلمين الجدد ، يعطى رخصة لمزاولة المهنة لمدة خمس سنوات.

◀◀ لى يتم تجديد الرخصة على المعلم اكتساب عدد معين من النقاط أو الدرجات ، بناءً على حصوله على درجات علمية أعلى أو الماجستير أو الدكتوراه أو الدراسات العليا ، أو دورات تدريبية متخصصة ، أو حضوره ندوات ومؤتمرات وعمل بحوث إجرائية ، إضافة إلى رأى مدير المدرسة والموجه الفنى ، وذلك لضمان التطوير الذاتى المستمر للمعلم.

◀◀ ضرورة أن لا ينخرط فى مجال التدريس إلا المعلمون المؤهلون تربوياً ومهنياً ، وفى هذا السياق ترى الدراسة ضرورة العودة إلى نظام التكليف لخريجى كليات التربية ، مثلما يحدث فى تكليف الأطباء ، وحتى لا يصبح التعليم مجرد مهنة من لا مهنة له ، مع وضع ضوابط ومعايير مقننة لتفعيل عملية التكليف.

◀◀ أن تكون أولوية التكليف والتعيين للمعلمين التربويين الحاصلين على درجات علمية أعلى مثل الدكتوراه والماجستير والدراسات العليا .

◀◀ تطبيق نظام معلم الصف فى المدرسة الابتدائية ولاسيما الصفوف الثلاثة الأولى ، مع ضرورة اعداد وتأهيل هذا المعلم أولاً فى المؤسسات المتخصصة.

◀◀ وضع خطط وبرامج تدريبية مخططة فى ضوء الاحتياجات التدريبية الحقيقية للمعلمين ، والعمل على توفير كافة شروط ومتطلبات نجاح هذه الخطط والبرامج ، حتى لا تكون مجرد برامج ودورات شكلية.

◀◀ عدم وضع العقبات والعراقيل أمام المعلمين الذين يرغبون فى رفع مستواهم العلمى والأكاديمى من خلال الالتحاق ببرامج الدراسات العليا أو الماجستير والدكتوراه ، أو حضور ندوات ومؤتمرات علمية قومية أو محلية أو دولية ، مع منحهم التسهيلات والحوافز الملائمة.

◀◀ تقديم الدعم المادى للمعلمين المتميزين الراغبين فى التنمية المهنية ، وذلك بتوفير منح وبعثات دراسية للحصول على دورات تدريبية أو دراسات عليا من جامعات محلية أو دولية ، وكذلك تقديم بدل مادى عن النشر فى المؤتمرات

- والمجلات العلمية المحكمة، مع ضرورة وضع معايير تضمن العدالة فى اختيار المعلمين المرشحين للحصول على ذلك الدعم.
- ◀ زيادة الراتب الشهري للمعلم بما يحقق له حياة كريمة ، وبما لا يجعله يلث خلف الدروس الخصوصية.
- ◀ ضرورة تفعيل دور وحدات التدريب والجودة بالمدارس فى التنمية المهنية للمعلمين، مع التركيز فى التدريب على المواقف والقضايا والمشكلات التى تعترضهم أثناء العمل وكيفية مواجهتها .
- أ- ٢- جودة الإدارة المدرسية :
- لا بد من أن تكون هناك ضوابط ومعايير علمية موضوعية مقننة يتم فى ضوءها اختيار وانتقاء القيادات المدرسية ، من أهمها :
- ◀ الإيمان والقناعة بفكر الجودة الشاملة ومتطلباتها وآليات تحقيقها .
- ◀ الإلمام بأحدث الاتجاهات والأساليب والرؤى الدولية والمحلية فى مجال جودة التعليم .
- ◀ الحصول على دورات وبرامج تدريبية متخصصة سواءً فى مجال الجودة أو مجال الإدارة المدرسية .
- ◀ المهارة والقدرة على استخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العملية الإدارية .
- ◀ القدرة على تحقيق الميزة التنافسية من خلال تحقيق الجودة والتميز .
- ◀ القدرة على الإبداع والابتكار والمبادأة وإدارة التغيير .
- ◀ القدرة على التفكير والتخطيط الاستراتيجى وإعداد الخطط الاستراتيجية .
- ◀ القدرة على تهيئة بيئة مدرسية مشجعة ومحفزة وجاذبة وتعاونية تشجع المعلمين على الاندماج والمشاركة والتنمية المهنية والدعم المتبادل .
- ◀ القدرة على التأمل الذاتى للممارسات الإدارية .
- ◀ أن يمثل قدوة للقيم والأخلاقيات والإنضباط السلوكى والأخلاقى .
- ◀ القدرة على صنع القرارات بشكل جماعى تشاركى واحترام استقلالية المعلمين ، والاهتمام بتنمية القيادة لديهم لتعظيم دورهم فى تحقيق التحسين المدرسى .
- ◀ إجراء اختبارات علمية مقننة للمعلمين المرشحين للوظائف القيادية للتأكد من توفر المستوى المناسب من المهارات السابقة لديهم .
- ◀ وضع معايير موضوعية مقننة للجان المقابلات الخاصة باختيار القيادات التربوية ، بما يحقق تكافؤ الفرص والشفافية والعدالة الموضوعية ، مع ضرورة توافر عناصر فنية وأكاديمية لها ، ويفضل أن يكون أعضاء تلك اللجان من العاملين بإدارات تعليمية غير الإدارة المستهدفة ، إضافة إلى نماذج من أساتذة كليات التربية .
- ✓ إجراء اختبارات للتأكد من الصحة والسلامة النفسية والعقلية والوطنية للمرشحين للوظائف القيادية بالمنظومة التربوية .

- ✓ تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين وتحفيز الآباء على التعاون والمشاركة فى إدارة المدرسة وتطوير العمل بها ومبادرات تحقيق الجودة وتحسينها.
- ✓ ضرورة إخضاع القيادات المدرسية لبرامج تنمية مهنية مستدامة وتدريب علمى جاد وحقيقى ومرتبطة بواقع العملية التعليمية من جهة ، وبالإحتياجات التدريبية الفعلية للقيادات المدرسية من جهة أخرى.
- ✓ تقديم دورات تدريبية سواءً للمديرين أو المعلمين أو القيادات التربوية عامة على مكافحة الفساد الإدارى.
- ✓ وجود خطة شاملة لتطوير مستوى القيادات التربوية وتنفيذها وتقييمها وتحسين نواحي القصور بها، على أن لا تقل مدة تنفيذها عن خمس سنوات ، يشارك فى إعدادها ممثلون عن قيادات التعليم وأساتذة كليات التربية ، مع ضرورة الاستمرار فى تنفيذها ، حتى إذا تغير المسئولون عن إعدادها وتنفيذها.

### أ-٣- جودة تعليم وتدريب العلوم والرياضيات :

- ويمكن أن تتحقق جودة تعليم العلوم والرياضيات من خلال ما يلى :
- ◀ زيادة الجهود المبذولة للإرتقاء بمناهج العلوم والرياضيات كمناهج أساسية تستلزمها روح العصر ومتطلبات التقدم ، مع استخدام طرائق وأساليب تدريسية جديدة ومبدعة ومبتكرة ، تركز على الفهم والتعدد والتحليل والتفكير الابتكارى والبحث وحل المشكلات.
  - ◀ العمل الجاد على إزالة الحشو الزائد والتعقيد من مناهج العلوم والرياضيات ، على أن يراعى فى هذه المناهج مواءمتها لروح العصر ومستجداته ، وتنمية مهارات الطلاب فى كيفية الحصول على المعلومة بأسلوب علمى يعتمد على البحث والتفكير والتدقيق والتحليل والتطبيق ، وليس مجرد الحفظ والاسترجاع.
  - ◀ إنشاء مدارس تطبيقية أكثر على نموذج مدارس الـ STEM ، وغيرها من النماذج التى تشجع الطالب على دراسة العلوم التطبيقية بطريقة جاذبة وملهمة لتسمح بتطوير قدراتهم الإبداعية والابتكارية.
  - ◀ يجب الاهتمام بنقل الخبرات الدولية فى مجال آليات واستراتيجيات التعليم والتدريب الحديثة فى العلوم والرياضيات ، تلك التى تعتمد بشكل أكبر على العمل الجماعى ، التفكير الابتكارى ، حل المشكلات ، البحث الإجرائى ، التطبيق العملى.
  - ◀ الاهتمام بمستوى معلمى العلوم والرياضيات بصفة خاصة ، وتدريبهم بصفة مستدامة على أحدث مناهج وطرق تدري وتعليم العلوم والرياضيات مع إطلاعهم على تجارب دول متميزة فى هذا المجال مثل اليابان وفنلندا وسنغافورة.

« المشاركة بانتظام فى التقييمات والمسابقات الدولية المرتبطة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا ، والتي تسهم فى قياس مستوى كفاءة وجودة العملية التعليمية ومخرجاتها بشأن العلوم والرياضيات ، للاستفادة من ذلك فى تعديل وتطوير وتحسين السياسات والممارسات وتطوير الأداء المستقبلى ، مع الاهتمام بإعداد الطلاب بشكل علمى سليم للمشاركة والمنافسة الجادة فى هذه الاختبارات والتقييمات الدولية مثل تيمس ، بيرنز ، بيزا ، وغيرها وتحفيزهم على ذلك .

« إعداد مسابقات وجوائز قيمة سواءً على مستوى المدارس أو الإدارات والمديريات التعليمية للطلاب المبدعين والمبتكرين فى مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا .

« تحفيز وتشجيع طلاب الثانوية العامة على الالتحاق بالقسم العلمى ، وتوعيتهم بالأهمية المحورية للعلوم والرياضيات واللغات والتكنولوجيا باعتبارها علوم التقدم وركائز التنمية .

« دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تعليم وتدریس العلوم والرياضيات ، مع ضرورة مساندة المناهج الدولية فى العلوم والرياضيات .

أ-٤- تحسين معدل التلاميذ / معلم :

ويمكن تحسين هذا المعدل من خلال :

« تعيين عدد أكبر من المعلمين المتخصصين المؤهلين تربوياً ومهنياً ، ولاسيما فى التخصصات التى بها عجز واضح ، وخصوصاً أن أعداد التلاميذ فى تزايد مطرد بسبب الزيادة السكانية الواضحة .

« القضاء على الخلل الموجود فى توزيع المعلمين على المدارس والإدارات التعليمية ، فهناك مدارس بها عدد واف من المعلمين وأخري بها عجز صارخ ومعظمهم فى الريف والنجوع والمناطق النائية ، والتي يصل هذا المعدل فيها فى بعض الأحيان إلى ٣٥ - ٤٠ .

« إعداد قاعدة بيانات وإحصاءات ومعلومات دقيقة وشاملة وحديثة عن أعداد المعلمين فى مصر وفقاً للتخصصات والمؤهلات العلمية وأماكن تواجدهم حسب المحافظات والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس ، وتحديد مناطق العجز وجوانبه وكيفية التغلب عليها .

أ-٥- تحسين جودة الأداء المالى :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلى :

« ضرورة التزام الحكومة بتطبيق التشريعات الدستورية المتعلقة بتوفير مخصصات مالية مناسبة للإنفاق على التعليم قبل الجامعى ، بل والسعى الدؤوب نحو الوصول إلى معدلات الإنفاق العالمية أو القياسية ، كما نادت

بذلك التقارير والمؤشرات الدولية ، وهى ان لا تقل المخصصات المالية للتعليم عن ٦% من الناتج المحلى الإجمالى ، أو ٢٠% من إجمالى الإنفاق الحكومى .  
 ◀ رفع كفاءة الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى .

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

◀ ترشيد الإنفاق العام فى كل مرحلة تعليمية وبين المراحل ، بما يضمن الاستخدام الامثل للموارد المتاحة فى عناصر التكلفة داخل المؤسسات التعليمية .

◀ إعادة توزيع وتخصيص الموارد والمخصصات المالية للتعليم قبل الجامعى ، بحيث تزداد المخصصات المرتبطة بالإنفاق الاستثمارى ، والا كيف يمكن أن تتحقق جودة فى التعليم وجانب الأجور والمرتبات يستحوذ على ما يقرب من ٩٠% من المخصصات المالية ، فى حين لا يتبقى للجانب الاستثمارى وشراء السلع والخدمات والتجهيزات والأبنية سوى ١٠% تقريبا فقط .

◀ إعادة تخصيص الموارد بين مراحل التعليم العام المختلفة والتعليم العالى ، بحيث تكون الأولوية للتعليم قبل الجامعى ، ولاسيما التعليم الأساسى ، مع ترشيد الإنفاق الحكومى على التعليم العالى .

◀ دعم اللامركزية فى تمويل التعليم ، وذلك بمنح سلطات واسعة للمحافظين ومديريات التعليم والمجالس المحلية فى المحافظات المختلفة والمناطق الريفية، بهدف تدبير الموارد المالية اللازمة وإدارة تلك الموارد بصورة أكثر كفاءة .

◀ ضرورة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى للدولة ، بحيث يحتل التعليم قبل الجامعى مكانه اللائق فى مقدمة الأولويات .

◀ تفعيل آليات الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص والأهلى فى تمويل التعليم قبل الجامعى، حيث يمثل هذا التوجه أحد أهم مرتكزات استراتيجية مصر للتنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ .

◀ تطوير الإطار التشريعى بالشكل الذى يضمن التنظيم الواضح والمحدد والعادل لكافة مستويات العلاقات بين القطاع الحكومى والخاص والأهلى والمجتمع ككل فى تمويل التعليم والإنفاق عليه ، وكذلك بين القائمين على المدارس الخاصة والدولة والمجتمع من جانب آخر ، وتوفير الحوافز المناسبة للقطاع الخاص للإسهام الفاعل فى تمويل التعليم مع تحقيقه للأرباح التنافسية المبتغاة ، وكذلك التشريعات المرتبطة بدعم المشاركة المجتمعية وتنظيم البدائل التمويلية المتنوعة وغيرها ، فنجاح كل ما سبق رهن بنمط الأطر التشريعية والتنظيمية السائدة .

◀ تأسيس هيئة وطنية لتمويل التعليم والإنفاق عليه ، على غرار وكالة أو هيئة تمويل التعليم فى بريطانيا The Education Funding Agency ، لتنظيم كافة صور واشكال ونماذج وآليات تمويل التعليم سواء القائمة أو المبتكرة أو

المشتركة ، والبحث عن صيغ استثمار جديدة فى التعليم ، مع إعداد خطة وطنية قومية للاستثمار فى التعليم والإنفاق عليه ، هدفها بناء تعليم عصري قائم على شراكة مجتمعية واسعة ، وقادر على المنافسة الإقليمية والدولية .

« زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة للمدارس الواقعة فى المناطق الفقيرة والنائية لتحسين التحصيل الدراسى للتلاميذ الفقراء ، وتقليل معدلات رسوبهم وتسربهم من التعليم .

**ب- الإجراءات والآليات المقترحة بشأن بعض المؤشرات الكمية للجودة :**

**ب-١- تحسين معدلات القيد والالتحاق "الاستيعاب" :**

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال :

« تعديل ووضع التشريعات والقواعد والقرارات والضوابط اللازمة والتي تلزم أولياء الأمور بالحقائب أبنائهم بالمدارس فى سن الإلزام، وكذلك الاستمرار فى الإنتظام فى التعليم، مع وضع إجراءات أكثر حسماً وصرامة فى حالة عدم الإلتزام بذلك مع الإلتزام بتطبيقها على الجميع وبجسم .

« التفكير الجدى فى المحفزات الإيجابية لتشجيع الأسر على إلحاق أبنائهم بالتعليم، ولا سيما فى ظل انتشار ثقافة عدم أهمية ومحورية وقيمة التعليم فى الآونة الأخيرة .

« توفير مساعدات مالية ومادية للأسر الفقيرة والفئات الأكثر احتياجاً ، كحوافز لتشجيعهم على إرسال أبنائهم إلى المدارس ، مع إعفائهم من الرسوم والمصروفات الدراسية .

« توفير المزيد من فرص التعليم الموازى بأشكاله وصوره المتنوعة ، والتي يمكن أن تساعد فى تحقيق الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى ، وكذلك فى الحد من التسرب وسد منابع الأمية .

« التفكير فى حلول عاجلة وحقيقية وجادة لمشكلة البطالة ولاسيما بطالة المتعلمين وإيجاد فرص العمل الملائمة لخريجى التعليم ، فهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على نظرة الأسر والمجتمع للتعليم وقيمته ، ومنثم يسهم فى زيادة معدلات الإلتحاق والاستيعاب ، فقضايا التعليم متشابكة وتؤثر فى بعضها بعضاً .

« أن يكون هناك تخطيط استراتيجى طويل المدى لمواجهة تزايد أعداد الأطفال الملزمين فى السنوات القادمة ، فى ظل الزيادة السكانية المطردة ، ولاسيما فيما يتعلق بتوفير الموارد والمعلمين والمدارس والفصول والإمكانات اللازمة .

**ب-٢- تحسين معدلات الرسوب والتسرب والاستبقاء :**

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلى :

« توفير بيئة تعليمية جاذبة ومناخ مدرسى صحى مشجع على التعليم ، وفق منظور حديث للإرشاد التربوى والنفسى ، وتوفير برامج علاجية لذوى الأداء التعليمى المنخفض .

- ◀ وضع خطط جادة وشاملة لمشكلة التسرب مبنية على إحصاءات وقاعدة بيانات ومعلومات دقيقة ودراسات جادة للظاهرة وأسبابها وعواملها وخطورتها وانعكاساتها وآليات التغلب عليها.
- ◀ الدراسة الجادة لظاهرة عمالة الأطفال فى سن الإلزام وأسبابها وآليات مواجهتها واستئصالها ، وتفعيل القوانين التى تجرم عمالة الأطفال.
- ◀ إعادة صياغة المدرسة كمنظومة ، بحيث يصبح للتعليم معنى لدى التلميذ ، وتصبح المدارس وسيلة يسعى إليها رغبة لا رهبة ، يجد فيها ما يشعره بالاستمتاع.
- ◀ العمل على رفع مستوى الأسر وتقليل معدل النقر ، فهناك مشاكل تعليمية مرتبطة بثقافة الفقر فى الأسر المصرية ، وكثير من المشكلات التعليمية مردها انخفاض المستوى الاقتصادى للأسر.
- ◀ لا بد من حلول عاجلة وفاعلة لمشكلة البطالة ، لأنها ذات علاقة بالتسرب ، فالطالب يرى أن من أنهى تعليمه وتخرج من الشباب بأعداد كبيرة لا يجد فرصة عمل متلاءم مع تعليمه ، فتتعدم - حينئذ - قيمة التعليم بالنسبة إليه ، فينصرف عنه ، لأن قضية التسرب جزء من منظومة مجتمعية كاملة.
- ◀ نشر الوعى وثقيف الأسر والمجتمع ككل بقيمة التعليم المحورية ، ومخاطر الجهل والتسرب والأمية على المجتمع وأفراده.
- ◀ مساعدة الأسر الفقيرة ماديا لتغطية النفقات الدراسية وتوفير مستلزمات تعليم أبنائها.
- ◀ تفعيل دور المرشد التربوى والنفسى والاجتماعى فى مساعدة التلاميذ ولاسيما ضعاف المستوى أو ذوى المشكلات النفسية والاجتماعية.
- ◀ العدل من قبل المعلمين ومديرى المدارس فى التعامل مع التلاميذ.
- تحويل المدارس المصرية إلى مدارس جاذبة للتلاميذ ، وهذا يتطلب :**
- ◀ اختيار مديرين وإداريين أصحاب مبادرات وفكر قيادة متطور وعصرى ويمتلكون مهارات القيادة التحويلية والإبداعية.
- ◀ توفير فرص النشاط الصفى واللاصفى والذى يخفف من ملل وجمود العملية التعليمية ، كما يسهم فى بناء شخصيات التلاميذ واكتشاف مواهبه من وتشكيل مهاراتهم.
- ◀ تنويع أساليب وطرائق التدريس بما يتناسب مع الفروق الفردية بين التلاميذ.
- ◀ تفعيل الشراكة الحقيقية مع هيئات المجتمع المدنى والأهلى فى الشأن المدرسى.
- ◀ إحداث تغييرات فى البيئة المدرسية التقليدية ، واستحداث بنى وهياكل وتكوينات مدرسية أكثر مرونة وجاذبية مثل قاعات الأنشطة والوحدات الإدارية المتكاملة والحجرات المدرسية المتحركة والمختبرات الأمانة ، والملاعب الخضراء وحجرات الأنشطة المفتوحة.

ولكى يتحقق مفهوم ونمط المدرسة الجاذبة ، يستوجب هذا إحداث تغييرات جذرية من أهمها :

- ◀ كثافة صفية لا تتجاوز نحو ٣٠-٣٥ تلميذ.
- ◀ حصة دراسية لا تزيد عن ٣٥ - ٤٠ دقيقة.
- ◀ فسحتان يتخللهما أنشطة تربوية.
- ◀ يوم مفتوح كل شهر.
- ◀ تفعيل الرحلات والمعسكرات والزيارات الميدانية.
- ◀ حفلات ومعارض ومسابقات وحوافز.
- ◀ تدريب فعلى على الهوايات وتنمية المواهب.
- ◀ مرافق صحية آمنة ونظافة حقيقية.
- ◀ نشاط مسائى وبعض أيام الجمع أو العطلات.
- ◀ مشاركة فاعلة من الأسر والمجتمع المحلى.
- ◀ وجود مرشد تربوى فاعل يسهم فى حل مشكلات التلاميذ.

### ب-٣- التغلب على مشكلة ارتفاع كثافات الفصول وتعدد الفترات الدراسية :

- ◀ يمكن التغلب على هذه المشكلة ومواجهتها من خلال :
- ◀ على الدولة زيادة ومضاعفة المخصصات المالية والاستثمارات المخصصة لبناء المدارس وتجهيزها وصيانتها ، بحيث لا تقل هذه المخصصات عن ٢٠% من مخصصات التعليم قبل الجامعى.
- ◀ بذل المزيد من الجهود المخططة الجادة لتخفيض كثافات الفصول والتي أصبحت مخيفة فى بعض المناطق ، وأصبحت معها الفصول مجرد مخازن للتلاميذ ، ولا يمكن أن تتحقق معها أى جودة حقيقية للتعليم.
- ◀ أن تتبنى الدولة المصرية مشروعا قوميا وطنيا متكاملا ومخططاً لبناء المدارس ، وأن يكون هناك توعية ودعم وتأييد إعلامى وشعبى لهذا المشروع ، والذي ينبغى أن يشارك فيه المجتمع بكافة فئاته.
- ◀ مراعاة الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني عند التخطيط لإنشاء المدارس الجديدة ، بحيث يتواكب معدل نمو المدارس مع معدل النمو السكاني ، حتى لا يقل العرض عن الطلب فترتفع كثافة الفصول.
- ◀ أن يتم توجيه خريطة الإنشاءات والاستثمارات التعليمية فى مصر بدلالة الحالة التعليمية للسكان فى المحافظات المصرية.
- ◀ رغم جهود هيئة الأبنية التعليمية فى إنشاء وإحلال واستكمال المدارس ، إلا أنها غير كافية وتحتاج إلى دعم لامركزية إنشاء المدارس ، بدلا من التعقيد الذى تشهده فى الوقت الحالى ، حيث تبين الدراسات أن تكلفة المباني المدرسية من الممكن أن تنخفض تماما مع لامركزية الميزانيات ونظم المقاولات التى تسمح بمشاركة أكبر للمجتمع المحلى.



- ◀ البحث عن تدابير وبدائل جديدة من قبل الدولة لإنشاء المزيد من المدارس والتي منها دعم الجانب الأهلى والمدنى فى الإنشاء ، من خلال تسمية المدارس أو الفصول الجديدة بأسماء من قاموا بالمساهمة ، فى ظل نقص الميزانيات الحكومية المخصصة لإنشاء المدارس ، ومنها كذلك الإتفاق مع رجال الأعمال على بناء مدارس جديدة مقابل الموافقة على تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية وتسهيلات ضريبية ، بدلا من تأسيسهم لمدارس خاصة بمصروفات عالية ، لن يقدر على دفعها الكثير من الأسر المصرية.
- ◀ بناء شركات فاعلة مع القطاع الاستثمارى وتقديم حوافز له للمساهمة فى بناء المدارس والفصول، على أن تقوم الحكومة بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتهيئة المناخ أمام هذه الشركات وزيادة فعاليتها.
- ◀ أن يتم إنشاء المدارس والفصول الجديدة استنادا إلى معايير تخطيطية وتصميمية دقيقة للمباني المدرسية ، مع اختيار المواقع المناسبة والتي تتميز بمساحات كافية ، مع مراعاة المعايير العالمية والقياسية فى هذا الشأن.
- ◀ اللجوء إلى البناء العمودى عند تصميم وإنشاء المدارس ، بحيث يكون المبنى المدرسى متعدد الطوابق ، ولاسيما فى المناطق التى تعاني من نقص المساحات.

#### ج- إجراءات مقترحة بشأن بعض القضايا الأساسية ذات الصلة بالجودة :

##### ج-١- فلسفة التعليم وتوجهاته :

- من أهم الإجراءات المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :
- ◀ إعادة بناء النسق الثقافى فى المؤسسات التعليمية ، من خلال إحداث التغييراتفى الأنظمة المتصلة بالنماذج والقيم والدوافع والمهارات والرؤى المرتبطة بالتعليم ، بحيث يتم الانتقال من ثقافة الحد الأدنى والإلزام والتعليم للجميع إلى ثقافة التعليم للتميز والتميز للجميع ، ومن ثقافة الإبداع إلى ثقافة الإبداع ، ومن ثقافة الإبداع إلى ثقافة المبادرة والتفكير والتأمل والابتكار ، ومن ثقافة التلقين إلى ثقافة التعليم الذاتى والتمكين ، ومن ثقافة المعلومة الجاهزة إلى آليات البحث عنها .
- ◀ وضع استراتيجية وطنية قومية واضحة المعالم والأهداف والخطط التنفيذية ، يكون هدفها الأساسى تخريج طالب متعلم موهوب مبدع عصري ، يهتم بالعلم والبحث ، ذو قيم وأخلاق عالية، يمتلك آليات وأساليب التعااطى مع أدوات العصر وتقنياته ، معترز بهويته وأصالته ، يستطيع أن يتعايش سلميا مع الجميع ، متسلح بنموذج قيمى أخلاقى سليم.
- ◀ أيتوجه التعليم المصرى نحو إيجاد مستقبل أكثر استدامة ، وفق رؤية للتنمية تنطوى على تعزيز الهوية الوطنية وحقوق الإنسان والتميز للجميع وتعزيز الانتماء والتعايش السلمى ، مع مراعاة روح العصر ومتطلباته وإفرازاته عند تطوير التعليم وتجويده وإصلاحه .

- ◀ الانتقال بإصلاح التعليم وتطويره وتجويده من المنهج الإختزالي الجزئى إلى المنهج المنظومى الكلى الأيكولوجى ، بحيث يتم النظر إلى التعليم على أنه منظومة كلية متشابكة الأبعاد ومتداخلة الأجزاء ، ومن ثم لا يمكن تحقيق الجودة فى أحد عناصر المنظومة دون العناصر الأخرى .
- ◀ التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة فقط إلى فكرة قومية التعليم
- ◀ لا إصلاح تعليمى منشود ، ولا جودة حقيقية بدون معلم مؤهل جيداً ، وإدارة تعليم كفؤة .
- ◀ العمل على تنمية الوعى لدى المجتمع ككل بقيمة التعليم ومحوريته ، ومن ثم ضرورة الإرتقاء به وتحقيق جودته ، وأنه السبيل الأساسى لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ، ومن ثملابد أن يشارك الجميع فى تطويره وإصلاحه .
- ج-٢- الثقافة التنظيمية :

- من أهم الإجراءات المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :
- ◀ التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق جودة حقيقية للتعليم، إلا من خلال نشر وتبنى ودعم وسيادة ثقافة تنظيمية تؤمن بالجودة وتشجع على تحقيقها ، فالجودة الحقيقية قبل أن تكون موارد وإمكانات وإجراءات وسياسات ومعايير ، إنما هى ثقافة يجب أن تسرى فى عروق المؤسسة .
- ◀ التأكيد على ضرورة نشر ثقافة الجودة والاعتماد لدى كافة الأطراف المعنية بالتعليم، وتكوين وعى فردى وجماعى بأهداف وأهمية وقيمة تطبيق معايير الجودة وتحسينها .
- ويمكن أن يتم ذلك من خلال :
- ◀ إعداد دليل للجودة يتضمن كل ما يتعلق بالجودة من حيث المعايير ، المتطلبات ، آليات التطبيق ، خطوات ومراحل التطبيق ، العقود وغيرها .
- ◀ استضافة متخصصين من الجامعات وغيرها فى مجال الجودة لإلقاء محاضرات وندوات وحلقات نقاشية وإدارة ورش عمل حول جودة التعليم .
- ◀ اجتماعات وملتقيات ومؤتمرات دورية ونشرات تعريفية دورية وملصقات وكتيبات لزيادة وعى العاملين بالمدارس بالجودة وآليات تحقيقها وقيمتها الاستراتيجية .
- ◀ تزويد المعلمين والمديرين والموجهين بروابط المواقع المتخصصة فى الجودة .
- ◀ التحفيز الدائم سواء المادى أو المعنوى لتحقيق الجودة .
- ◀ عقد برامج تدريبية متخصصة لجميع أفراد المجتمع المدرسى - ولا سيما أعضاء وحدة الجودة - لإكسابهم المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لمتنفسيه معايير الجودة وتحسين الأداء .
- ◀ توفير حوافز مشجعة للمدارس الحاصلة على الجودة والاعتماد .
- ◀ إطلاق حملة قومية إعلامية شاملة ومخططة وهادفة لنشر ثقافة وفكر الجودة بين أفراد الشعب المصرى بجميع فئاته ، وبأهمية المشاركة المجتمعية الشاملة فى تحسين جودة التعليم .

### ج-٣- تفعيل دور وحدات الجودة :

- من أهم الإجراءات المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :
- ◀ دعم وحدات الجودة بالكوادر المؤهلة والمدرية والمؤمنة بفكر الجودة والقادرة على تطوير ممارساتهم الفنية والإدارية بشكل عام ، وتطبيق آليات تحقيق الجودة بشكل خاص.
  - ◀ الإعداد والتدريب والتأهيل الجيد والمتخصص والجاد لأعضاء إدارات الجودة ، وذلك لضمان اتساق فهمهم لجوانب الجودة والتقييم الذاتى والمحاسبية ومعايير ومؤشرات الجودة والاعتماد ، وإمدادهم بالمعارف والمهارات اللازمة المرتبطة بالجودة ، وذلك من خلال منظومة مخططة للتدريب والتنمية المستمرة فى ضوء الكفايات والأدوار المطلوبة.

ويمكن أن يشمل التدريب ما يلى :

- ✓ الثقافة المؤسسية الداعمة للجودة.
- ✓ الاتجاهات والخبرات الدولية فى مجال الجودة.
- ✓ مفاهيم وممارسات وأدبيات الجودة فى الفكر العالمى.
- ✓ المدخل والنماذج الحديثة للمراجعة والتقييم الذاتى.
- ✓ بناء مجتمعات التعلم فى ظل مفهوم الجودة ومؤشراتها.
- ✓ إعداد الخطط الاستراتيجية لتحسين الجودة ورفع كفاءة المدرسة.
- ✓ استراتيجيات التعليم والتعلم المتسقة مع فكر الجودة والتميز.
- ✓ تكنولوجيا التعليم الداعمة لجودة أداء المتعلم والمعلم.
- ✓ آليات المشاركة المجتمعية فى تطبيق فكر الجودة على أرض الواقع.
- ◀ زيادة المخصصات المالية لوحدة الجودة ، حتى تستطيع القيام بعملها وأدوارها بشكل سليم.
- ◀ أن يكون هناك تحفيز مادى أو معنوى لأعضاء وحدة الجودة ، ولاسيما فى حالة الأداء المتميز.
- ◀ أن يكون هناك تمكين لإدارات الجودة لتقوم بأدوارها ومهامها بكفاءة وفعالية ، من خلال إعطائها سلطة المحاسبية التعليمية.
- ◀ تبادل الخبرات بين إدارات الجودة سواء على مستوى المديريات أو الإدارات التعليمية أو المدارس وبعضها البعض ، بحيث يتم نشر ما يسمى بالأداء الأفضل سواء فى مجال قياس الجودة والمحاسبية ، نظم وإجراءات التقييم الذاتى والمراجعة ، وسبل تحفيز المدارس للتقدم للجودة والاعتماد .
- ◀ ربط البرامج التدريبية سواء المقدمة لأعضاء إدارات الجودة أو للمديرين والمعلمين والموجهين بمناقشة المشكلات الحقيقية للجودة على أرض الواقع وسبل التغلب عليها.

د- بعض الإجراءات العامة المقترحة بشأن تحقيق جودة التعليم وتحسينها بشكل عام :

من أهم الإجراءات المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :

- « توافر إرادة سياسية ومجتمعية قوية وجادة وثابتة ، واستعداد والتزام قوى من جانب الدولة لتحقيق الجودة الفعلية وليست مجرد الجودة الإسمية المزيضة "جودة استيفاء الأوراق والملفات" .
- « فإذا وجدت الإدارة السياسية القوية والداعمة ، وفرت الحماية التشريعية لكل أطر التطوير ، ووضعت التعليم فى مكانه الطبيعى فى قائمة الأولويات ، ووضعت آليات وبرامج وخطط واستراتيجيات لتطبيق المبادئ الدستورية المرتبطة بجودة التعليم ، إضافة إلى توفير ورصد المخصصات المالية اللازمة لكل ذلك .
- « تشكيل فريق من الخبراء والمتخصصين يمتلك القدرات والمهارات والخبرات اللازمة للتعامل العلمى السليم مع المؤشرات والتقارير الدولية والتي تصدرها المنظمات الدولية بشأن التعليم وجودته ، وذلك لرصد وتحليل وإدارة الفجوات القائمة بالفعل بين مصر ودول العالم فى مؤشرات الجودة وأبعادها ورفع توصيات ومقترحات وبدائل مدروسة للأجهزة والمؤسسات المعنية بالتعليم .
- « بناء معايير واضحة ومحددة ودقيقة وواقعية لجودة التعليم ، وتكون نابعة من طبيعة المجتمع ونظامه التعليمى ، ومتسقة مع المعايير العالمية ، مع ضرورة الإلتزام بتطبيق هذه المعايير بجدية، بما يضمن إيجاد بيئات تعليمية تربوية فاعلة نهىئ المناخ السليم للتطبيق .
- « توفير بنية تحتية قوية داعمة للجودة من معامل ، مكتبات ، تجهيزات ، اتصال بالإنترنت ، قاعات أنشطة مجهزة ، ملاعب ، والإمكانات والموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق وتحقيق الجودة .
- « لا بد من البحث عن حلول ابتكارية فاعلة لجذب الطلاب للمدارس وعودتهم إليها ، بحيث تصبح المدرسة جاذبة لطلابها ، وإلا فكيف يتم الحديث عن جودة تعليم مدارسها شبه خاوية من طلابها .
- « إعادة النظر فى التشريعات والقوانين والقواعد والقرارات القائمة ، وتعديل ما يحتاج منها ، واستصدار ما يلزم من جديد لتوفير بيئة تشريعية مناسبة ، تضمن كفاءة وفعالية منظومة إدارة التعليم قبل الجامعى فى إطار من الحوكمة الرشيدة .
- « إعادة الاعتبار للأنشطة الصفية واللاصفية بكافة أشكالها فى كافة مراحل التعليم لجذب التلاميذ والطلاب وتشجيعهم على الإقبال والذهاب إلى المدارس .
- « بناء نظام متكامل ومتطور للمحاسبية التعليمية قائم على الشفافية ، ويعتمد على المتابعة الحقيقية للأداء والتقويم المبني على مؤشرات ومحددات الأداء على المستويات التعليمية كافة ، للتأكيد على الجودة النوعية والكمية الحقيقية لمخرجات التعليم .

« تنوع آليات قياس رضا كافة الأطراف المعنية بالتعليم عن مستوى جودة العملية التعليمية ، وذلك من خلال استبيانات ، استطلاعات للرأى ، مقابلات شخصية ، لقاءات وندوات ومؤتمرات وغيرها، لضمان الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة تسهم فى وضع الخطط واتخاذ القرارات الرشيدة المرتبطة بالإصلاح والتطوير.

**سابعاً : متطلبات وضمانات نجاح تنفيذ الرؤية المقترحة :**

تنفيذ الرواية المقترحة يتطلب توفير عدة متطلبات وضمانات أساسية ، والتي من أهمها ما يلى :

- « دعم وتبنى القيادة السياسية لجودة التعليم قبل الجامعى .
- « اقتناع القيادات العليا بأن جودة التعليم خيار استراتيجى لا بديل عنه.
- « سيادة وتبنى ونشر ثقافة الجودة الشاملة فى كل مؤسسات التعليم قبل الجامعى وعلى كافة المستويات.
- « توفير الموارد والمخصصات المالية اللازمة لتحقيق الجودة.
- « وضع جودة التعليم قبل الجامعى فى أولى أولويات الدولة المصرية – فكراً وممارسة وتمويلاً .
- « المشاركة المجتمعية الجديدة الهادفة فى تحقيق جودة التعليم قبل الجامعى ، وتكاتف جهود كافة المؤسسات المعنية بالجودة.
- « استثمار استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يرتبط بقضية الجودة.
- « تفعيل مواد الدستور المصرى ٢٠١٤ فيما يرتبط بالجودة وآليات تطبيقها ، ولاسيما فى جانب المخصصات المالية اللازمة.
- « التخفيف من حدة المركزية والتوجه المخطط والجدى نحو اللامركزية وإعطاء المدارس استقلالية وسلطات أكبر فى إطار الإدارة الذاتية والإصلاح المتمركز حول المدرسة.
- « تفعيل دور وحدات الجودة سواءً على مستوى المديرىات أو الإدارات التعليمية أو المدارس فى نشر ثقافة الجودة وآليات تحقيقها .
- « تبنى المدخل المنظومى عند تناول قضية الجودة ، بحيث يتم تناول كافة أبعاد ومؤشرات ومحاور منظومة التعليم قبل الجامعى بشكل شامل متكامل ومتوازن.
- « تبنى مداخل إدارية ملائمة للحد من مقاومة التغيير ، مع إعطاء المحفزات المناسبة لتقبل التغيير والاستعداد له.
- « التشخيص الدقيق والتحليل الموضوعى لواقع الجودة وحجم الفجوة الموجودة ، وكيفية إدارتها بشكل علمى سليم.
- « عقد دورات وبرامج تدريبية مخططة ومدروسة وجادة لكافة الفئات ذات العلاقة بجودة العملية التعليمية من معلمين ومديرين وإداريين وقيادات حول إجراءات وخطوات وآليات ومعايير الجودة .

## المراجع:

- (١) ج، م، ع، معهد التخطيط القومي، الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٨٠)، القاهرة، أغسطس ٢٠١٧، ص ١.
- (2) Ram'rez, Gerado, B & Berger, Joseph, B. Rankings, Accreditation, and the International quest for Quality : Organizing approach to value in higher Education, Quality Assurance in Education, Vol. 22, No. 1, 2014, p. 89.
- (3) World Economic Forum : The Global Competitiveness Report 2017 – 2018, Geneva, 2017, pp. v-vi.
- (4) United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Reports, Human Development Index (HDI), p. 1 Available at : [hdr.undp.org/en/content/Human-development-index-hdi](http://hdr.undp.org/en/content/Human-development-index-hdi).
- (٥) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، المؤشرات القومية للتعليم في مصر – الدليل الفني، القاهرة، ٢٠٠٩.
- (٦) عدنان محمد قطيط، تحسين مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعي في مصر – سياسات مقترحة في ضوء التوجهات المعاصرة، دراسات تربوية واجتماعية، مصر، مج ٢٢، ع ٢، ٢٠١٦، ص ٥١٦.
- (٧) للإستزادة، راجع: ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ التعليم المشروع القومي لمصر – معا نستطيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٥٢.
- الهام محمود مرسى : تصور مقترح لتطوير التعليم في الريف المصرى فى ضوء مؤشرات جودة الأداء التعليمى"، مجلة كلية التربية (جامعة بنها)، مج ٢٦، ع ١٠٣، يوليو ٢٠١٥، ص ٢٩١.
- نبيل عبد الله عوض حنا، سياسات إصلاح التعليم ما قبل الجامعي فى جمهورية مصر العربية فى إطار اللامركزية ونظام الجودة فى الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج ٢٨، ع ٣٤، ٢٠١٤، ص ٢٨٠، ٢٨١.
- (٨) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، قرار وزارى رقم (١٣٧) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء وحدات للتدريب والجودة بالمدارس، مادة (١).
- (٩) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، قرار وزارى رقم (١٣٨) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء وحدات للجودة بالمديريات والإدارات التعليمية والمدارس بالمحافظات، مادة ١، ٢.
- (١٠) راجع: ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ٦٧ – ٩١.
- (١١) ج، م، ع، الهيئة العامة للاستعلامات، دستور جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤، المواد ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢.
- (١٢) ج، م، ع، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى – استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٢.
- (١٣) خالد عبد الفتاح عبد الله، تطوير منظومة التعليم: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية، مجلة الديمقراطية، العدد ٦٨، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٩٤ – ٩٨.
- (14) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, Geneva, 2016, p. 169.

(15) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., p. 111.

- (١٦) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣، ٥٢، ٥٣.
- (١٧) ج، م، ع، معهد التخطيط القومي، الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر، مرجع سابق، ص ١٦.
- (١٨) راجع: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مشكلات التعليم ما قبل الجامعي والليات مقترحة لمواجهةها، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ٩٦ – ٩٩.
- موسى فتحى موسى عتلم، "التباين المكاني لبعض مؤشرات كفاءة التعليم الابتدائي في مصر"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السنوي "نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر في الفترة من ٦ – ٨ مايو ٢٠١٧، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧، ص ص ٣٥٨، ٣٥٩.
- (١٩) عدنان محمد قطيط، تحسين مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعي في مصر، مرجع سابق، ص ٥٦٣.
- (٢٠) راجع: ج، م، ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مؤسسات التعليم قبل الجامعي، الإحصاء الدوري لأنشطة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي: التعليم، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١١٨.
- (٢١) بثينة عبد الله كشك وآخرون، متطلبات تفعيل إدارة الجودة الشاملة في المدرسة المصرية، مجلة البحث العلمي في التربية، ع ١٥، ج ٤، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٩٦٨.
- (٢٢) عدنان محمد قطيط: تحسين مؤشرات التنافسية للتعليم قبل الجامعي في مصر: سيناريوهات بديلة، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السنوي "نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص ص ١٠٧، ١٠٨.
- (٢٣) راجع: ج، م، ع، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، [www.mpmar.gov.eg](http://www.mpmar.gov.eg).
- ج، م، ع، معهد التخطيط القومي متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٧)، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٧٤ – ٧٦.
- (٢٤) أمل محسوب زناتي، هالة عبد المنعم أحمد، "جودة حياة العمل لدى معلمى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بمصر فى ضوء متطلبات الجودة والاعتماد"، التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة عشر، العدد ٤١، يونيو ٢٠١٣، ص ٢٦٩.
- (٢٥) محمد صبرى الحوت، التميز في التعليم بين سندان الفقر ومطرقة الاستبعاد، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالقراييق)، العدد ٩٦، الجزء الأول، يوليو ٢٠١٧، ص ٢.
- (٢٦) ج، م، ع، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، ابريل ٢٠١٤، ص ص ١٤، ١٥.
- (٢٧) أشواق عبد الجليل على معوض، تحسين جودة المدارس الثانوية العامة في مصر: المتطلبات – المشكلات – المقترحات، مجلة كلية التربية (جامعة بنها)، مج ٢٧، ع ١٠٨، ٢٠١٦، ص ٤١٠.
- (٢٨) عدنان محمد قطيط: تحسين مؤشرات التنافسية للتعليم قبل الجامعي في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٨.

- (٢٩) مجدى عبدالوهاب قاسم ، صفاء شحاتة ، صناعة مستقبل التعليم الجامعى بين إرادة التغيير وإدارته ، ٢٠١٤ ، ص ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .
- (٣٠) راجع : فؤاد أحمد حلمى : "المقارنة المرجعية" ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الرابع والعشرين للجمعية المصرية التربية المقارنة والإدارة التعليمية "قيادة التعليم وإدارته فى الوطن العربى (الواقع والرؤى المستقبلية ، ٢٨ - ٢٩ يناير ، ٢٠١٧ ، ص ص ١٥٨ - ١٧١ .
- عدنان محمد قطييط ، تحسين مؤشرات التنافسية للتعليم قبل الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ ، ١٠١ .
- (٣١) مجمع اللغة العربية ، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٧٥ .
- (٣٢) سعاد محمد عيد ، التعليم لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير : أدوار مطلوبة ومتطلبات ملحة ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ع ٨١ ، أكتوبر ٢٠١٣ ، ص ٣٣٢ .
- (٣٣) أحمد محمد سيد أحمد الشناوى ، هالة فوزى محمد عيد ، "تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعى بمصر" تصور مقترح ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٦٧ ابريل ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٠٧ - ٣٠٣ .
- (٣٤) أحمد إبراهيم أحمد وآخرون : "آليات وإجراءات تأهيل المدارس المصرية للجودة والإعتماد" ، مجلة كلية التربية (جامعة بنها) ، مج ٢٥ ، ع ٩٩ ، يوليو ٢٠١٤ ، ص ص ٣٩٣ - ٤١٢ .
- (٣٥) منال محمد أحمد محمد سيد أحمد وآخرون : "الخبرة الأمريكية فى الجودة والاعتماد بالتعليم قبل الجامعى وكيفية الإفادة منها فى مصر" ، مجلة كلية التربية (جامعة بنها) ، مج ٧٧ ، ع ١٠٩ ، أكتوبر ٢٠١٦ ، ص ص ١ - ٤٢٨ .
- (٣٦) عدنان محمد قطييط ، تحسين مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٥١٣ - ٥٨٢ .
- (٣٧) إيمان توفيق محمد صيام : "معوقات تأهيل المدارس بمحافظة دمياط لتحقيق معايير الجودة والاعتماد : دراسة ميدانية" ، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، كلية التربية جامعة المنوفية ، مج ٣١ ، ع ٤ ، ٢٠١٦ ، ص ص ١ - ٨٥ .
- (٣٨) أشواق عبد الجليل على معوض ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩١ - ٤١٦ .
- (٣٩) عبد الصمد عبد العظيم مصطفى ، "تفعيل دور مدير المدرسة الابتدائية لتحقيق معايير الجودة والاعتماد فى ضوء أبعاد القيادة التحويلية، دراسة ميدانية بمحافظة بنى سويف ، رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة بنى سويف ، ٢٠١٧ .
- (40) Fabian T. Pfeffer, Equality and Quality Education, Population Studies Center, PSC Research Reports Report 12-774, University of Michigan, September 2012, pp. 1 – 36.
- (41) OECD, Equity and Quality in Education, Supporting Disadvantaged Students and schools, Spotlight Report : Austria, 2012, pp. 1 – 10.
- (42) Tadesse Regassa, et al., "Quality of Education : The Case of Jimma University", Education, Vol. 3, No. 5, 2013, pp. 267 – 278.
- (43) African Population and Healthy Research Center (APHRC), The Quality of Education in Uganda, A Case of Iganga and Mayuqe Districts, May 2016, pp. 1 – 46.
- (44) Jutamane Kraikunnasai, et al., A Causal Model of Administrative Factors Affecting Educational Quality in Vocational



Schools : Qualitative Empirical Evidence", International Journal of Social Sciences, Global Research & Development Services, Vol. 3, Issue, I, March 2017, pp. 660 – 685.

- (٤٥) مجمع اللغة العربية ، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، مرجع سابق ، ص ٦٧٥ .
- (٤٦) زكريا مطلق الدورى : الإدارة الاستراتيجية ، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع ن عمان ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٤ .
- (٤٧) راجع : صلاح الدين عواد الكبيسى : العلاقة بين فجوة المعرفة وفجوة الأداء الاستراتيجى ، بحث تحليلى لآراء عينة من الأكاديميين فى كليات الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٨ ، العدد ٦٥ ، بغداد ، دت ، ص ٣٧ .
- (٤٨) محسن أحمد الخضيرى ، تحليل الفجوات الإتجاهية ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨ .
- (٤٩) سعاد محمد عيد ، التعليم لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .
- (٥٠) أحمد جمعة عبد الرحيم حسين ، "متطلبات تطبيق معايير الجودة بالمدارس الثانوية الصناعية باستخدام نموذج الفجوات" ، مجلة الثقافة والتنمية ، السنة ١٤ ، العدد ٨١ ، يونيو ٢٠١٤ ، ص ٢١٥ .
- (٥١) صلاح الدين عواد الكبيسى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .
- (٥٢) أمجد غانم ، مقدمة حول مبادئ التخطيط الاستراتيجى ، النخبة للاستشارات الإدارية IDMC ، ٢٠١١ ، ص ٢٣ ، متاح على : <http://www.idmc.ar/userfiles/file/> 17/3/2018
- (53) Wheelen, Thomas, L. & Hunger, J. David, Strategic Management and Business policy : Achieving Sustainable, II ed. Prentice Hall, New Jersey, 2010, pp. 390 – 392.
- (54) Kerr, Kirstin & Mel West (eds.). \social Inequality : Can Schools Narrow the Gap BERA (British Education research Association, Endsleigh Gardens, London, No (2), 2010, p.14.
- (٥٥) عبد القادر الأسطة ، أساسيات الإدارة الاستراتيجية الحديثة ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، دت ، ص ٢٠٥ ، متاح على : <http://books.google.com.eg/book.zid=d6E8DWAQAQBAJ&p9205kLp> in 17/3/2018.g=p
- (56) UNESCO, Global Education Monitoring Report, About US,p.1.
- (57) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, Geneva, 2017, pp. v-vi.
- (58)United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Reports, Human Development Index (HDI), p. 1 Available at : [hdr.undp.org/en/content/Human-development-index-hdi](http://hdr.undp.org/en/content/Human-development-index-hdi).
- (٥٩) زين الدين أبو عبد الله الرازى، مختار الصحاح ، المحقق يوسف محمد ، ج ١ ، المكتبة المصرية ، الدار النموذجية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- (٦٠) المعجم الوسيط ، قاموس عربى عربى ، معجم المعانى الجامع .
- (٦١) على السيد الشخبيى ، آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٤ .

- (٦٢) ج، م، ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وثيقة معايير اعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعى، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٢.
- (63) Khavecı, et al; Quality Assurance in Higher Education Institutions Using Strategic Information Systems, Procedia Social and Behavioral Sciencess, 55, 2012, p. 12.
- (٦٤) محمد أحمد حسين ناصف، ضمان جودة مؤسسات التعليم العالى فى كل من الصين واستراليا ومصر (دراسة مقارنة)"، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالقازيق)، العدد ٩٩، الجزء الثانى ابريل ٢٠١٨، ص ص ١١، ١٢.
- (65) Bornman, Gertruida; Programme Review Guidelines for Quality Assurance in Higher Education, A South African Perspective, International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol. 5, No. 4, 2004, p. 3.
- (66) African Population and Health Research Center, op.cit., p. 36.
- (٦٧) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، المؤشرات القومية للتعليم فى مصر - الدليل الفنى، القاهرة، ٢٠٠٩.
- (٦٨) رياض جليلى، مؤشرات النظم التعليمية، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية فى الدول العربية، العدد ٩٦، السنة التاسعة، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، اكتوبر ٢٠١٠، ص ٢.
- (69) Martin, M. & C. Sauvage et al., Constructing an Indicator System or Scorecard for Higher Education, A Practical Guide, HEP, Paris, 2011, pp. 20 – 21.
- (٧٠) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٥٢.
- (٧١) الهام محمود مرسى، تصور مقترح لتطوير التعليم فى الريف المصرى، مرجع سابق، ص ٢٩١.
- (72) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (73) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (74) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (75) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (76)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (77)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (78)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (79)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (80)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (81)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.

- (82)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (83)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (84) UNDP, Human Development Report 2016 Human Development for Every one, United Nations Development Programme, 2016, pp. 198 – 200, 230 – 233.
- (85) OECD, Equity and Quality in Education, op.cit., p. 9.
- (86) UNDP, Human Development Report 2016, op.cit., pp. 198 – 200, 230 – 233.
- (87) Global Education Monitoring Report, Education for People and Planet, Creating Sustainable Futures for all, Unesco, 2016, pp. 408 – 412.
- (88) see :
- **OECD, Equity and Quality in Education, op.cit., p.9**
- African Population and Health Research Center, op.cit., p. 36.
- (89) Global Education Monitoring Report, op.cit.,
- (90) Tadesse Regassa, et al; Quality of Education, op.cit., p.267.
- (91) Unesco Institute for Statistics, Organization for Economic Co-operation Development and World Education Indicators Programme, Education Trends in Perspective : Analysis of the World Education Indicators, UNISCO – UIS/OECD, 2005, pp. 198 – 199.
- (92) Jutamanee Kraikunnasai, et al., pp. 660 – 680.
- (93)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (94)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (95)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (96)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (97)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (98)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (99)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016 – 2017, op.cit., different pages.
- (100)World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2017 – 2018, op.cit., different pages.
- (101) INSEAD, the Business School for the World, Cornel Scjohnson College of Business, WIPO, Global Innovation Index 2017 – Innovation Feeding, The World, 9th edition, Jeneva, 2017, pp. xviii-xix.

- (102) Ibid.
- (103) see :
- UNDP, Human Development Report, 2016, op.cit., pp. 230 – 233.
- Global Education Monitoring Report, op.cit., pp. 465 – 468.
- UNDP, Human Development Report, 2014.
- (104) see :
- UNDP, Human Development Report, 2016, op.cit., pp. 230 – 233.
- Global Education, Monitoring Report, 2016, op.cit., pp. 465 – 468.
- (105) UNDP, Human Development Report, 206, op.cit., pp. 230 – 233.
- (106) Global Education Monitoring Report 2016, op.cit., pp. 474 – 477.
- (107) see :
- Global Education Monitoring Report 2016, op.cit., pp. 474 – 477.
- فتحى السيد عبد المجيد : نظام التعليم المصرى – تقييم الوضع الحالى ومقترحات التطوير، ٢٠١٥، ص ٩ متاح على : <https://www.researchgate.net/publication/281112586>
- (108) UNDP, Human Development Report, 2016, op.cit., pp. 250 – 253.
- (109) Ibid.
- (١١٠) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ١٨.
- (١١١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٣.
- (١١٢) المرجع السابق، ص ٣٢.
- (١١٣) المرجع السابق، ص ٤٤.
- (١١٤) المرجع السابق، ص ٤٩.
- (١١٥) راجع :
- ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٣.
- عدنان محمد قطيط، تحسين مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٥٤٤.
- (١١٦) عزة أحمد محمد الحسينى، "الجدارات القيادية وتحسين الأداء المدرسى فى جمهورية مصر العربية"، الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الثانية، العدد الخامس، يونيو ٢٠١٥، ص ٤٨.
- (١١٧) راجع :
- محمد إبراهيم عبد العزيز خاطر، مرجع سابق، ص ص ٥١٤، ٥١٥.
- نسرين صالح محمد صلاح الدين وآخرون، "آليات مقترحة للإصلاح المتمركز حول المدرسة بالمنطقة العربية فى ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية: دراسة مقارنة"، العلوم التربوية، مج ٢٥، ع ١، يناير ٢٠١٧، ص ٣٧٥.
- حسام محمد خضر محمد، معوقات الاعتماد التربوى لمدارس التعليم العام فى مصر من وجهة نظر المدارس المعتمدة ومتطلبات تفعيله: دراسة ميدانية، الثقافة والتنمية، س ١٦، ع ٩٩، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٦٩.

- ١١٨) ج، م، ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالى، الإصدار الثالث، يوليو ٢٠١٥، ص ٧، ٨.
- ١١٩) ج، م، ع، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مرشد مؤسسات التعليم قبل الجامعى للتقديم والحصول على الاعتماد، القاهرة، فبراير ٢٠١٢، ص ١.
- ١٢٠) بثينة عبد الله كشك وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٦٨.
- ١٢١) ج، م، ع، القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين، مادة (٧٥).
- ١٢٢) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ تنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين، مادة (١).
- ١٢٣) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، قرار وزارى رقم (٨٨) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٦ بشأن نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوى العام، المواد ١٠، ١١، ١٣.
- ١٢٤) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٩٠ - ١٣٠.
- ١٢٥) أحمد سليم، تلاميذ مصر لا يجيدون القراءة والكتابة، ٢٠١٥، متاح على : [www.rasssf22.com/file/2015 in 7/10/2018](http://www.rasssf22.com/file/2015%20in%207/10/2018)
- ١٢٦) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم مكتب الوزير، قرار وزارى رقم (١٣٨) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء وحدات للجودة بالمديريات والإدارات التعليمية والمدارس بالمحافظات، مادة (١).
- ١٢٧) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، قرار وزارى رقم (١٣٧) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ بإنشاء وحدات للتدريب والجودة بالمدارس، مادة ١، ٢.
- (١٢٨) راجع :**
- عدنان محمد قطييط، تحسين مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٥٤٨.**
- ١٢٩) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٦٧ - ٩١.
- ١٣٠) ج، م، ع، وثيقة الدستور المصرى، المطابع الأميرية، ٢٠١٤، المواد ١٩ - ٢٢.
- ١٣١) ج، م، ع، القرار الجمهورى رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء المجلس التخصصى للتعليم والبحث العلمى، الجريدة الرسمية، مارس ٢٠١٥.
- ١٣٢) ج، م، ع، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٣٢ - ٤٠.
- ١٣٣) خالد عبد الفتاح عبد الله، تطوير منظومة التعليم، مرجع سابق، ص ٩٤ - ٩٨.
- (١٣٤) لمزيد من التفاصيل، راجع :**
- ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٣٠٣ - ٣٨٠.
- ١٣٥) طلعت الحسينى إسماعيل، "الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية"، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٨٥، ج ٢ أكتوبر ٢٠١٤، ص ٣٩٢.
- ١٣٦) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٨ - ١٠.
- ١٣٧) موسى فتحى موسى، مرجع سابق، ص ٣٤٩.

- ١٣٨) أحمد عبد العزيز البقلی ، "السياسات السكانية فى مصر والمركبات الحاكمة" ، أحوال مصرية ن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة ١٦ ، العدد ٦٧ ، شتاء ٢٠١٨ ، ص ٦١ ، ٦٢ .
- ١٣٩) موسى فتحى موسى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
- ١٤٠) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- ١٤١) مجلس السكان الدولى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : مسح النشء والشباب فى مصر ، التقرير النهائى ، القاهرة ، يناير ٢٠١١ ، ص ص ٦٠ ، ٦٢ .
- ١٤٢) طلعت الحسينى اسماعيل ، الفقر والتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .
- ١٤٣) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٦ - ٣٢٩ .
- ١٤٤) موسى فتحى موسى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .
- ١٤٥) المرجع السابق ، ص ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
- ١٤٦) طلعت الحسينى اسماعيل ، الفقر والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .
- ١٤٧) ج، م، ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات الأولية لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ، يوليو ٢٠١٦ .
- ١٤٨) ج، م، ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الفقر وفقاً لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥/٢٠١٤ .
- ١٤٩) راجع :
- ج، م، ع ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، ص ٢٠٩ .
- محب الرفاعى ، نحو استراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، المؤتمر السنوى لمركز تعلم الكبار ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٢ .
- ١٥٠) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، كتاب الإحصاء السنوى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٤ - ٤٣٩ .
- ١٥١) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .
- ١٥٢) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٣ - ٢٠١٤ .
- ١٥٣) موسى فتحى موسى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .
- ١٥٤) طلعت الحسينى اسماعيل ، الفقر والتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .
- ١٥٥) موسى فتحى موسى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .
- ١٥٦) أحمد إبراهيم أحمد وآخرون ، آليات وإجراءات تأهيل المدارس المصرية للجودة والاعتماد ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ .
- ١٥٧) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٣/٢٠١٤ .
- ١٥٨) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .
- ١٥٩) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .
- ١٦٠) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للحاسب الآلى والمعلومات ، مدارس وفترات التعليم الثانوى العام ، ٢٠١٤ .
- ١٦١) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٣/٢٠١٤ .
- ١٦٢) ج، م، ع ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مرجع سابق ، ص ٨ .
- ١٦٣) ج، م، ع ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المبانى المدرسية ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢ .

- (١٦٤) راجع :
- ج، م، ع، وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
- ج، م، ع، وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٧.
- محمد على أحمد نصر، "رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر"، المؤتمر العلمي الدولي الأول - رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية جامعة المنصورة، فبراير ٢٠١٢، ص ٥١.
- (١٦٥) راجع :
- موسى فتحي موسى، مرجع سابق، ص ٣٥٣.
- عفاف محمد حایل، رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة، مستقبل التربية العربية، مج ٢٣، ع ١٠٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٤٥٤، ٤٥٥.
- (١٦٦) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٨، ص ص ٣٦، ٣٧.
- (167) F, Warf, B, The World Economy, Resources Location, Trade and Development, 4th edition, Practice Hall, New Jersey, 2005, p. 474.
- (١٦٨) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٣/٢٠١٤، باب المؤشرات التعليمية، صفحات مختلفة.
- (١٦٩) طلعت الحسيني إسماعيل، الفقر والتعليم، مرجع سابق، ص ص ٣٢٤، ٣٢٥.
- (١٧٠) موسى فتحي موسى، مرجع سابق، ص ٣٣٨.
- (١٧١) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٣٨.
- (١٧٢) المرجع السابق.
- (١٧٣) وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧، مرجع سابق، ص ص ٤١٢ - ٤١٦.
- (١٧٤) وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، صفحات مختلفة.
- (١٧٥) ولاء صقر، دعاء جوهر: "دراسة مقارنة للتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد وإمكانية الاستفادة منها في جمهورية مصر العربية"، التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الأولى، العدد الثالث، أكتوبر ٢٠١٥، ص ص ٤١٢ - ٤١٥.
- (١٧٦) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ص ٤٦، ٤٧.
- (١٧٧) خالد عبد الفتاح، تطوير منظومة التعليم، مرجع سابق، ص ص ٩٤، ٩٥.
- (١٧٨) طلعت الحسيني إسماعيل، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٩٨.
- (١٧٩) ولاء صقر، دعاء جوهر، مرجع سابق، ص ص ٣٦٢، ٣٦٣، ص ص ٤٠١، ٤٠٢.
- (١٨٠) محمد جاد حسين، وجيهة ثابت العاني، خصائص القيادة المدرسية العالمية ودرجة تحقيقها لمديري المدارس الثانوية في مصر وسلطنة عمان "دراسة مقارنة"، الإدارة التربوية، السنة الثانية، العدد الخامس، يونيو ٢٠١٥، ص ص ١٠١ - ١٠٣.
- (١٨١) يحيى إسماعيل محمود يوسف، "تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة بمصر في ضوء مدخل التمكين الإداري، الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الثانية، العدد السابع، ديسمبر ٢٠١٥، ص ص ٣٦١، ٣٦٢.

- (١٨٢) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ص ٤٦، ٤٧.
- (١٨٣) سحر محمد أبو راضى محمد، ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم والبحث العلمى فى مصر"، المؤتمر العلمى العربى السادس والأول للجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون مع كلية التربية بنها: التعليم وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربى، يوليو ٢٠١٣، ص ١٣٤٥.
- (١٨٤) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٦، ٢٠١٧، مرجع سابق.
- (١٨٥) راجع :
- منى شعبان عثمان، نموذج مقترح لتحقيق الميزة التنافسية للمدرسة الابتدائية فى مصر على ضوء مدخل القيادة الأخلاقية"، الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ابريل ٢٠١٧، ص ١٦٠.
- (١٨٦) ج، م، ع، رئاسة الجمهورية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٢، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتعديل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم، ٢٠١٢، مادة (١)، مادة (٧٩).
- (١٨٧) مجدى علام، دراسة تحليلية للقرارات الوزارية وانعكاساتها على الأداء المدرسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بنها، ٢٠١٤.
- (١٨٨) سحر عبد الجيد، "بناء القاعدة العلمية لمصر وروافدها التعليمية فى المستقبل : دراسة فى مستقبل تعليم الرياضيات والعلوم"، دراسات مستقبلية، س ١٥، ع ١٥، يناير ٢٠١٠، ص ص ١٢٣، ١٢٤.
- (١٨٩) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤٣.
- (١٩٠) راجع :
- Mullis, Ina V.S. et al., TIMSS 2015 International Results in Mathematics, International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), Amsterdam, 2015, p. 19, 37.
- (١٩١) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤٤.
- (١٩٢) عفاف محمد جايل، رؤية لإصلاح التعليم الثانوى العام فى مصر: الواقع والمستقبل المأمول فى ضوء التوجهات التنموية المستهدفة"، مستقبل التربية العربية، مج ٢٣، ع ١٠٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٤٥٦، ٤٥٧.
- (١٩٣) عبد السلام مصطفى عبد السلام، "أسباب عزوف طلاب الثانوية العامة عن الالتحاق بالشعب العلمية من وجهة نظر الطلبة والمتخصصين: دراسة ميدانية"، المؤتمر العلمى الدولى الأولى - رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية، جامعة المنصورة، مج ١، فبراير ٢٠١٢، ص ص ٨، ٩.
- (١٩٤) محمد على أحمد نصر، "رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعى فى مصر"، المؤتمر العلمى الدولى الأولى - رؤية استشرافية، مرجع سابق، ص ٥١.
- (١٩٥) محمد سكران، رؤية حول هيكلية منظومة التعليم الثانوى، من بحوث المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم العالى، القاهرة، مايو ٢٠٠٨، ص ٨٦.
- (١٩٦) راجع :
- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2017/2018, op. cit., p. 111.
- World Economic Forum : The Global Competitiveness Report 2016/2017, op.cit., p. 169.
- (١٩٧) عبد السلام مصطفى عبد السلام، مرجع سابق، ص ٧.



- ١٩٨) ج، م، ع، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، قرار وزارى رقم (٨٨)، مرجع سابق، مادة ١٣.
- ١٩٩) راجع فى هذا :
- ج، م، ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٦، ص ١٣٧.
- ج، م، ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٧، إصدار مارس ٢٠١٧، ص ١٣٧.
- ج، م، ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٤.
- ج، م، ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٥.
- ج، م، ع، وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ص ٩٧.
- ج، م، ع، وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٩٧.
- ٢٠٠) أحمد محمود الزنظلى، "الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى والكفاية والكفاءة والعدالة - دراسة تحليلية"، دراسات تربوية ونفسية، ومجلة كلية التربية بالقازيق، العدد ٩٦، الجزء الأول، يوليو ٢٠١٧، ص ١٣٠، ١٣١.
- ٢٠١) اليونسكو، الإجماع العالمى للتعليم للجميع، البيان الختامى ٢١ - ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، باريس، ٢٠١٢، ص ٣.
- ٢٠٢) ج، م، ع، وزارة المالية، التقرير المالى الشهرى يناير ٢٠١٧، مجلد ١٢، عدد ٣، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢١.
- ٢٠٣) ج، م، ع، وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، القاهرة، مايو ٢٠١٦، ص ٤٩.
- ٢٠٤) ج، م، ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام، إصدار مارس ٢٠١٧، مرجع سابق، صفحات مختلفة.
- ٢٠٥) ج، م، ع، وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، مرجع سابق، ص ٥٨.
- ٢٠٦) محمد صبرى الحوت، التميز فى التعليم بين سندان الفقر ومطرقة الاستبعاد، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالقازيق)، العدد ٩٦، الجزء الأول، يوليو ٢٠١٧، ص ٢.
- ٢٠٧) راجع :
- وزارة المالية، التقرير المالى الشهرى، يناير ٢٠١٧، مجلد ١٢، عدد ٣، القاهرة، ج، م، ع، ٢٠١٧، ص ١، ٣.
- ج، م، ع، وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، المصروفات بالتقسيم الوظيفى، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٢٦٢، ٢٦٣.
- ج، م، ع، وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، المصروفات بالتقسيم الوظيفى، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩.
- ج، م، ع، وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفى، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٢٦٢، ٢٦٣.
- ج، م، ع، وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، المصروفات بالتقسيم الوظيفى، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ٢٤٢، ٢٤٣.
- ج، م، ع، وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٧/٢٠١٨، ص ١٦، ص ٦٢.
- ٢٠٨) ج، م، ع، الهيئة العامة للاستعلامات، دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، مادة ١٩.

- (٢٠٩) سعاد محمد عيد ، الدستور المصرى والاهتمام بقضايا التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .
- (٢١٠) راجع :
- أحمد محمود الزنفلى ، الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
- (٢١١) فتحى السيد يوسف عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ٩ .
- (212) UNDP, Human Development Report, 2016, op.cit., different pages.
- (٢١٣) ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
- (٢١٤) راجع :
- ج، م، ع ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة للسنوات المالية ٢٠١٤/١٣ ، ٢٠١٥/١٤ ، ٢٠١٦/١٥ ، ٢٠١٧/١٦ ، ٢٠١٨/١٧ ، المصروفات بالتقسيم الوظيفى ، صفحات مختلفة .
- ج، م، ع ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، القاهرة ، ٢٠١٧ .
- OECD, Education at a Glance, OECD Indicators, Paris, 2016, p. 22.
- (٢١٦) راجع :
- ج، م، ع ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .
- ج، م، ع ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .
- ج، م، ع ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .
- ج، م، ع ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ج، م، ع ، وزارة المالية ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ص ١٦ ، ص ٦٢ .
- (٢١٧) فتحى السيد يوسف عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ١١ .
- (٢١٨) وفاء محمد محمد سلمان "الأثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعى : دراسة تحليلية" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مج ٤ ، ع ٤ ، ٢٠١٤ ، ص ٣٥ .

